
شرح
صحيح البخاري
للإمام أبي عبد الله محمد
ابن يوسف السنوسي
(ت 895هـ)
دراسة وتحقيق
لجنة البحث والتحقيق
لدار الوعي
شرح صحيح البخاري
2
تلمسان
2011
دار الوعي

شرح صحيح البخاري

للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (ت٨٩٥هـ)

دراسة وتحقيق

لجنة البحث والتحقيق لدار الوعي

الجزء الثاني

١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م

الطبعة الأولى

عنوان الكتاب: شرح صحيح البخاري
تـأليف: الإمام أبو عبد الـلـه محمد بن يوسف السنوسي
الحجم: ١٥,٥ ـ ٢٣,٥
رقـم الإيـداع القانـوني: ٣١٤ - ٢٠١٢
ردمك: ISBN ٩٧٨ - ٩٩٤٧ - ٣٧٦ - ٠٠ - ٢

صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة
بمناسبة « تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١١»

دار الوعي
للنشر والتوزيع
حي محمد برانسي ـ قطعة ٨٥
رويبة – الجزائر
الهاتف:٠٢١,٨٥٤٧,١٥
الفاكس: ٠٢١,٨٥,٤٧,١٠

البريد الإلكتروني:
administration@darelwaai.com

الموقع الالكتروني
www.darelwaai.com

٤ ـ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللـه الأَنْصَارِيَّ قَالَ ـ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الْوَحْيِ فَقَالَ ـ فِي حَدِيثِهِ: «**بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَرُعِبْتُ مِنْهُ، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ زَمِّلُونِي، فَأَنْزَلَ اللـه تَعَالَى: (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) فَحَمِيَ الْوَحْيُ وَتَتَابَعَ**». تَابَعَهُ عَبْدُ اللـه بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ. وَتَابَعَهُ هِلاَلُ بْنُ رَدَّادٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ يُونُسُ وَمَعْمَرٌ «بَوَادِرُهُ»[١].

(ص) «**قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ...**» إلى قوله: «**بَوَادِرُهُ**».

(ش): أقول: هذا مما اتصل البخاري بروايته الأولى عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل.

قيل: ولذلك أتى بالواو في قوله: «**وَأَخْبَرَنِي**» كأن ابن شهاب قال بالسند السابق: أخبرني عروة بكذا، وأخبرني أبو سلمة بكذا، وأخطأ من زعم أنه معلق، ورده بعضهم بأنه إنما يحسن هذا لو أدخل الواو على «قال»، فيكون كأنه قال: قال ابن شهاب عن عروة كذا، وقال أيضا بهذا السند وأخبرني، وأما إذا فصل «قال» ولم يقطعها فيحتمل التعليق كما قال الآخر، إلا أن يقال: إنما قطعت على ما كثر في إفعال

---

(١) أطرافه في: (٣٢٣٨، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٥٤، ٦٢١٤).

القول كما سبق، وإنما أعاد الظاهر معه لبعده، ولرفع احتمال أن يكون القائل غيره.

قلت: قوله بعد هذا: «تَابَعَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ»، أي تابع يحيى، يدل على أن سند يحيى السابق لم ينقطع قبل، إذ لو انقطع يجعل التعليق في النقل عن ابن شهاب لكان حق هذا الكلام أن يكون إثر فراغه من رواية يحيى، فيقول: تابعه.

وأيضا فذكر يحيى في هذه المتابعة بالضمير بعده، ولم يصرح باسمه الظاهر فيقول: «تابعه يحيى» يدل على عدم انقطاع مقالته، والله أعلم.

وأما دلالة الواو داخلة على «قال» أو «أخبرني» على ذلك فبعيد.

قوله: «**قَالَ ـ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الْوَحْيِ**»، وروي بإسقاط «قال»، فتكون جملة «وَهُوَ يُحَدِّثُ» حالا من أبي سلمة فاعل أخبر، وعلى إثبات «قال» تكون حالا من فاعله ضمير جابر، وهو الظاهر، وجملة «وَهُوَ يُحَدِّثُ» حال منه، وكونها حالا من ضمير أبي سلمة فيه تكلف لا يخفى.

قوله: «**فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ**»، أي جابر، وبعده محذوف تقديره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**بَيْنَا أَنَا أَمْشِي**»، أو نحو هذا مما يقتضيه المعنى.

قوله: «**بَيْنَا أَنَا أَمْشِي**»، بين ظرف مكان يتخلل بشيئين أو أشياء تحقيقا أو تقديرا، ثم زيدت عليها الألف كما هنا، أو ما نحو «بينما» فصارت ظرف زمان، وكانت قبل اتصالها بهما تضاف إلى مفرد وبعده تضاف إلى جملة اسمية، وكأنها كفاها عملها في المفرد التي كانت تضاف إليه.

وقيل: «**بينا**» **و**«**بينما**» أصلان لأنفسهما.

وتقع بعدها «إذ» كما هنا، وتركها معها أقيس وأكثر وأفصح.

و«إذ» بعدها يحتمل أن تكون للمفاجأة، فيختلف فيها بالحرفية والظرفية الزمانية والمكانية كالخلاف في «إذا»، حيث تأتي للمفاجأة.

ـ وقيل «إذا» زائدة، والعامل في بيننا وبينما ما بعد إذ من فعل وعلى القول بعدم زيادتها، فالعامل فيها فعل يدل عليه الفعل الذي بعد «إذ».

ـ وقيل: ما يفهم من الكلام، و«إذ» بدل منهما.

واختلف أيضا في العامل فيها إن لم تكن «إذ».

ـ فقيل: الفعل بعدهما.

ـ وقيل: معنى الجملة.

ـ ومن النحويين من زعم أنهما بعد زيادة الألف وما تضافان إلى زمن مفرد مقدر، فالتقدير في نحو «بينا زيد قائم، جاء عمرو»: ((بينا أوقات زيد قائم))، وتقدير المعنى في الحديث على الجادة: «سمعت بين خلال مشيتي صوتا حين سمعت صوتا من السماء»، أي من جهتها، ولا يخفى تقديره على بقية الأقوال.

والصوت الذي سمعه من جهة السماء هو نداء الملك إياه: «يا محمد، ويا رسول الله» أو نحوه.

و«فاء» «**فَرَجَعْتُ**» للتعقيب والتسبيب، و«فاء» (فإذا) للتعقيب خاصة، وهي عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية.

ـ وقيل: زائدة لازمة.

ـ وقيل: كالتي في جواب الشرط.

و«إذا» للمفاجأة، وفيها الخلاف السابق.

قال بعض الشيوخ: ومن يراها حرفا أظنه يجعلها مؤكدة لمعنى الفاء، ولا يظهر لها غيره، ونقله ابن مالك عن الأخفش.

ومعنى المفاجأة وقوع الأمر بالحصرة أول كل شيء، وهذا معنى فاء التعقيب بلا مزيد.

وفي قوله: «**فَإِذَا المَلَكُ الذِي جَاءَنِي بِحِرَاءَ**» دليل على صحة القول بأن ﴿إقرأ﴾ أول ما نزل، ثم المدثر.

ولما لم يذكر هاتين الجملتين في التفسير من حديث ابن شهاب، بل اقتصر على حديثه عن جابر من قال بحسب ما هناك أن المدثر أول ما نزل.

وفي جلوس الملك على الكرسي لاسيما وهو مرتفع بين السماء والأرض، بحيث لا يحتاج إلى ارتفاع على كرسي دليل على جواز جلوس العلماء للتعليم على الكراسي ليسمع الناس، وليكونوا على السواء في مواجهته والأخذ عنه، لاسيما إن كثروا، ومن ثم شرع المنبر في الجمع والأعياد محل الخطب.

والملك وإن كان مستغنيا عن الكرسي بإمكان ثبوته دونه في الهواء كما ثبت معه فيه، لكنه تعليم وإشارة إلى التزام المعلم التؤدة والوقار والهيئة الحسنة، كما كان مالك رضي الله عنه يلتزم الجلوس على المنصة حين يجلس للتحديث متجملا متطيبا.

وإشارة إلى التحريض على التزام العلم، فإنه يوصل صاحبه إلى المراقي العلية من الكراسي والمنابر ونحوها في الدنيا والآخرة، وهو على نمط ما تقدم في حكمة الفترة، أي إن صبرت على مشاق التعلم من غيرك ارتفعت إلى مثل هذا المقام لتعلم غيرك.

ومثل هذا الاستدلال ما في الجمعة من صحيح مسلم عن أبي رفاعة «**قُلْتُ للنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يَخْطُبُ: رَجُلٌ غَرِيبٌ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ وأُوتِيَ بِكُرْسِيٍّ حَسِبْتُ قَوَائِمَهُ من حَدِيدٍ، فَقَعَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى خُطْبَتَهُ**»[(١)].

قوله: «**فَرُعِبْتُ مِنْهُ**» رواية الأكثر بالبناء للمفعول، وللأصلي رَعُبْتُ بضم العين، أي فزعت من رؤية الملك، ومن عظيم صفته وحالته ومن تذكر ما لقيت من غطه بحراء، فرجعت من وجهتي التي كنت قصدتها.

وفي قوله: «**رُعِبْتُ**» دليل على أنه بقي معه شيء من الخوف الأول، ثم زال بتدريج حتى تأنس، ولم يوصف برجف الفؤاد بخلاف المرة الأولى.

وقوله «**فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى** ﴿يا أَيها المُدثر ﴾» معطوف على محذوف، أي فدثره فأنزل، ففاء «**فَأَنْزَلَ**» هنا فصيحة.

ودل هذا الحديث على أن السورة مكية، وأن هذا سبب نزولها.

قال السهيلي: «قال بعض أهل العلم في تسميته صلى الله عليه وسلم بالمدثر في هذا المقام ملاطفة وتأنيس، ومن عادة العرب إذا قصدت الملاطفة أن تسمي المخاطبة باسم مشتق من الحالة التي هو فيها، كقوله عليه الصلاة والسلام

---

(١) أخرجه مسلم [كتاب الجمعة/باب حديث التعليم في الخطبة]، (٣/٤٣٠ ـ ٤٣١ رقم: ٨٧٦) من حديث أبي رفاعة قال: «انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ. قَالَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، رَجُلٌ غَرِيبٌ جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ، لَا يَدْرِي مَا دِينُهُ. قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ الله ﷺ وَتَرَكَ خُطْبَتَهُ، حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَأُتِيَ بِكُرْسِيٍّ حَسِبْتُ قَوَائِمَهُ حَدِيدًا، قَالَ فَقَعَدَ عَلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ ، وَجَعَلَ يُعَلِّمُنِي مِمَّا عَلَّمَهُ الله، ثُمَّ أَتَى خُطْبَتَهُ فَأَتَمَّ آخِرَهَا».

لحذيفة: «**قُمْ يَا نَوْمَانُ**»[1]، ولعلي ﷺ وقد ترب جنبه: «**قُمْ أَبَا تُرَابٍ**»[2]، ولو ناداه سبحانه في حالة كربه هذه باسمه أو بالأمر المجرد من هذه الملاطفة لَهَالَهُ ذلك، ولكن لما بدأ بـ ﴿يا أَيَهَا المدثر﴾ أنس وعلم أن ربه راض عنه، ألا تراه كيف قال عندما لقي من أهل الطائف من شدة البلاء والكرب ما لقي «**رَبِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِكَ غَضَبٌ عَلَيَّ فَلاَ أُبَالِي**»[3] إلى آخر الدعاء، فكان مطلوبه صلى الله عليه وسلم رضى ربه وبه كانت تهون عليه الشدائد»[4].انتهى

ومعنى ﴿قُم﴾[5]، أي: من اضطجاعك مدثرا أو من نومك، وبادر بإنذار قومك أو الناس أو الثقلين أجمعين، لأنه بُعِثَ للجميع، وهو أولى، ولهذا لم يعلق بمفعول فيعم، والإلزام التحكم أو ينزل منزلة اللازم أي: أوجد الإنذار وحذّر من كذّبك أن ينزل بهم من عذاب الله ووقائعه مثل ما نزل بمن كذب الرسل من

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم [كتاب الجهاد والسير/باب غزوة الأحزاب] (١٤١٥/٣ رقم: ١٧٨٨).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري (١٠٨/١ رقم: ٤٤١، ومسلم (١٨٧٤/٤ رقم: ٢٤٠٩).

(٣) رواه الطبراني في الدعاء (ص: ٣١٥ رقم: ١٠٣٦)، وابن عدي في الكامل (١١١/٦) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٢/٤٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٧/٦): «رواه الطبراني وفيه ابن إسحاق وهو مدلس ثقة، وبقية رجاله ثقات». وانظر سيرة ابن هشام (٤٢٠/١)، والسيرة النبوية لابن كثير (١٥٠/٢)، وزاد المعاد (٢٨/٣).

(٤) الروض الأنف (٤٠/٢).

(٥) من قوله تعالى: ﴿قُم فأنذر﴾ [سورة المدثر: ٢].

قبلك، ودل على المبادرة الفاء العاطفة على ﴿ قُم ﴾.

قوله جل وعلا: ﴿وَرَبَك فَكبر﴾[1]، أي: وأخصص ربك الذي خلقك وأمرك أن تقرأ باسمه وعلى الإنسان بالقلم ما لم يكن يعلم بالتكبير والتعظيم، ولا يكبر عليك أمر من يخالفك من المخلوقين، فإن جميعهم مربوب في قبضة ربك وربهم، فهو الذي يكفيك أمرهم وينصرك عليهم.

ودل على تخصيصه بالتكبير تقديمه على عامله وإدخال الفاء عليه التي تعطي معنى فاء جواب الشرط، وهو هنا شرط عام غير مخصوص بشيء، بل عام في جميع الأحوال، يدل على أمره بالتزام ذلك في جميعها.

قال الزمخشري: كأنه قيل: ما كان فلا تدع تكبيره، يعني أي شيء وقع أو كنت فيه.

قال بعضهم: ولو قال: فلا تدع تخصيصه بالتكبير كان أصح وأنسب للحصر.

ويقدر في مثل هذا معطوف عليه قبل الفاء، أي: وربك نزه أو عظم فكبر، ومنه ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[2].وقيل: الفاء زائدة.

وقيل: معنى ﴿وَرَبكَ فَكبر﴾ أي: عظمه بالعبادة وبث شرعه.

وقيل: المعنى اختص ربك بالتكبير وهو الوصف بالكبرياء، وأن يقال: الله أكبر.

وقد يحمل على تكبير الصلاة.

---

(١) [سورة المدثر: ٣].

(٢) من قوله تعالى: ﴿وقال الله لاَ تَتَّخِذُواْ إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [سورة النحل: ٥١]

ومقصد هذه السورة أمره صلى الله عليه وسلم بإنذار الخلق عذاب الله إنْ عبدوا غيره أو عصوه فيما أمرهم به من الاعتراف بوحدانيته وعبادته، وبراعة مطلعها نص في ذلك، ووسطها وآخرها مناسب لذلك متصل بعضه ببعض، حتى قيل: إن نذير البشر حال من فاعل ﴿قُم﴾، وآخرها من قوله دلّ على نتيجة الأمر بالنذارة، وأن أصحاب اليمين وهم المطيعون في الجنة والمجرمون في سقر.

وبين موجبه بقوله: ﴿لم نَكُ﴾ إلى آخره[1]، وفذلكت بأن هذا الإنذار تذكرة وأنها بيد الله لا ينالها إلا من شاء، وربما رجح ﴿لَم نكُ من المصلين﴾[2] حقيقة طهارة الثياب وشرطيتها، وهناك من اللطائف والدقائق ما محل بيانه التفسير.

وكانت هذه ثانية ﴿أقرأ﴾ في النزول، لأن الإنذار لا يكون إلا مع العلم، ولا علم إلا بعد القراءة والتعلم، واكتفى بهذه الإشارة لما وراءها.

وابتدأ بـ «يا» التي للبعيد لتعظيم منزلته وما يراد به.

والمدثر للملاطفة كما تقدم.

وفيه مع ﴿قُم﴾ طباق معنوي، لأن المدثر غالبا مضطجع أو نائم أو موصوف بهما، وهي أضداد القيام والإنذار، والجمع بين الإنذار والقيام من التناسب.

﴿وَرَبك فَكبر﴾ من طباق السلب المعنوي، لأن الحصر يدل على ألا تكبِّر غيره.

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ {٤٣/٧٤} وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ {٤٤/٧٤} وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ {٤٥/٧٤} وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ {٤٦/٧٤} حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ {٤٧/٧٤} ﴾ [سورة المدثر: ٤٣ ـ ٤٧].

(٢) [سورة المدثر: ٤٣].

وفيه قلب الكل، وفيه الإيجاز لدلالة المنطوق والمفهوم.

وفيه تشابه الأطراف، لأن الإنذار يخاف فيه من المنذَر، وخوفه يستلزم تكبيره؛ فختم الكلام بـ ﴿وَرَبك ﴾ ومن هنا لا يبعد اشتماله على الإرصاد.

وفيه وفيما بعده تواطؤ الفواصل، وهو من المطرف.

وقال السهيلي: «إن قيل كيف ينتظم ﴿يا أيها المُدثِرُ ﴾ مع ﴿قُم فأنذر ﴾، وما الرابط بين المعنيين حتى يلتئما في قانون البلاغة ويتشاكلا في حكم الفصاحة؟

قلنا: من صفته عليه الصلاة والسلام ما وصف به نفسه حين قال: «**أَنَا النَّذِيرُ العُرْيَانُ**»[1]، وهو مثل للمبالغة في الإنذار بالعدو، لأنه يجرد ثوبه ويشير به لئلا يسبق العدو صوته.

وقيل: أصله رجل من خثعم سلب العدو ثوبه وقطع يده فأنذر قومه على تلك الحال، فقال صلى الله عليه وسلم مثلي في إنذاركم مثل هذا.

والتدثر ضد التعري ففي ﴿المُدثِرُ﴾ مع ﴿قُم فأنذر ﴾ و«**النَّذِيرُ العُرْيَانُ**» تشاكل بيِّن والتئام بديع، وسماقة في المعنى، وجزالة في اللفظ»[2].

قال بعض الشيوخ تتميما لما بدأه وشرحا لما أجراه: كأنه قيل: يا أيها المدثر ألق الدثار عنك فليس هذا أوانه، وجدّ في النذارة كما يلقي النذير العريان ثوبه ويجد

(١) متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. أخرجه البخاري (٢٤٣/٣ رقم: ٦٤٨٢)، ومسلم (١٧٨٩/٤ رقم: ٢٢٨٣).
(٢) الروض الأنف (٤٠/٢).

فيه، ونحو هذا من العبارات التي يطول معها الكلام.

قوله: «**فَحَمِيَ الْوَحْيُ**»، أي كثر نزوله بعد نزول المدثر.

واستعير الحمي الذي هو شدة حر الشمس أو التنور للكثرة، كما يستعار لشدة القتال في قوله: «**حَمِيَ الْوَطِيسُ**»[1]، **والوطيس:** التنور، وكذا للجد في الأمور؛ لأن الكثير يقوى ويثقل حمله كحر النار، فهو من استعارة معقول المعقول، والجامع كذلك.

وقوله: «**وَتَتَابَعَ**» ويروى وتواتر، أي توالى في النزول على حال كثرته، ولم تكن كثرة منقطعة، فهو من الاحتراس، وليس بمعنى واحد كما أشعر به كلام بعضهم كعياض.

وفي قوله: « **فَحَمِيَ**» مع قوله «**وَفَتَرَ**»، أي الوحي مطابقة لطيفة، لأن الماء وغيره حار وبارد وفاتر، والثلاثة متضادة، وإنما طابق «**حَمِيَ**» بـ«**فَتَرَ**» الوسط، لأنه كان مترقبا عوده، والوسط لم يخل عن حرارة، ولو كان انقطاعا لا يعود لقال: وبرد كما يقال لمن مات برد.

قوله: «**تَابَعَهُ عَبْدُ اللهِ**»، معنى المتابعة لغة: أن يوافق التابع المتبوع في الشيء الذي تبعه فيه ويواليه عليه، **وهي في اصطلاح المحدثين:** أن يروي الحديث غير من رواه أولا عن شيخ واحد بذلك السند بعينه، وهذه متابعة تامة.

فإن رواه الثاني عن شيخ الأول فهي متابعة تامة للأول وتامة لمن وافقه في الشيخ

---

(١) هذا جزء من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، رواه مسلم (١٣٩٩/٣ رقم: ١٧٧٥).

المباشر، وهكذا إلى الأصل المحدث عنه، وتسمى عندهم المتابعة بالشاهد أيضا.

ويقال: الشاهد أيضا الحديث موافق في المعنى، ولا يقال فيه متابعة، فكل متابعة شاهد ولا عكس.

فقوله: «**تَابَعَهُ**»، الهاء ليحيى بن بكير الراوي الأول، وعبد الله بن يوسف وأبو صالح[(١)] تابعه على رواية الحديث عن الليث، كما رواه عنه سواه، فهي متابعة تامة لابن بكير.

وقوله: «**وَتَابَعَهُ هِلاَلُ بْنُ رَدَّادٍ**»[(٢)]، بدالين، الأولى مشددة مفتوحة.

والهاء أيضا لابن بكير، لكن إنما تابعه في روايته عن الزهري لا عن الليث ولا عن عقيل، فهي تامة لعقيل وغير تامة لابن بكير والليث.

قوله: «**وَقَالَ: يُونُسُ**[(٣)] **وَمَعْمَرٌ**[(٤)]**: بَوَادِرُهُ**»، يعني يونس بن يزيد الأيلي، ومعمر

---

(١) هو أبو صالح ذكوان السَّمان الزيَّات، الغطفاني المدني سكن الكوفة، مولى جويرية بن الحارث، ثقة ثبت، توفي رحمه الله سنة ١٠١هـ ـ ٧٢٠م. له ترجمة في: التاريخ الكبير للبخاري (٢٦٠/٣)، والجرح والتعديل (٤٥٠/٣ ـ ٤٥١).

(٢) هو هلال بن ردّاد الطائي أو الكناني الشامي، روى عن الزهري وعنه ابنه أبو القاسم محمد، وليس له ذكر في صحيح البخاري إلا في هذا الموضع، ولم يخرج له باقي الكتب الستة، ولم يذكروا تاريخ وفاته. له ترجمة في: تهذيب التهذيب (٦٩/١١ ـ ٧٠)، وتهذيب الكمال (٣٣٣/٣٠).

(٣) هو أبو يزيد يونس بن يزيد بن أبي نجاد الأيلي القرشي، أحد كبار أصحاب الزهري، توفي رحمه الله سنة ١٥٩هـ ـ ٧٧٦م. له ترجمة في: التاريخ الكبير للبخاري (٤٠٦/٨)، والجرح والتعديل (٢٤٧/٩ ـ ٢٤٩).

(٤) هو أبو عروة مَعْمَر بن راشد ابن أبي عمر الأزدي البصري نزيل اليمن، الإمام الحافظ شيخ الإسلام أحد أوعية العلم، حدث عن قتادة والزهري وعمرو بن دينار وطبقتهم، وحدث عنه أيوب والسفيانان، وعبد الرزاق وابن المبارك وخلق كثير، توفي سنة ١٥٢هـ ـ ٧٦٩م، أو عام ١٥٣هـ ـ ٧٧٠م. له ترجمة في: التاريخ الكبير للبخاري (٣٧٨/٧)، والجرح والتعديل للرازي (٢٥٥/٨)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٥/٧)

بن راشد رويا الحديث عن الزهري كما رواه عقيل عنه، فهي متابعة تامة له غير متابعة لمن قبله ولم يخالفاه إلا في قوله: «**يَرْجُفُ فُؤَادُهُ**»، روياه هما «**تَرجُفُ بَوَادِرُهُ**».

والبوادر: جمع بادرة، وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق[1]، ولا اختلاف بينهما في المعنى، فإنها تضطرب عند الفزع كما يضطرب القلب.

ولعلَّ الحديثَ يرجف فؤاده وبوادره، فاقتصر على كل لفظة لتلازمهما تلازم الفرع والأصل ولا ينفكان.

* * *

(١) انظر مادة: بدر، في لسان العرب (٤/٤٨).

٥ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾**، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم يُحَرِّكُهُمَا، وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ».**

فَأَنْزَلَ اللـه تَعَالَى ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ {١٦/٧٥} إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾**، قَالَ: جَمْعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأَهُ،** ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾**، قَالَ فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ** ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾**، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ، فَكَانَ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ صلى اللـه عليه وسلم كَمَا قَرَأَهُ»**[1].

(ص) «**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ...**» إلى قوله: «**قَرَأَهُ النَّبِيُّ صلى اللـه عليه وسلم كَمَا قَرَأَهُ**».

(**ش**) أقول: أبو عَوَانة بفتح العين المهملة وفتح الواو المخففة، وحديث ابن عباس هذا إن سمعه من النبي صلى اللـه عليه وسلم فهو متصل، وإن سمعه من بعض الصحابة رضي اللـه عنهم فهو مرسل صحابي، وهو في حكم المتصل.

---

(١) أطرافه في: (٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٥٠٤٤، ٧٥٢٤).

ووجه تعلق هذا الحديث ببدء الوحي ومناسبته للحديث قبله أن في هذا الحديث الإخبارَ بصفة تلقي النبي صلى الله عليه وسلم للوحي في ابتدائه، ولما تضمن الحديث السابق غطه والتشديد عليه في تلقي الوحي وخوطب آخراً بـ﴿ قُم فأنذر ﴾ على وجه الجد في الإنذار كالنذير العريان، ومعلوم أنه لا ينذر إلا بما يوحى إليه، كان لأجل هذا يتعجل أخذ الوحي ويجتهد في سرعة تكراره امتثالا للأمر وخوفا من تفلته، فيؤدي إلى مثل الغط السابق أو أعظم، وسرورا أيضا بحفظ ما جاءه من قبل مولاه المنعم عليه بأشرف النعم وأكملها.

وقوله: «**عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ ﴾»[1]، على حذف مضاف، أي: تفسير قوله، أو في ذكر سبب نزول قوله.

قوله: «**كَانَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم يُعَالِجُ مِنْ التَّنْزِيلِ شِدَّةً**»، أي يزاول، أو يحاول أو يتعاطى أو يعاني ونحوه.

والتنزيل: إما مصدر على حذف مضاف، أي ذي التنزيل، وهو القرآن.

وإما بمعنى المنزل، من إطلاق المصدر على المفعول، أو هو اسم للقرآن.

و«**شِدَّةً**» مفعول يعالج.

و«**مِنَ التَّنْزِيلِ**»، «**مِن**» نعت النكرة المتقدم عليها، فانتصب على الحال.

ويجوز تعلقه بـ «**يُعَالِجُ**» و«**مِن**» للتعليل فيهما.

وهو على حذف مضاف، أي من تكرير التنزيل، أو مضافين، أي إسراع

(١) من قوله تعالى:﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ﴾ [سورة القيامة: ١٦].

تكرير، وهو أظهر لقوله تعالى: ﴿لِتَعْجَلَ بِهِ﴾، أو على حذف معطوف على تكرير المقدر، أي وإسراعه به، ويجوز أن تكون «**مِن**» للبيان.

والشدة نفس التنزيل، أي يعالج الشديد من الأمور الذي هو التنزيل، لأن شأنه كله شديد في حال نزوله وتلقيه وحفظه وتفهمه والإنذار به والقيام بحقوقه دائما وهذا أعظمها، قال تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾[١].

قوله: «**وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ**»، الضمير في «**كَانَ**» يعود على المصدر المفهوم من «**يُعَالِجُ**»، على حد قوله تعالى: ﴿اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[٢]، أي العدل.

و«**مِن**» للتعليل أو للابتداء، و«**مَا**» مصدرية.

والتقدير: وكان علاج النبي صلى الله عليه وسلم الشدة في تلقيه الوحي من جبريل عليه السلام من أجل إكثار تحريكه شفتيه بالقرآن أو ناشئا من التحريك.

ومنهم من جعل «**مِنْ**» للتبعيض وهو بعيد، هذا الذي سلكناه أقرب ما يخرج عليه هذا الكلام من غير تكلف.

ولقد صعب قديما وحديثا على الفضلاء حتى تمحّلوا[٣] تقديرات متكلفة، وسبب ذلك أنهم بنوا على أن الضمير اسم «**كَانَ**» يعود على النبي صلى الله

(١) [سورة المزمل: ٥].

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [سورة المائدة: ٨].

(٣) **تَمَحَّلُوا:** تكلّفوا.

عليه وسلم، و«مَا» مصدرية، والمجرور متعلق بكونٍ مطلقٍ، فتأولوا لذلك هذا الكلام على المجاز، أي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لكثرة تحريك شفتيه بالتنزيل كائنا ومخلوقا من ذلك التحريك، أي كأنه مخلوق منه لكثرة فعله إياه وملازمته له، ونظروه بقوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[1]، وبقول الشاعر[2]:

.... وضَنَّتْ علينا والضَّنِينُ من البُخْلِ

فجعل الإنسان مخلوقا من العجل لكثرة عجلته، والبخيل لذلك، ومنه قول سيبويه[3]: إنهم مما يحذفون كذا، فجعلهم لكثرة حذفهم كأنهم خلقوا من الحذف، وأصحاب هذه الطريقة يجعلون «مِنْ» للابتداء.

وأجاز بعضهم مع كون الضمير لرسول الله صلى الله عليه وسلم كون «مَا» موصولا اسميا لمن يعقل، بمعنى «مِنْ» مجازًا.

---

(١) [سورة الأنبياء: ٣٧].

(٢) البيت للبعيث المُجَاشِعي، وتمامه:

أَلاَ أَصْبَحتْ خَنْسَاءُ جاذِمَةَ الحَبْلِ وضَنَّتْ علينا والضَّنِينُ من البُخْلِ

انظر: الخصائص لابن جني (٢/٢٠٢)، ولسان العرب (١٣/٢٦١).

(٣) هو أبو بشر ويقال كنيته أبو الحسن، عمرو بن عثمان بن قنبر البصري الحارثي، المعروف بسيبويه، وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح، إمام النحاة وحجة العرب، لازم الخليل وأخذ عنه النحو، وصنف كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده، توفي رحمه الله سنة ١٨٠هـ ـ ٧٩٦م. له ترجمة في: تاريخ بغداد (١٢/١٩٥ ـ ١٩٨)، وسير أعلام النبلاء (٨/٣٥١ ـ ٣٥٢)، وبغية الوعاة (٢/٢٢٩ ـ ٢٣٠).

ومثل هذا التركيب الواقع هنا قول سمرة بن جندب في باب تعبير الرؤيا بعد صلاة العصر، من كتاب التعبير «**كَانَ رَسُولُ اللــه صلى اللــه عليه وسلم مِمَّا يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا**»[(١)].

قوله: «**فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ**» يعني لابن جبير، كأنه يقول: لما أخبرني ابن عباس أنه صلى اللــه عليه وسلم كان يحرك شفتيه، قلت له: كيف كان يحركهما؟

فقال لي: «**فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللــه صلى اللــه عليه وسلم يُحَرِّكُهُمَا**»، حتى كأنك تشاهد صفة حركته، وكذا فعل ابن جبير مع ابن أبي عائشة، ولم تتعد حكاية الصفة لمن قبل ابن جبير في السند، إما لأنها حذفت اختصارًا كأنه قيل: وهكذا فعل كل راوٍ لمن أخذ عنه، وإما لأنها انتهت عند ابن جبير سكوتا عنها أو عدم إحكام.

وهذا النوع يسمى في علم الحديث بالمسلسل، وهو أن يروي الحديث على صفة مقارنة للتحدّث من المبدإ إلى المنتهى، أو من بعض إلى بعض كما هنا، ومنها أن يقول كُلٌّ: سمعته، وهو أول حديث سمعته منه، أو وأطعمنا كذا، ونحوه، وقد ما تكون لا ضعيفة.

قيل: ولم يقل ابن عباس: كما رأيت بل **قال:** «**كَمَا كَانَ**»، وقال سعيد[(٢)]: «**كَمَا**

---

(١) متفق عليه من حديث سمرة بن جندب رضي اللــه عنه. أخرجه البخاري (٣٠٣/١ رقم: ١٣٨٦)، ومسلم (١٧٨١/٤ رقم: ٢٢٧٥).

(٢) أي: سعيد بن جبير.

رَأَيْتُ»، لأن ابن عباس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه لم يولد حين بدئ الوحي بل قبل الهجرة بثلاث سنين أو أقل، وسعيد رأى ابن عباس.

قال بعضهم: «وهذا يصح إن لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره بعد ذلك ولا أراه الصفة، وإنما أخبره بعض الصحابة، وكلاهما محتمل.

وسكت عن الإخبار عن الرؤية لأنه ظاهر إطلاق الصحابي في مثله، إذ إرساله محمول على الرفع، ويؤيد هذا أن ابن عباس وغيره في هذا الوصف سواء، إذ لم يحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم أحد حين كان يفعل ذلك إلا جبريل عليه السلام، وإنما تلقي بالإخبار من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك». انتهى

وقال بعض الشيوخ: قوله: «**فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا**» جملة معترضة بالفاء، فائدتها زيادة بيان الوصف على القول.

ورده الشيخ سيدي محمد بن مرزوق رحمه الله ورضي الله عنه بأن هذه الجملة هي أول المقول، والاعتراض إنما يكون بين متلازمين، ثم لا مدخل للفاء في الاعتراض، انتهى.

قلت: قوله في هذه الجملة: «أول المقول» فيه غفلة، بل هي أثناء مقول ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأن أول قوله: «**كَانَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً**»، ولا خفاء بتأخر تلك الجملة عن هذا الكلام، وإنما جعلها ذلك الشيخ اعتراضا؛ لأن بعدها كلام ما يتصل بما قبلها من قول ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأن بعدها فأنزل الله عز وجل ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ إلى

آخره[1]، وهو مسبب عن قوله: « **كَانَ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ**»، فكان حقه أن يكون بإثره.

لكن اعترض بتلك الجملة المبنية لصفة التحريك للنكتة التي أشار إليها ذلك الشيخ رحمه اللـه، ولا إشكال في انطباق رسم الاعتراض الذي هو نوع من أنواع الإطناب على هذه الجملة، إذ حقيقته على المشهور فيه هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة سوى دفع الإيهام، ولو وقعت هذه الجملة من ابن عباس رضي اللـه عنهما آخر كلامه لصح أن تجعل اعتراضا أيضا.

وقول المعترض: «**الاعتراض لا يكون إلا بين متلازمين**»، ليس متفقا عليه، بل هو الرأي المشهور فيه، كما أنبأ به الرسم الذي ذكرناه آنفا.

وذهبت فرقة من البيانيين إلى عدم اشتراط ذلك؛ كما لم يشترطوا أن تكون النكتة سوى دفع الإيهام.

وذكره القزويني[2] في تلخيصه.

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ {١٦/٧٥} إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ {١٧/٧٥} فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ {١٨/٧٥} ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [سورة القيامة: ١٦ ـ ١٩]

(٢) هو أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، من كتبه تلخيص المفتاح هذّب فيه كتاب المفتاح في علوم البلاغة لأبي يعقوب يوسف السّكّاكي، والإيضاح في شرح التلخيص، توفي رحمه اللـه سنة ٧٣٩هـ ـ ١٣٣٨م. له ترجمة في: بغية الوعاة (١٥٦/١ ـ ١٥٧)، وشذرات الذهب (١٢٣/٦ ـ ١٢٤).

قال التفتازاني[1]: وهو صريح في مواضع من الكشاف، فحقيقة الاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام وفي آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة، فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل، وهو حيث يكون فجملة لا محل لها من الإعراب[2]؛ كما في قول الحماسي[3]: [الطويل] [4]

وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ فِي فِراشِهِ ... وَلَا طُلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلُ

فإن المصراع الثاني تكميل دفع ما أوهم وصف المصراع الأول قومه بشمول القتال أن ذلك لضعفهم، فأزال ذلك بوصفهم بالانتصار، وأنه لم يذهب دم قتيل

---

(١) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، من أئمة العربية والمنطق والأصلين، من مصنفاته شرح العقائد النسفية، والمقاصد في علم الكلام، وشرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وحاشية على الكشاف للزمخشري في التفسير، والتهذيب في المنطق، وحقائق التنقيح لصدر الشريعة في الأصول، ولد بتفتازان من بلاد خراسان، وتوفي رحمه الله بسمرقند سنة ٧٩١هـ ـ ١٣٨٩م. له ترجمة في: الدرر الكامنة (٣٥٠/٤)، وبغية الوعاة (٢٨٥/٢).

(٢) انظر مختصر المعاني للتفتازاني (ص: ١٧١).

(٣) الحِماسي بكسر الحاء، وهو النجاشي الشاعر، واسمه قيس بن عمرو بن مالك بن معاوية بن حديج بن الحِماس، المذحجي الحارثي الحِماسي، شاعر مخضرم، توفي نحو ٤٠هـ ـ ٦٦٠م. له ترجمة في: تاريخ دمشق (٤٧٣/٤٩ ـ ٤٧٧)، والأعلام للزركلي (٢٠٧/٥).

(٤) نسبه إليه القزويني في الإيضاح (ص: ١٩٣)، ونسبه آخرون للسموأل بن عادياء اليهودي الشاعر الجاهلي المتوفى سنة ٦٢ قبل الهجرة، انظر البيان والتبيين للجاحظ (ص: ٥٩٠) وصبح الأعشى (٢٣٠/٢)، ونهاية الأرب (٢١٣/٣).

لهم هدر، **والاعتراض** على القولين يباين التتميم، لأنه إنما يكون بفضلة، والفضلة لا بد لها من الإعراب.

وذهبت فرقة ثالثة إلى عدم اشتراط الجملة في الاعتراض، وحقيقته عندهم أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها النكتة «مات»، فيشمل بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل، وهو ما يكون واقعا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى.

وقول المعترض: «ثم لا مدخل للفاء في الاعتراض» ممنوع، بل قد ترد الجملة المعترضة مفتتحة بالباء، ومنه قوله:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

فقوله: «فعلم المرء ينفعه» جملة معترضة بين «اعلم» ومفعوله.

قال: التفتازاني: والفاء اعتراضية، وفيها شائبة من السببية[1].

قوله: «**شَفَتَيْهِ**»، إنما أخبر عن تحريك الشفتين دون تحريك اللسان، وإن كان هو الأصل في القراءة، لأن حركة اللسان في باطن الفم، ولا تدرك على التمام بحاسة البصر بل بحاسة السمع.

ولما نهي صلى الله عليه وسلم عن عجلة الحركة علق النهي باللسان، لأن حركته أصل، ومهما ترك الأصل ترك الفرع، ولا ينعكس كما لو أطبق شفتيه وأكثر من حركة لسانه.

(١) انظر مختصر المعاني للتفتازاني (ص: ١٧٠).

قال ابن بطال: «ومعنى أمره عز وجل نبيه عليه الصلاة والسلام أن لا يحرك بالقرآن لسانه ليعجل به وعدته له أن يجمعه في صدره لكي يتدبره ويتفهمه، وتبدو له عجائب القرآن وحكمته وتقع في قلبه مواعظه، فيتذكر بذلك، ولتتأسى به أمته في تلاوته فينالوا بركته ولا يحرموا حكمته، وقد ذكر الله سبحانه هذا المعنى فقال: ﴿لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾[1]، وفيه أن القرآن لا يحفظه أحد إلا بعون الله على حفظه وتيسيره، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾[2]»[3]، انتهى.

قلت: يصح الأمر بعدم تحريك اللسان لما ذكره، ولمعنى آخر وهو الرفق بذات هذا النبي الكريم لشرفه عند مولاه، عليه من الله أفضل صلاة وأزكى تسليم، وهذا كما قال له في آية أخرى: ﴿طه {١/٢٠} مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾[4].

قال بعض الشيوخ: وتمام إحسان المولى الكريم إلى هذا النبي العظيم أن أمره بالإنصات والاستماع لجبريل عليه السلام حتى يفرغ، وضمن له أن لا يقع ما خافه من تفلته ونسيانه بأن يجمع له في صدره وما سمع ويقرأ بلسانه متى احتاج إليه﴿سَنُقْرِؤُكَ فَلَا تَنسَى﴾[5].

---

(١) من قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ [سورة ص: ٢٩].

(٢) [سورة القمر: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠].

(٣) شرح البخاري (٣٩/١).

(٤) [سورة طه: ١ ـ ٢].

(٥) [سورة الأعلى: ٦].

وكما ضمن له حفظه ضمن له أن يبين ما أشكل عليه من فهمه، لأن الحريص على العلم قد يعجل بالسؤال عن معنى لا يفهمه قبل تمام النطق به.

وقوله جل وعلا: ﴿لتعجلَ بهِ﴾[1] دليل الخطاب من مفهوم هذه العلة يقتضي أن تحريك اللسان به لا للعجلة بل للثواب بعد الفراغ من سماعه.

أو التلذذ بكلام رب العالمين جل وعلا.

أو لاستشارة دقائق معانيه ولطائف أسراره التي لا تدخل تحت الحصر.

أو لنصيحة الخلق بأسماعهم ما فيه من البشارات والإنذارات والمواعظ، ونحو ذلك، كل ذلك غير منهي عنه بل مأمور به محمود عليه، قال تعالى: ﴿وَرَتل القرآن ترتيلاً﴾[2]، وقال جل وعلا في هذه السورة: ﴿فإذا قرآناه﴾[3] أي قرأه رسولنا ﴿فإتبعِ قُراءانهُ﴾، أي: أسلك طريقة في صفة قراءته واقرأه كما قرأ.

وأضاف سبحانه القراءة إليه تعظيما لشأن جبريل عليه السلام، وتبيينا أنه نائب عن الله جل وعلا، ويد الوكيل كيد الموكل.

ويحتمل أن تكون اللام في لتعجل للصيرورة، أو للتعليل على سبيل الاستعارة بالكناية أو الاستعارة التبعية تشبيها لترتب العجلة عن الحركة بترتب العلة الغائبة عن الشيء.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [سورة القيامة: ١٦]

(٢) [سورة المزمل: ٤].

(٣) من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [سورة القيامة: ١٨].

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[1] دليل على أن مرتبة التفهم بعد مرتبة الحفظ، وأوتي بـ «ثم» للدلالة على عظم رتبة الفهم وبعدها عن ما قبلها من مرتبة الحفظ في المكانة، إذ مرتبة الفهم هي المقصودة، وبها يحصل كل خير.

ووكّد بـ «أن» والجملة الاسمية في الموضعين لتقديم ما يلوح بهما في قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾[2].

ـ أو تحقيقا لمضمونها وتثبيتا له في ذهن المُخَاطَب صلى الله عليه وسلم لشدة حرصه على المسارعة إلى الخير.

وعظم أمر هذا الضمان له صلى الله عليه وسلم بإسناده تعالى ذلك إلى ذاته العليّة المنزهة عن الخلف والعجز، ووكّد ذلك بالإسناد إلى نون العظمة وتقديم الخبر المشعر بالحصر.

فانظر هذه الملاطفة من مولانا جل وعلا واعتنائه المنيف بالرفق بذات هذا النبي المرفع الذي انفرد بين العظماء بغاية التشريف، وقابل ذلك بما صدر في حقه منه تعالى لمن قبله من الأنبياء صلوات الله وسلامه على جميعهم، كقوله تعالى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بقوة﴾[3]، وقوله جل وعلا لموسى عليه السلام:

---

(١) [سورة القيامة: ١٩].
(٢) [سورة القيامة: ١٦].
(٣) [سورة مريم: ١٢٠].

﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ...﴾ إلى﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ﴾[1].

قال بعض الشيوخ: هذا الترتيب الواقع في هذه الآية يصحح ما أصّله أهل علم الحديث وغيرهم من أن سنة المتعلم أن يستمع منصتا، ويقبل بقلبه على المُحَدِّث، ثم يكرر ما سمع حتى يحفظه، فإذا رسخ اشتغل بتفهمه.

قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾[2]، جمع مصدر مضاف للمفعول، فالهاء عائدة على ما يتلى عليه صلى الله عليه وسلم، أو للقرآن كله، أو لجميع الوحي، والفاعل هو الله تعالى، أي علينا أن نجمعه لك في قوتك الحافظة التي هي الدماغ، أو في القلب الذي كنى عنه ابن عباس رضي الله عنهما بالصدر، لأنه محله.

ويحتمل أن يكون الفاعل الرسول صلى الله عليه وسلم، أي علينا أن تجمعه أنت حفظا.

و﴿ قُرْآنَهُ ﴾ مصدر كذلك أيضا عطف على جمعه، أي وعلينا أن تقرأه، أي رسولنا كما تقدم، وتقرأه أنت، والقرآن يطلق على المقروء، وهو القديم، ويطلق على القراءة مصدر «قرأ»، حركة لسان القارئ وهي المراد هنا...[3].

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٥]

(٢) [سورة القيامة: ١٧].

(٣) فراغ في المخطوط بمقدار كلمة.

الأرجح عندي جاعل[1] فاعل ﴿قُرْآنَهُ﴾ النبـي صـلى اللــه عليـه وسـلم، أي أن تقـرأه، ليكون لفظ القرآن واردا في موضعه الطبيعي، إذ قراءة الشيء باللسان فرع جمعـه وحصـوله بالجنان.

وقوله جل وعلا: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[2]، مصدر مضاف للمفعول كما تقدم في المصـدر من قبله.

والفاعل أيضا يحتمل الوجهين المذكورين، أي علينا أن نبينه لك حتى لا تغـتم مـن قـراءة الشيء لا تفهمه، أو علينا أن تبينه أنت للناس بأن تقرأه علـيهم وتشرح لهـم مـا أشـكل منـه عليهم، أي نقدرك على ذلك، وهو من الاحتراس المسمى في فن علم المعاني بالتكميل.

كأنه زيد له هذا الوعد رفعا لما عسى أن يتوهمه رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم مـن أنه إذا أراد بعد حفظه المضمون له أن يبلغه للناس ويقرأه عليهم لا يستطيع ذلـك حيـاء أو هيبة، أو نحو ذلك مما يعرض للسان كما يعـتري الحفـاظ في القـراءة عـلى النـاس في الإمامـة والخطبة والتدريس، لا سيما في المحافل العظيمـة، وعـلى الأول احـتراس ألا يفهـم منـه شـيئا فيغتم له، سيما إن طلب منه بيانه كقولة الكفار: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللـه بِهَذَا مَثَلًا﴾[3].

(١) كذا في (خ) ولعل الصواب جعل.
(٢) [سورة القيامة: ١٩].
(٣) [سورة البقرة: ٢٦].

وقول البخاري عن ابن عباس في معنى جمعه وقرآنه، قال أي: ابن عباس: «جمعه لك صدرك» وتقرأ «جمعه» بلفظ الماضي، و«صدرك» فاعله على الإسناد المجازي لمكان الفعل، كجرى الميزاب.

وظاهر هذا التفسير أن لفظ المصدر في الآية وهو جمعه غير منحل إلى «أن»، والفعل المستقبل مقدر بمعنى الفعل الماضي فحسب، وهو على ذلك لا يصلح أن يكون خبر «أن» لعدم الرابط، بخلاف المصدر المنحل إلى «أن» والفعل المستقبل المسند إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم، فإنه يصح. والمعنى عليه فيجب أن يحمل تفسيره على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب.

إلا أن يدعي تقدير انحلاله إلى «ما» والفعل الماضي المسند إلى الصدر تنزيلا للمستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه، أو يدعي حذف مضاف، والتقدير «إن علينا حفظ ما جمع صدرك»، وهذا مع ما فيه من التكليف يوهم أن الذي ضمن له ووعد به حفظ ما جمعه له صدره، لا تخفيف الأمر في أن يحصله، وهو خلاف ما يدل عليه السياق من أن المراد الرفق به أن لا يشق على نفسه، وأنه ضمن له أن يحفظه ويحفظ عليه.

قوله: «**وَتَقْرَأُهُ**» مرفوع لأنه تفسير معنى كما في «جمعه»، ولو قدر معطوفا على المصدر المقدر بالماضي لكان مرفوعا أيضا، وإنما ينصب مع العطف على المصدر المقدر بـ «أن» والمستقبل، وهو بتاء الخطاب دليل على ما رجحناه من أن فاعل ﴿ قُرْآنَهُ ﴾ النبيُّ صلى الله عليه وسلم .

ويروى «جمعه له صدره»[1] بضمير الغائب، وهذا جائز في حكاية ما يقال للمخاطب، تقول: قال زيد لعمرو: إني أكرمك، أو أنه يكرمه.

وله في تفسير ﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾[2] «**فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ**»، قد تقدم أن معناه إذا قرأه رسولنا فاقرأ كقراءته، فيكون ابن عباس رضي الله عنه فسر بلازم ذلك، لأنه إذا أمر بسلوك طريقته في القراءة لزم من ذلك أن يراعي سمعه لقراءته وينصت له حتى يفرغ منها.

«**وَأَنْصِتْ**» بقطع الهمزة، أمر من أنصت الرباعي، ويقال: نصت أيضا ثلاثيا، والأمر منه أنصت كـ «اضرب» بهمزة وصل مكسورة.

قوله: في تفسير ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾[3]، ثم إن علينا أن نقرأه مرة في التعليل على الوجه الثاني من الوجهين السابقين، وهو أن فاعل المصدر الذي هو بيان المضاف للمفعول الذي هو ضمير القرآن النبي صلى الله عليه وسلم، أي: علينا أن نقدّرك على أن تنبيه للناس، وذلك بأن تقرأه عليهم، وقد مضى تمام الكلام في ذلك.

تنبيه

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق رحمه الله: وجه اتصال هذه الآية بما قبلها ومناسبتها لسورتها ومناسبة سورتها للسّورتين قبلها المذكورتين في بعض أحاديث بدء الوحي، أن نقول: هي إشارة إلى مبدإ أحواله صلى الله عليه وسلم،

(١) الرواية بضمير الغائب كما وردت في صحيح البخاري بلفظ «جَمْعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأَهُ».
(٢) [سورة القيامة: ١٨].
(٣) [سورة القيامة: ١٩].

فإنه كان قبل الوحي ملازما للعبادة بالصلاة وغيرها، فجاء الوحي وهو على ذلـك، فقيـل: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾[1] للصلاة دم عليها، فإنها خير الأعمال[2]، و«خيرُ أَعمالكمْ الصلاةُ»[3]، «إِنَّ أَهَمَّ أُمُورِكُمْ عِنْدِي الصَّلاَةُ»[4]، وخصوصا قيام الليل، فجاءت الصـورة كلهـا للتحـريض عليهـا، وما فيها من الإخبار بإلقاء القول الثقيل والأمر بالذكر والتبتل من أجلها إذ بـه تصـح، والأمـر بالصبر على إذاية الكفار، لأنهم كانوا يعيبونه بها ويكذبونه فيها وفي غيرهـا، وسـلي بالانتقـام منهم على هذا التكذيب يـوم القيامـة ﴿ إِنَّ لَـدَيْنَا أَنكَـالًا وَجَحِـيمًا ﴾[5]، وفي الـدنيا ﴿إِنَّـا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ ﴾[6].

---

(١) [سورة المزمل: ١].

(٢) إشارة إلى حديث ابن مسعود ﷺ قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ الـلـه ﷺ- أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَـالَ: الصَّـلاَةُ لِوَقْتِهَـا، قَـالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: بِرُّ الْوَالِدَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ الـلــه، فَـمَا تَرَكْـتُ أَسْـتَزِيدُهُ إِلاَّ إِرْعَـاءً عَلَيْهِ»، رواه البخاري (١٢٦/١ رقم: ٥٢٧)، ومسلم (٨٩/١ رقم: ٨٥).

(٣) إشارة إلى حديث ثوبان رضي الـلـه عنه قال: قال رسول الـلـه: «اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلاَةُ، وَلاَ يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلاَّ مُـؤْمِنٌ»، رواه أحمـد (٢٧٦/٥ رقـم: ٢٢٤٣٢)، وأبـو داود الطيـالسي (ص: ١٣٤ رقم: ٩٩٦)، وابن ماجه (١٠١/١ رقم: ٢٧٧)، والدارمي (١٧٤/١ رقم: ٦٥٥).

(٤) إشارة إلى قول عمر بن الخطاب رضي الـلـه عنه: «إِنَّ أَهَمَّ أَمْـرِكُمْ عِنْـدِي الصَّـلاَةُ فَمَـنْ حَفِظَهَـا وَحَـافَظَ عَلَيْهَـا حَفِظَ دِينَهُ وَمَـنْ ضَـيَّعَهَا فَهُـوَ لِـمَا سِـوَاهَا أَضْـيَعُ»، رواه مالـك (٦/١ رقـم: ٦)، وعبـد الـرزاق (٥٣٦/١ رقـم: ٢٠٣٧)، والبيهقي (٤٤٥/١ رقم: ١٩٣٥).

(٥) [سورة المزمل: ١٢].

(٦) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ [سورة المزمل: ١٥].

وأعلم سبحانه أن حاملهم على هذا التكذيب وعدم تقوى التعذيب عدم الإيمان بالآخرة ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا ﴾[1].

وأعلم أن هذه تذكرة ثم رجع إلى الصلاة، ثم أردفت المدّثر، أي إلى هذه المنزلة أدتك صلاتك حين كنت تتعبد قبل الأمر بها، ومن رزق من باب فليلزمه، وكما أعقبك القيام بها في ظلمة الجاهلية نور منزلة النذارة في الدنيا يعقبك قيام الليل في الظلمة نورُ بعث المقام المحمود يوم القيامة ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ إلى ﴿عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾[2].

ثم أمر بإنذار عذاب الآخرة لمن لم يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر، ولم يقم الصلاة هذا مبدأ وحيه صلى الله عليه وسلم ومنتهاه، فنبه عليه في أواخره القرآن، كما نبه عليه في صدره ﴿ هُدىً للمتقين ﴾ إلى ﴿ المفلحوُن ﴾[3].

وحين أمر بـ ﴿ قُم فأنذِر ﴾[4] بالدوام على الصلاة والمحافظة على شروطها تأكيدا

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ [سورة المزمل: ١٧].

(٢) أي: قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا {٧٨/١٧} وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [سورة الإسراء: ٧٨ ـ ٧٩].

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿ الم {١/٢} ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ {٢/٢} الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ {٣/٢} والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ {٤/٢} أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [سورة البقرة: ١ ـ ٥].

(٤) [سورة المدثر: ٢].

لأمرها، وألا يغفل عن مراقي الزلـف ﴿وَرَبَّـكَ فَكَـبِّرْ {٣/٧٤} وَثِيَابَـكَ فَطَهِّـرْ ﴾[١]، ولـيس في المدثر إلا صفة ما أنذر به من لا يؤمن بما في المزمل من عذاب الآخرة، ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ﴾[٢]، ﴿سَأُرْهِقُهُ ﴾[٣] إلى أن قيل ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[٤].

وأصحاب اليمين في جنة والمجرمون في سقر، لأنهم لم يفعلوا ما أمـروا بـه في المزمـل مـن الصلاة والإنفاق، وسبب ذلك كله التكذيب بيوم الـدين وحـب العاجلـة، فعظـم اللـه شـأن القيامة مقسما بها وبـالنفس اللوامـة عـلى المعـاصي لإقرارهـا بـالآخرة، وخوفهـا مـن عـذابها ومحتجا على منكر البعث بإثبات القدرة عليه في أول السورة وفي آخرها ووسطها ومخبرا عـن فوز من آمن بها وحسن مآله، وخسران من كذب بها وسوء مآله، وإعلامـه بـأن إنكـاره لـيس لخفاء القدرة عليه، بل لإرادة العاجلة وأن يمضي على الفجور أمامه، أي قدما لا يلوي عنـه أو أمام يوم القيامة فيستمتع بالعاجل، إيثارًا له كما اقتضاه طبعه لخلقه من عجل.

ويسـوف بالتوبـة حتـى يـرد الآخـرة ولا يجـد مـن العـذاب عـذرا يقـول: ﴿أَيَّـانَ يَـوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾[٥]، أي: متى هو؟ اسـتعجالا لـه لتكذيبـه بـه ﴿يَسْـتَعْجِلُ بِهَـا الَّـذِينَ لَا يُؤْمِنُـونَ

(١) [سورة المدثر: ٣ ـ ٤].
(٢) من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ {٨/٧٤} فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ [المدثر: ٧ ـ ١٠].
(٣) من قوله تعالى: ﴿سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا ﴾ [سورة المدثر: ١٧].
(٤) [سورة المدثر: ٣٨].
(٥) [سورة القيامة: ٦].

بِهَا ﴾[1]، ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا ﴾ إلى ﴿ قَرِيبًا ﴾[2] أو استبعادا لزمانه ورغبة في العاجل.

ولما أمر صلى الله عليه وسلم بإنذار هذا اليوم العظيم، وكان هو أول المؤمنين بها والخائفين من عذابه بادر مشتملا لأخذ ما ينذر، لأنّ الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر لا يقبل ذلك منه إلا مع امتثاله، ولذا كان صلى الله عليه وسلم لا يأمر بشيء إلا كان أول آخذ به، ولا ينهى عن شيء إلا كان أول تاركه ولما ذم، مؤثرا الاستعجال.

قيل له: أنت وإن حمدت في البدار فلا تعجل في أخذ الوحي بحال، بعد أن التشبيه بأهل البطالة من أراذل الجهال.

أو يقال: لما أخّر عن ذم الاستعجال حذر منه صلى الله عليه وسلم ولو في الخير، وأمر بالقصد كما دل عليه القرآن، وحرض عليه صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة مشهورة.

قد يُدْرِكُ المُتَأَنِّي بَعْضَ حاجَتِهِ ... وقَدْ يكونُ مع المُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ[3]

---

(١) [سورة الشورى: ١٨].

(٢) أي: قوله تعالى: ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُؤُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴾ [سورة الإسراء: ٥١].

(٣) البيت من البسيط، وهو للقُطامِيّ التّغلبي، انظر: الأغاني (٢٦/١١)، ونهاية الأرب (٦٩/٣).

وخلق السموات والأرض في ستة أيام مع القدرة على خلقها في أقل لحظة مشيرا إلى ذلك.

فضمن هذه السورة الإخبار عن عظيم حال القيامة وتثبيتها وتعذيب من كذب بها، فلم يصلّ ولم يزكّ ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى {٣١/٧٥} وَلَكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾[1]، فاشتركت السور الثلاث في الأمر بالإيمان بالله وبرسوله وما جاء به واليوم الآخر، وتعيين الفوز فيه للمصدق به المطيع والخسر للمكذب به العاصي، والمحافظة على العبادات خصوصا [ ] الصلاة والزكاة، فهذا مبدأ الوحي ومنتهاه.

وكان هذا الحديث المنبه على هذا الجامع للباب، فلذلك أخره، وحديث ابن عباس بعده كالشكر والحذاق بعد التعليم وحصول العلم، وحديث هرقل كالمتابعة أو الشاهد ولما يذكر إن شاء الله تعالى، وكان لهذا الحديث هذا الباب كالتاج على رأس الكتاب وبراعة مطلع لجوامعه، كما كان الأعمال بالنيات حاويا لمنازعه.

* * *

(١) سورة القيامة: ٣١ ـ ٣٢.

[حديث: كَانَ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم أَجْوَدَ النَّاسِ]

٦ ـ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللـه قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ح وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللـه قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ نَحْوَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللـه بْنُ عَبْدِ اللـه عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم أَجْوَدُ بِالخيرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ**».

(ص) «**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**...» إلى قوله: «**أَجْوَدُ بِالخيرِ مِنَ الرِّيحِ المرسَلَةِ**»[1].

(ش) أقول: مناسبة هذا الحديث الكريم للذي قبله من وجوه:

الأول: أن فيه بيان الصحة لمفهوم العلة في قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾[2]، وأن ما أمر به من إلقاء السمع لجبريل عليه والإنصات عليه حتى يفرغ إنما هو عند إلقائه الوحي له أوّلا، أما بعد جمعه له وحفظه فلا، ولهذا كان صلى اللـه عليه وسلم يدارس جبريل عليه السلام القرآن في رمضان، وظاهر المدارسة التي هي من باب المفاعلة أنه كان يقرأ معه لا أن ينصت له حتى يفرغ.

الثاني: أن فيه التنبيه على وجود ما ضمن له صلى اللـه عليه وسلم من جمع ذلك

---

(١) أطرافه في: ١٩٠٢، ٣٢٢٠، ٣٥٥٤، ٤٩٩٧.
(٢) [سورة القيامة: ١٦].

في صدره وقراءته هو، أو القراءة عليه، وقد اجتمعتا في مدارسته صلى اللـه عليه وسلم لجبريل عليه السلام، قرأ صلى اللـه عليه وسلم من حفظه وأعانه جبريل عليه السلام بالقراءة معه ليعظم نشاطه للقراءة ويرسخ ما حفظه، كما يفعله المعلم من قراءته مع المتعلم محفوظه ليرسخ ذلك له.

فإن قلت: إن ضمان اللـه تعالى له جمع ذلك في صدره وحفظ ذلك عليه يغني عن قراءة جبريل عليه السلام معه صلوات اللـه وسلامه عليه.

قلت: المضمون له رفع المشقة عنه في تحصيله، وأما دوام ذلك فقد يكون مشروطا بالمواظبة على تعهده بالقراءة، ولا كبير مشقة في ذلك بل فيه اللذة العظمى لمن ذاق شيئا من أسرار التنزيل التي لا منتهى لها ولا وراءها مرمى، لا سيما بالنسبة إليه صلى اللـه عليه وسلم، فقد عرفت عظيم شوقه إلى كلام مولاه وحبيبه جل وعلا حين فتر عنه جبريل عليه السلام بالوحي، وعرفت حرصه على حصول كلام مولاه بذهنه حتى كان يحرك شفتيه به قبل أن يفرغ جبريل عليه السلام، مما يلقي إليه من ذلك إلى أن نهاه ربه جل وعلا عن ذلك رفقا بذاته الكريمة زادها اللـه شرفا وتعظيما.

أترى بعد هذا يمكن أن يغفل صلوات اللـه وسلامه عليه عن التلذذ بقراءة كلام مولاه جل وعلا الذي منّ عليه بإنزاله عليه، ثم حفظه له من غير مشقة أو سيام منه وهو الذي لا ينقضي عجائبه ولا يشبع منه العلماء، فكيف بأعلمهم كلا وحاشا، وهو الذي قام به صلى اللـه عليه وسلم حتى تفطرت قدماه، وواظب به

القيام على قدم واحدة فأنزل اللـه تعالى: ﴿طه {١/٢٠} مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾[١].

ولذلك ذهب بعض المفسرين أن الهاء ضمير الأرض مفعـول لـ «طـأ» فعـل أمـر سـهلت همزته بإبدالها ألفا، أي: «طا» الأرض بقدميك، لاسيما وقد قيض له وأيده بما يزداد به نشـاطا والتذاذا، وهو قراءة المعلم الأكبر سفير اللـه تعالى إلى أنبيائه جبريـل عليـه وعلـيهم السـلام، فكان يقرأ معه وربما كان يذاكره في بعض ما أشكل من علوم القرآن وغوامض أسراره.

على أن من عرف أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله جل وعلا لم يحتج عـلى ذلـك السـؤال، إذ ضمان اللـه جل وعلا أن يجمع لنبيه صلى اللـه عليه وسلم الـوحي في صـدره ولا ينسـاه بعد حصوله صادق بالعيان بلا ريب، ولا فرق في كون نعمة ذلك منه جل وعلا بين أن يفعله بواسطة خلق اكتساب أو بغـير واسـطة حتـى يكـون ضروريـا، إذ جـل وعـلا خـالق الكسـب والمكتسَب ـ بفتح العين ـ والمكتسِب ـ بكسرهاـ لكنه تعالى قد يخلق لنبيه صلى اللـه عليـه وسلم اكتسابا لذلك ليعظم ثوابه على ما يعد في لسان الشرع مـن عملـه، فيكـون قـد جمـع سبحانه وتعالى لنبيه عليه السلام بين التخفيف عليه وعظـيم الثـواب، وكيـف لا وهـو عنـده جل وعلا وله الحمد عين الأودّاء[٢] والأحباب.

الثالث: ما ذكر بعضـهم أن فيـه إشـارة إلى أول أزمنـة نـزول الـوحي الـذي هـو

(١) [سورة طه: ١ ـ ٢].

(٢) **الأَوِدَّاء:** الأحبة، من الودّ ـ بضم الواو وفتحها وكسرها ـ أي: المَوَدَةُ.

القرآن وهو رمضان، فإنه نزل فيه القرآن جملة إلى السماء الدنيا، ومن ثم كان ينزل شيئا فشيئا إلى الأرض، ومن هنا ناسب هذا الحديث بدء الوحي». انتهى

قلت: قوله: «من هنا ناسب هذا الحديث بدء الوحي»، فيه نظر، بل هو مناسب على جميع الأوجه المذكورة.

الرابع: أنه كإظهار الشكر بالجود الحذاق بعد حصول العلم والترقي إلى أرفع منازل أهله.

الخامس: أن فيه إشارة إلى أن ما بدئ به من الوحي قد كمل له، وذلك دليل واضح على أن ما جاء به حق، إذ لو كان باطلا لما كمل، يحق الله الحق ويبطل الباطل إن الباطل كان زهوقا، لأن الظاهر أن هذه المدارسة هي التي قال فيها صلى الله عليه وسلم لابنته فاطمة عليها السلام ورضي الله عنها عند وفاته: «**إِنَّهُ كَانَ يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى جِبْرِيلَ مَرَّةً فِي كُلِّ عَامٍ، وَأَنَّهُ العَامَ عَرَضَهُ عَلَيَّ مَرَّتَيْنِ، وَمَا أُرَاهُ إِلاَّ حُضُورَ أَجَلِي**»[1]، فيكون البخاري ختم بهذا الحديث إشارة إلى منتهى الوحي كما بدأه لأول إشارة إلى مبدئه، وهما متعاضدان حسن المبدأ وصحة أمارة على حسن المنتهى وكماله، وكذا العكس جار على منواله، وحديث «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ**»

(١) بوب به البخاري أحد أبواب كتاب «فضائل القرآن» من الجامع الصحيح، حيث قال: بَاب: كَانَ جِبْرِيلُ يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَقَالَ مَسْرُوقٌ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَام: «أَسَرَّ إِلَيَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُنِي بِالْقُرْآنِ كُلَّ سَنَةٍ، وَإِنَّهُ عَارَضَنِي الْعَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أُرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجَلِي».

كالمقدمة والتوطئة التي هي من السوابق، وحديث هرقل كالخاتمة والتدنيات التي هي من اللواحق، وبقيت وجوه أخر من المناسبات أضربنا عنها خوف التطويل.

ويؤخذ في كثير من نسخ البخاري بعد قوله في سند هذا الحديث عن الزهري ما صورته هكذا «حَ» «حا» مهملة مردودة تحت السطر، وربما مدت على السطر، ويمدّون فوقها خطا وقد لا يمدونه، وتقع كثيرا في هذا الكتاب وغيره من كتب الحديث إذا روي الحديث بسند فأكثر، يكتبونها بين السندين بعد تمام ما قبلها وقبل ذكر ما بعدها، وربما لم يكتبوها بالواو العاطفة المفهمة المغايرة بين المتعاطفين.

قال ابن الصّلاح[1]: ولم يأتنا عن أحد ممّن يعتمد بيان لأمرها.

قال غيره: اختلف شيوخنا المتأخرين فيها، فقيل: إنما رمز إلى صح، إشارة إلى تصحيح السند الأول وإبقائه ورفع توهم أنه أضرب عنه وترك أولئك يركب الإسناد الثاني على الأول فيجعلهما إسنادًا واحدا، ويقوي كونها منها أنها كتبت تامة في موضع الحاء بخط بعض المتقدمين.

قال ابن الصّلاح: وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني[2]،

---

(١) هو أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الشهرزوري الكردي، المعروف بابن الصلاح، الإمام الحافظ العلامة، ومن كبار الأئمة في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال، صاحب كتاب معرفة أنواع علم الحديث، توفي رحمه في دمشق سنة ٦٤٣هـ ـ ١٢٤٥م. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء (١٤٠/٢٣ـ ١٤٤)، ووفيات الأعيان (٢٤٣/٢ ـ ٢٤٥).

(٢) أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل النيسابوري الصابوني، الفقيه المحدث المفسر الخطيب الواعظ، لقبه أهل خرسان بشيخ الإسلام، وكان فصيح اللهجة، يجيد الفارسية إجادته العربية، ولد في نيسابور ومات بها رحمه الله ٤٤٩هـ ـ ١٠٥٧م. له ترجمة في: تاريخ دمشق (٣/٩ ـ ١٤)، وسير أعلام النبلاء (٤٠/١٨ـ ٤٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٧١/٤ ـ ٢٩٢)

والحافظ أبي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري[1]، والفقيه المحدث أبي سعيد الخليلي[2] رضي الـلـه عنهم، في مكانها بدلا عنها «صَحَّ» صريحة.

قال: وهذا يشعر كونها رمزاً إلى صح.

وقيل: إنها من التّحول والتحويل، إشارة إلى أن الراوي تحول من إسناد إلى آخر.

وقيل: إنها من حائل، أي إنها حائلة بين الإسنادين.

وعن بعض المغاربة أنه قال: إنها مختصرة من لفظ الحديث، قال: ولا يختلف أهل قطر في ذلك، وإن قارئهم إذا وصل إليها قال: الحديث.

قال بعض الشيوخ: وفيه نظر، لأنها توضع في السند قبل ذكر شيء من المتن المحال عليه، واختلف على غير القول الأخير هل تقرأ أو لا؟

---

(١) هو أبو مسلم عمر بن علي بن أحمد بن مسلم بن الليث الليثي البخاري، الشيخ الإمام المحدث، كان حافظا واسع الرحلة كثير التصانيف، توفي رحمه الـلـه بخورستان سنة ٤٦٦هـ ـ ١٠٧٤م. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء (٤٠٧/١٨ ـ ٤٠٩)، ولسان الميزان (٣١٩/٤ ـ ٣٢٠).

(٢) كذا وردت كنيته في النسختين، وهو كذلك في علوم الحديث لابن الصلاح، وغالب الظن أنه أبو سعد محمد بن أحمد بن محمد بن الخليل بن أحمد الخليلي النوقاني، كان إماما فقيها مفسرا محدثا حافظا، ولد في سنة ٤٦٧هـ ـ ١٠٧٥م، وتوفي رحمه الـلـه بنوقان سنة ٥٤٨هـ ـ ١١٥٣م. له ترجمة في: تاريخ الإسلام (٣٢٣/٣٧ ـ ٣٢٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨٥/٦).

فقيل: لا، ونقله ابن الصلاح[1] عن الحافظ الرحال أبي محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي[2]، وإنها عنده حاء من حائل، وأنكر كونها من الحديث وغير ذلك، ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخه، وفيهم عدد كانوا حفاظ الحديث في وقته.

وقيل: نعم، وعلى أنها تقرأ فاختار ابن الصلاح أنها تقرأ حاء بالمد. قال: وهو أحوط الوجوه وأعدلها، والعلم عند الله تعالى.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق رحمه الله ورضي عنه: الذي سمعت من قراءة من أدركت بالمشرق، يقول: «ح» بفتحة لا يزيد عن ذلك شيئا، كما يستعمل آخر المرخم على لغة من ينوي المحذوف، **وفيه نظر**، لأنه حرف واحد، فإن كان لا يستعمل إلا موصلا بما بعده ولا يوقف عليه فلا بأس، وإلا فالعرب لا تقف على متحرك كما لا تبتدئ بساكن، فالوجه أن توصل بهاء السكت وقفا، فيقال: «حَهْ» كما ينطق بالحرف المفرد فيقال: «حَهْ».

وإن قدر مقصورا من الممدود فالوجه أن ينون وصلا ويوقف عليه بالألف على ما زعم بعضهم في نظيره، وفيه نظر.

---

(١) في كتابه علوم الحديث (ص: ١٠٥).

(٢) هو أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الفهمي بالولاء الرهاوي ثم الحراني، الإمام الحافظ المحدث، محدث الجزيرة، رحل في طلب الحديث فسمع الكثير من المشايخ بالعراق وفارس والشام ومصر، من مصنفاته كتاب الأربعين المتباينة الإسناد والبلاد مجلدان في الحديث، ولد بالرها سنة ٥٣٦هـ ـ ١١٤١م، وتوفي رحمه الله بحران سنة ٦١٢هـ ـ ١٢١٥م. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء (٧١/٢٢ ـ ٧٥)، وتاريخ الإسلام (١٠٧/٤٤ ـ ١١٠)، وشذرات الذهب (٥٠/٥ ـ ٥١).

قال: وسمعت من عاصرت من المغاربة أنها خاء معجمة، أي: رواية أخرى، وأظن معتقد هذا لا يقرأها.

قوله: «وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ»، هذا هو السند الثاني الذي تحول إليه، وهو أنه روى الحديث أيضا عن بشر بن محمد السختياني المروزي، عن عبد الله بن المبارك، وأخبر ابن المبارك بشرا بالحديث عن يونس ومعمر بن راشد عن الزهري، ولم يخبر ابن المبارك عبدان إلا عن يونس خاصة، والذي أخبرهما به معا عن يونس لفظ واحد في ذلك اشتركا، والذي أخبر به بشرا عن معمر معنى الحديث لا لفظه، ولذا قال «نَحْوَهُ»، كذا قيل.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق رحمه الله: مقتضى هذا أن يكون «معمر» فاعلا بفعل محذوف من عطف الجمل لا من عطف المفردات، كأن عبد الله قال لبشر: أخبرنا يونس بلفظ هذا الحديث الذي أخبرنا به عبدان، وأخبرنا معمر نحوه.

والظاهر أنه من عطف المفردات، وأن عبد الله أخبر بشرا عن يونس ومعمر معا، بنحو ما أخبر به عبدان عن يونس خاصة، إذ لو أراد البخاري الأول لأعاد العامل في لفظ عبد الله، فيقول: وأخبرني معمر نحوه، أو ما أشبه.

هذا؛ وإنما لم يقل هنا: تابعه بشر ويستثني ما اختلفا فيه كما مر له في الحديث المتقدم، لاستواء الطبعة هنا، والله أعلم.

وإنما يذكر في المتابعات من نزلت طبقته عن السابق، أو لغير هذا من المقاصد»، انتهى.

قلت: الظاهر ما قاله الأول، لأن لفظه نحوه من قول ابن المبارك لا من قول بشر،

فلو رددناها ليونس أيضا كما استظهره هذا الشيخ لكان ابن المبارك حدث عبدان عن يونس بلفظ، وحدث بشرا عن يونس بمثل سنده الأول سواء، أعني الذي حدث به عبدان ثم قال لبشر، إنما حدثني يونس بنحو اللفظ الذي حدثت به عنه عبدان لا بعينه، فابن المبارك إذن لم ينقل الحديث لعبدان ولبشر عن يونس إلا بالمعنى.

وهذا وإن كان ممكنا على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى، إلا أنه خلاف الظاهر بما لا يخفى، لأن الظاهر أن حديث السند الأول العاري من لفظ نحو وشبهه مروي باللفظ، والثاني المذكور فيه لفظ نحو وشبهه محتمل، ولهذا اتفق أهل علم الحديث على إفراد الحديث بالسند الأول من السندين، واختلفوا في الاقتصار على السند الثاني وسوق الحديث المذكور عقيب الإسناد الأول معه.

قال ابن الصلاح: «الأظهر المنع من ذلك، وروينا عن أبي بكر الخطيب الحافظ رحمه الله أنه قال: «كان شعبة لا يجيز ذلك».

وقال بعض أهل العلم: «يجوز ذلك إذا عرف أن المحدث ضابط متحفظ يذهب إلى تمييز الألفاظ وعدد الحروف، فإن لم يعرف ذلك منه لم يجز ذلك».

وكان غير واحد من أهل العلم إذا روى مثل هذا يورد الإسناد ويقول مثل حديث قبله متنه كذا ثم يسوقه.

وقيل: يجوز في مثل دون نحو، ونقل عن يحيى بن معين[(١)].

(١) هو أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري الغطفاني البغدادي، الإمام الحافظ الجهبذ، شيخ المحدثين وإمام الجرح والتعديل، توفي رحمه الله بالمدينة وهو حاج سنة ٢٣٣هـ ـ ٨٤٨م. له ترجمة في تاريخ بغداد (١٧٧/١٤ ـ ١٨٧)، وتاريخ دمشق (٣/٦٥ ـ ٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٧١/١١ ـ ٩٦).

قال الخطيب: وهذا القول على مذهب من لم يجز الرواية على المعنى، فأما على مـذهب من أجازها فلا فرق بين مثله ونحوه.

قال ابن الصلاح: وهذا له تعلق بما رويناه عن مسعود بن علي السجزي أنه سمع الحاكم أبا عبد [الـلـه]الحافظ يقول: إن مما يلزم الحديثي مـن الضـبط والإتقـان أن يعـرف بـين أن يقول مثله أو نحوه، فلا يحل له الأول إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل له الثـاني إذا كان مثل معانيه»[1].

وروي عن سفيان أنه قال: «نحوه» فهو حديث.

وقال شعبة: «نحو» شكّ.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق رحمه الـلـه ورضي الـلـه عنه: ويظهـر مـن البخـاري أنه يقول بالجواز في هذه المسألة، لأنه لما ذكر الحديث لم يقل: واللفظ لعبدان أو لبشر، مـع احتمال كل منهما، فدل على أنه يسوي بين نحو وما نطق به.

قوله: «**كَانَ رَسُولُ الـلـه صلى الـلـه عليه وسـلم أَجْـوَدَ النَّـاسِ**»، يعنـي كـان أكـثر النـاس سخاء وكرما وبذلا للدنيا، مع المحافظة على رضى الـلـه سبحانه في جميع أحوالـه، ومـا تقـدم من قول خديجة رضي الـلـه عنها: ...«**إِنَّكَ لَتَصِلُ الـرَّحِمَ...**» إلى آخـره، كاشـف لحـال سـخائه صلوات الـلـه وسلامه عليه.

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٢٠).

وإنما قدمت هذه الجملة على التي بعدها، وإن كانت أنسب للباب شبه التوطئة لها، ولأنه لو أخرها لما فهم أولا من الثانية عند تقديمها، إلا أن جوده في رمضان أكثر منه في غيره، وذلك لا دليل فيه على كثرة جوده فضلا عن إفادة أنه أجود الناس، وإذا كان هذا يجتنب مع تأخيرها فكيف به مع ذكرها البتة.

قوله: «**وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ**»، يروى برفع الدال، قيل: وهو أكثر الروايات، وبنصبها، وسيأتي تحقيق كل منهما على التمام عند التعرض إن شاء الله لإعراب هذا الكلام.

والمعنى هنا على الجملة أن وجود ذلك الأكثر من جوده على الناس في رمضان حين يلقاه جبريل عليه السلام، أي يجتمع معه ليدارسه القرآن، أي يتداول درسه معه، وذلك محتمل لوجوه:

أحدهما: أن يقرأ جبريل عليه السلام، ثم يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما كان أولا تجديدا للعهود بالحالة الأولى وزيادة تثبيت للحروف وكيفية الأداء، كما يقول المحدث وغيره: سمعت من الشيخ في العرضة الأولى والثانية وهكذا.

الثاني: أن يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم ثم جبريل ثانيا لتأكد أحكام ما يحتاج إلى تأكيده، وهذا أيضا معهود في التجويد، وليحصل الفضل من قراءة الشيخ وقراءة التلميذ على القولين جميعا، وهذان وجهان متفق على جوازهما عند العلماء.

الثالث: أن يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل ساكت لا يقرأ معه ولا بعده، وهذا الوجه بعيد من ظاهر لفظ المدارسة التي هي مفاعلة، وهي لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى، وفي قراءة التلميذ مع سكوت

الشيخ كهذا الوجه ضعيف عند المحدثين.

الرابع: أن يقرآ جميعا سورة واحدة أو أقل أو أكثر في زمن واحد، ينطقان جميعا ويسكتان جميعا، لا يتقدم واحد عن صاحبه ولا يتأخر، فهذا مختلف في جوازه.

أجازه الشافعي[1] لحديث «**مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا...** »[2].

وكرهها مالك للعمل، ولمعان يصح بعضها هنا كمعارضة ﴿وَإِذَا قُرِىءَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[3]، ويستحيل هنا بعضها للعصمة كالتطاول والرياء وغيرهما.

قوله: «**وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ**»، قيل هي جملة اعتراضية بين المتعاطفين لتقوية الإخبار بأكثرية جوده، وللاحتراس عن توهم أن ذلك يكون

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي المطّلبي الهاشمي القرشي المكي، شيخ الإسلام صاحب المذهب، وأول من ألف في علم أصول الفقه ودوّنه، وله مؤلفات استملاها أصحابه منها: الأم، والإملاء، والرسالة وغيرها، توفي سنة ٢٠٤هـ ـ ٨٢٠م. له ترجمة في: التاريخ الكبير للبخاري (٤٢/١)، وتذكرة الحفاظ (٣٦١/١)، وتهذيب التهذيب (٢٥/٩).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه [كتاب الأدب/باب فضل الذكر]، (١٢٤٥/٢ رقم: ٣٧٩١)، عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ اللهَ فِيهِ، إِلَّا حَفَّتْهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَتَغَشَّتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمْ السَّكِينَةُ، وَذَكَرَهُمْ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ». وأخرجه مسلم بلفظ آخر في [كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار/باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر]، (٢٠٧٤/٤ رقم ٢٦٧٠)، عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمْ السَّكِينَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ».

(٣) [سورة الأعراف: ٢٠٤].

وقتا ما في رمضان، فلا يدل على الكثرة فضلا عن الأكثرية كالنكتة المتقدمة في تقديمه الجملة الأولى.

قوله: «**فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ**» عطف على «**يَلْقَاهُ**» الأول، فإنه قال: «**حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ**» «**فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ**».

وجملة «**وَكَانَ يَلْقَاهُ**» اعتراض بينهما على ما تقدم، ويصح عطفه على يلقاه الثاني.

وقدم جملة «**وَكَانَ**» لما ذكر، والأول أقوى مبالغة في النحو والبيان.

وهذه المدارسة يحتمل أن تكون لجميع القرآن، فتحصل في كل ليلة ختمتان واحدة من جبريل عليه السلام، وأخرى من النبي صلى الله عليه وسلم، أو يقرأه حزبين كل ليلة، كما استحبه بعضهم فيه فيحصل الختم في شهر، وقد تكون بتقسيط آخر غير هذين، والله أعلم.

وفي قوله: «**كُلّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ**» ولم يقل «منه» إيقاع للظاهر موقع المضمر، إذ مقتضى الظاهر الضمير لتقدم مرجعه قريبا.

ونكتته إما لتعظيم شأن رمضان بتكرر ذكره، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ {١} مَا الْحَاقَّةُ ﴾ الآية[١]، أو للاستلذاذ، لأنه زمان الوصال، وزمان يأتي فيه المعلم الأكبر جبريل عليه السلام كل ليلة، أو لغير ذلك، وإما لما تقدم من جواز كون الجملة اعتراضية فتكون مستقلة، وليس ذلك الظاهر أو ضميره لو أوتي به حشوًا بل هو احتراس، إذ لو لم يذكر لأوهم أنه كان يلقاه في كل ليلة من الدهر.

---

(١) [سورة الحاقة: ١ ـ ٢].

قوله: «**فَلَرَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم أَجْوَدُ بِالخيْرِ مِـنَ الـرِّيحِ المرْسَـلَةِ**»، يحتمـل عطف هذه الجملة على الأولى من الجمل المفتتحة بـ «كان» وعلى ما بعدها منها مع تقييـد الثانيـة بــ «**حِـينَ يَلْقَـاهُ**»، أو بدونـه، أو عـلى «**يَلْقَـاهُ**» خاصـة مـن الثانيـة، أو عـلى جملـة «**يُدَارِسُهُ**».

وعلى كل تقدير فهي كالنتيجة عما عطفت عليه، لإفادة إلغاء السببية عنها، إلا أنها عـلى الأول لا تحتاج إلى تقييد، وتفيد أن ذلك دأبـه مطلقـا أو دائمـا، وهـذا أمـدح في حقـه صـلى اللـه عليه وسلم، وعلى ما بعده من تقييدها بقدر يربطها بما عطفت عليه، أي حينئذ.

وحاصله على الأول الإخبار بزيادة أجوديته بالخير على الريح المرسلة في كل وقت، أو مـن غير تقييد بقولنا: في كل وقت، وعلى غيره تفيد ذلك أيضا مقيدا برمضان، أو باللقاء، أو بهـما، أو بـ «**يُدَارِسُهُ**»، وغير الأول أجرى مع القياس، ولكن الأول أمدح، واللام الداخلة على «**رَسُـول اللـه**» الراجح أنها لام ابتداء، ويجوز كونها لام قسم، أي فو اللـه لرسول اللـه.

ومعنى «**الْمُرْسَلَةِ**»، أي المطلقة، ولم تقيد، وذلـك أبلـغ في سرعتهـا، لأن مـن طبعهـا شـدة الإسراع، فإذا أطلقت له وجد على أكمل الوجـوه، بخـلاف مـا إذا قيـدت فإنهـا يكـون سـيرها حينئذ على حكم مقيدها.

وكون رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أجود بالخير منها يحتمـل أن يكـون باعتبار إسراعها بإيقاع أنواع الخير التي لا حصر لهـا وإمضـاء عزمـه في ذلـك مـن غير تردد ولا تأخير، فجعل سرعته في ذلك أقوى من سرعـة الـريح التـي أطلقـت

لسيرها، ولم تثبط بنوع من أنواع التقييد، وهذا على طريق المبالغة والإعياء في الكلام، هذا إن أراد بالخيرِ المالُ، وأريد السرعة في إيصاله إلى مستحقيه، وأريد من الريح مطلق إسراعها لا ما ينشأ عنه.

ووجه هذه المبالغة على هذا أنه لما كان النفع الناشئ عن إسراع النبي صلى الله عليه وسلم بالخير لآخذيه بسهولة، وهو مع ذلك أقرب بكثير وأدوم وأكثر من النفع الناشئ عن إسراع الريح بغيرها كالحبوب الناشئة عن المطر الناشئ عن السحاب الناشئ عن هبوب الريح في بعض الأوقات، وذلك بعد زمان طويل ومقاسات عظيمة في الحر والبرد، جعل إسراعها وإن كان أقوى شيء ضعيفا، أو كلا إسراع بالنسبة إلى إسراعه صلوات الله وسلامه عليه، إذ النظر في الأمور إلى مقاصدها.

وأما إن أريد من الريح إسراعا مقيد، أي بمنافعها، ويكون تقدير الكلام أجود من جود الريح المرسلة بمنافعها، فالتفضيل حينئذ لجوده صلى الله عليه وسلم على جودها واقع، والإعياء في الكلام، والثاني أظهر.

وفي الكلام حذف تمييز بعد أجود، تقديره فلرسول الله صلى الله عليه وسلم أجود بالخير إسراعًا، أو كثرةً، أو دوامًا، أو سهولةً، أو إعطاءً، وهو يتناول جميع ذلك، وبالجملة فَقَدِّر ما شئت فالمقام يسعه.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: «**فإن قلت:** هل يصح أن يكون أجود من الجود الذي هو المطر، واستعير للكرم ويكون أبلغ من الحقيقة أم لا؟

قلت: أما من الجود بمعنى المطر فضعيف لبناء أفعل من الاسم، وأما من «جاد» الذي هو فعله فنعم، ويكون استعارة تبعية قرينتها المجرور في «**بِالْخَيْرِ**»،

وقدر مضاف مع الريح، أي من جود الريح، أو يقدر المضاف قبل الرسول، أي فلجود رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخير أجود من جود الريح.

ويجوز أن يكون الخير في هذا الوجه كناية عن المطر؛ لأنه لازمه، واستعير له استعارة أصلية تحقيقية من استعارة محسوس لمحسوس، والجامع عقلي، وهو ما يترتب عليهما من النفع، أو يكون من الاستعارة بالكناية، بأن يشبه بالمطر الذي لم يذكر، وذكر من لوازمه «**أَجْوَد**» المشتق من الجود المطر والريح المرسلة، وهو استعارته التخييلية، **والظاهر** أن المراد بالخير في الحديث ما يحصل به نفع الناس من إعطاء المال، بقرينة الاقتران بالريح المرسلة.

وقد يحمل على ما هو أعم من ذلك، فيشمل إعانة الناس بالبدن بالسعي في حوائجهم وتناولها، ومخالقتهم بالأخلاق الحسنة، والعفو عن جفوتهم وأذاهم، والتشمير التام للطاعة، وإن كانت هذه خلقه صلى الله عليه وسلم دائما، لكنها تزداد في رمضان بفتح باب الجنان، وسد باب النيران، وتصفيد الشيطان، ومناجاة رسول الرحمان، وفي غيره معلوم له بحكم الإيمان، وليس الخبر كالعيان»، انتهى.

تنبيهات

الأول: قال ابن بطال: عن المهلب[1] في معنى كثرة جوده صلى الله عليه وسلم

(١) هو أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة التميمي الأندلسي، من أهل العلم الراسخين المتفننين في الفقه والحديث والعبادة والنظر، من كبار أصحاب الأصيلي، له اختصار صحيح البخاري سماه كتاب النصيح في اختصار الصحيح، وشرحه شرحا مفيدا، توفي رحمه الله سنة ٤٣٣هـ ـ ١٠٤١م. له ترجمة في: ترتيب المدارك (٧٥١/٤ ـ ٧٥٢)، وسير أعلام النبلاء (٥٧٩/١٧)، والديباج (ص: ٤٢٧).

عند لقاء جبريل عليه السلام: إنه امتثل صلى الله عليه وسلم أمر الله تعالى بتقديم الصدقة بين يدي نجوى الرسول الذي كان أمر به عباده، ثم عفا عنهم لإشفاعهم معه، فامتثل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عند مناجاة الملك وترداده عليه في رمضان.

فإن قيل: قد نسخ؟

قيل: قد فعل صلى الله عليه وسلم في خاصته أشياء منع أمته منها، كالوصال وقال: «**أَيُّكُمْ مِثْلِي**»[1]، والتزم من الطاعة ما لا يقدر عليه غيره فقام حتى تفطرت قدماه، وما كانت مدارسته للقرآن لتدبره إلا رغبة في الآخرة وزهدًا في الدنيا.

وفيه دليل أن الجليس الصالح ينتفع بمجالسته.

فإن قيل: فلم يدارس وقد ضمن له ألا ينسى ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾[2]؟

قيل: إنما ضمن له أن لا ينسى بأنه يقرئه عز وجل في المستقبل، لأن السين له[3]، فأنجز ذلك بإقراء جبريل ومدارسته له القرآن في كل رمضان، لأن الله أنزله

(١) هو جزء من حديث النهي عن الوصال في الصوم، وقد سبق تخريجه.
(٢) [سورة الأعلى: ٦].
(٣) اختصر المصنف كلام ابن بطال، وتمام عبارته: «لأن السين في «سَنُقْرِئُكَ» دخلت للاستئناف، فأنجز له ذلك بإقراء جبريل».

فيه إلى سماء الدنيا، ولتتأسى به أمته فيكثروا فيه قراءته ليجمعوا فضل الصيام والتلاوة والقيام»[1]، انتهى.

قال بعضهم: وفي جعل جود رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصدقة بين يدي النجوى نظر، لأن مشروعية تلك الصدقة كالعقوبة لمن أكثر التناجي مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى شق ذلك عليه، والقصد أن يكفوا عن المناجاة الشاقة عليه صلى الله عليه وسلم وعلى المؤمنين فيما يداخلهم منها، وهذا كإجماع المفسرين.

وليس في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾[2] ما يرد هذا المعنى والله أعلم خير، لأنه يؤدي إلى كفكم عما يشق عليه وعلى الأمة، وهذا المقام مرتفع عن ذلك من الجانبين من وجوه كثيرة جدا:

أقربها وأولها شرعا أن هذا اللقاء واجب حتم ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾[3]، وعرفا وعادة أن جبريل عليه السلام كالضيف الزائر، فكيف يسع التخلف عنه وهو يتطلب اللقاء، ومن أمر بالصدقة قبل النجوى هو الذي كان يطلبها، ولو طلب النبي صلى الله عليه وسلم النجوى من أحد لوجب عليه البدار قبل كل شيء.

وأيضا إنما قال هذا بالقياس، وليس من محله عند أهله.

واستبعد بعضهم قول المهلب من ناحية أخرى، وذلك بأن الصدقة المأمور بها

(١) شرح صحيح البخاري (٣٩/١ ـ ٤٠).
(٢) [سورة المجادلة: ١٢].
(٣) [سورة مريم: ٦٤].

في الآية قبل المكالمة، وظاهر الحديث فعل ذلك بعد.

وقوله في جواب السؤال: «**إنه يفعل ما منع منه الأمة**»، يقتضي أن هذا منه وليس كذلك، لأن نسخ الوجوب إن سلم أن الأمر له لا يقتضي التحريم، بل قد يبقى الجواز أو الندب أو احتمال جميع أنواع الحكم على ما علم في الأصول، لا سيما وهذا النسخ إنما هو تخفيف ورخصة، ومن أخذ بالأشق لم يمنع، وكذا ما مثل به من القيام، وإذا عرفت ضعف هذا الذي سلك المهلب في توجيه كثرة جوده صلى الله عليه وسلم عند لقائه جبريل عليه السلام في كل ليلة من رمضان.

فالتحقيق إذا فيه أنه اجتمع له صلى الله عليه وسلم أسباب تقتضي ذلك زيادة على ما طبع عليه من الخلق العظيم والكرم الذي لا يحصر أدناه فضلا عن أكثره، فكيف بكله إلا من أنعم الله عليه وهو الرب الرؤوف الرحيم، وتلك الأسباب لقاؤه جبريل عليه السلام، ومدارسته معه القرآن، وكون ذلك في رمضان.

أما وجه سببية رمضان لذلك، فلأن صيام نهاره وإكثار القيام في ليله يضعف الناس عن التكسب خصوصا الفقراء، فيحتاجون إلى كفايتهم عن التكسب الذي ضعفوا عنه بالعبادة فيزادون إحسانا على ما كان يحسن به إليهم في غيره.

وكذا تكثر الزيادة فيه في صلة الأرحام والجيران إعانة لهم على عبادته، ولقصور بعضهم وإن كان غنيا عن تمام ما كان يحصله في غيره لما ذكر في الفقير.

ولأنه يُكثر المفطرين عنده رغبة في فضيلته «**مَنْ أَفْطَرَ صَائِمًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ**»[1].

---

(١) أخرجه أحمد (١١٤/٤ رقم: ١٧٠٧٤)، والترمذي (١٧١/٣ رقم: ٨٠٧) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٥٥٥/١ رقم: ١٧٤٦)، والدارمي (٨/٢ رقم: ١٧٠٢)، وابن حبان (٢١٦/٨ رقم: ٣٤٢٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٨٠/٣ رقم: ٤١٢١).

ولكثرة القادمين على المدينة المشرفة لصيام رمضان فيها، رغبة فيما جاء في زيادة فضل صيامه فيها على غيره.

زيادة على المنقطعين إلى المسجد للعبادة كأهل الصفة وغيرهم.

وبالجملة في رمضان موسم عظيم للعبادات، أجرى الله سبحانه فيه العادة أن يفيض على عباده ما لا يفيض في غيره من الأرزاق وأنواع البركات، فاستن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة الله جل وعلا لينال من منازل البشير منتهى الكمالات، وإذا أوسع الله فأوسعوا.

وأما وجه سببية لقاء جبريل عليه السلام ومدارسته القرآن لأكثرية الجود، فلأنه زمان الوصال العجيب ورؤية رسول المولى الحبيب، ثم قراءة كلامه الذي هو أوّل من كل شيء عند كل أريب، فكان صلى الله عليه وسلم يكثر الشكر لله تعالى على نعمه الجسيمة وما خصه به من الخصوصية العظيمة بإكثار العبادات وما يرى أنه أقرب إلى رضى مولاه من أنواع القربات، ومن أجلّها البذل والصدقات ﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[1].

ولأن مدارسته القرآن مع من جاء به عن الله تحدث من الاطلاع على أسراره ومعرفة أن المقصود من خلق هذا العالم التقرب إلى الله برفض الدنيا ما يتلاشى

(١) [سورة آل عمران: ٩٢].

معه جملتها ويصغر بذلها طلبا لرضى خالقها، وهذا وإن كان خلقا له صلى الله عليه وسلم دائما، إلا أنه مما يقبل الزيادة.

ولأن بذل الدنيا سبب في اتصال الوصال «**ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللهُ**»[1]، واستدامة المحبة استدامة للاتصال.

ولأن الملأ الأعلى ومن كان في معناهم ينفرون ممن صحب شيئا من الدنيا، ألا ترى ما ذكر «**أَنَّ البُرَاقَ لَمَّا نَفَرَ مِنْهُ صلى الله عليه وسلم لَيْلَةَ الإِسْرَاءِ قَالَ لِجِبْرِيلَ عليه السلام: هَلْ مَسَسْتَ اليَوْمَ صَفْرَاءَ أَوْ بَيْضَاءَ؟ فَقَالَ: لاَ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُهَا**».

ولأن أيام الوصال مواسم، والمواسم بكثرة الإنفاق على قدر مرتبتها.

ولأن جبريل عليه السلام ضيف زائر في كل ليلة «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ**»[2]، وإكرام الضيف بما يسره، وجبريل عليه السلام يسره كثرة الإنفاق «**أَنْفِقْ وَلاَ تَخْشَ مِنْ ذِي العَرْشِ إِقْلاَلاً، فَسُرَّ وَقَالَ: بِهَذَا أُمِرْتُ**»[3].

---

(١) الحديث مروي عن سهل بن سعد رضي الله عنه، أخرجه ابن ماجه (١٣٧٣/٢ رقم: ٤١٠٢)، والطبراني (١٩٣/٦ رقم: ٥٩٧٢)، والحاكم (٣٤٨/٤ رقم: ٧٨٧٣) وقال: صحيح الإسناد، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٤٤/٧ رقم:١٠٥٢٢) وقال: خالد بن عمرو هذا ضعيف، قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢١٠/٤): «هذا إسناد ضعيف».

(٢) الحديث متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه والبخاري (١٤١/٣ رقم ٦٠١٨)، ومسلم (٦٨/١ رقم ٤٧).

(٣) الحديث مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه الترمذي في الشمائل المحمدية (ص: ٢٩٤ رقم: ٣٥٦)، والبزار (٣٩٦/١ رقم: ٢٧٣)، والضياء في المختارة (١٨٠/١ رقم: ٨٨)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٤٢/١٠): «رواه البزار وفيه إسحاق بن إبراهيم الحنيني، وقد ضعفه الجمهور ووثقه ابن حبان وقال: يخطئ».

ولأن الجيران والمعارف والمحتاجين يفرحون بضيف الكرام لما ينـالون مـن قـراه، والضـيف يعظم ويفتخر بذلك، فجبريل وإن لم يكن من آكلي القرى يسره مـا نـال منـه الفقـراء وقـد مـا أضاف الأنبياء الملائكة على جميعهم الصلاة والسلام، ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَـيْفِ إِبْـرَاهِيمَ ﴾[1]، وقال تعالى لنبيه صلى اللـه عليه وسلم ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾[2].

ولأن الدنيا خسيسة كالجيفة وكالكلب، يتهارش عليها أخساء الناس كـالكلاب وتهارشـهم، وكصـورة صـنم يتوجـه إليهـا ضـعفاء العقـول تـوجههم للمعبـود «**تَعِـسَ عَبْـدُ الـدِّينَارِ...**» الحديث[3]، والملك الشريف لا يجامع الخسيس ولا ما يعبد من دون اللـه «**إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًـا فِيهِ كَلْبٌ أَوْ صُورَةٌ**»[4].

وأيضا فمدارسة القرآن يتجـدد بهـا العهـد بمـا يوجـب للـنفس الغنـى الأكـبر، لاسيما مع من يتحقق معه فناء الدنيا وأمر المعاد حتى كأنه معاين، وعلامة غنى

---

(١) [سورة الذاريات/٢٤].

(٢) [سورة النحل: ١٢٣].

(٣) أخرجه البخاري (٣٦/٢ رقم: ٢٨٨٦) عن أبي هريرة رضي اللـه عنه عَنِ النَّبِيِّ صـلى اللــه عليـه وسـلم قَـالَ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ وَالْخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ».

(٤) أخرجه البخاري عن ابن عمر رضي اللـه عنهما، (١١٥/٢ رقم: ٣٢٢٧)، ومسلم عن عائشـة رضي اللــه عنهـا (١٦٦٩/٣ رقم: ٢١٠٧)، ولفظ مسلم: «إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلاَ صُورَةٌ».

النفس وهو الغنى الحقيقي، بذل عرض الدنيا والاعتماد على الله، ولهذا ورد «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ**»[١]، أي: يستغني. وجاء «**ذَمُّ مَنْ أُعْطِيَ الْقُرْآنَ، فَظَنَّ أَنَّ غَيْرَهُ مَنْ لَمْ يُعْطَهُ أَفْضَلُ**»[٢]، وجاء الاستغناء عن الطعام بقراءة ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾، وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾[٣]،﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ ﴾[٤]، أي: إذا آتيناك أعلى الأمور وأشرفها فلا تلتفت إلى أدنى الأشياء وأخسها، وقال تعالى له في آية أخرى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ

(١) أخرجه [كتاب التوحيد/باب قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُور ﴾، رقم ٧٥٢٧.

(٢) قال الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري (٢/٢١٧): تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد دار ابن خزيمة، الرياض، ط١: ١٤١٤هـ غريب من حديث أبي بكر، ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده، حدثنا عيسى بن يونس عن إسماعيل بن رافع عن إسماعيل بن عبيد الله بن المهاجر، عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ : «مَنْ أُعْطِيَ الْقُرْآنَ فَرَأَى أَنَّ أَحَدًا قَدْ أُعْطِيَ أَفْضَلَ مِمَّا أُعْطِيَ فَقَدْ عَظَّمَ مَا صَغَّرَ الله وَصَغَّر مَا عَظَّمَ الله، وَمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَكَأَنَّمَا اسْتُدْرِجَتِ النُّبُوَّةُ بَيْنَ جَنْبَيْهِ غَيْرَ أَنَّه لاَ يُوحَى إِلَيْهِ». ومن طريق ابن راهويه رواه الطبراني في معجمه. وروى ابن عدي في كامله عن حمزة بن أبي حمزة النصيبي، عن زيد بن رفيع، عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَعَلَّم الْقُرْآنَ فَظَنَّ أَنَّ أَحَدًا أَغْنَى مِنْهُ فَقَدْ حَقَّرَ عَظِيمًا وَعَظَّم صَغِيراً». وأعله بحمزة هذا، وقال: إنه يضع الحديث.

(٣) [سورة الحجر: ٨٧].

(٤) [سورة طه: ١٣١].

عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا...﴾ الآية[1].

وطلب رجل العمالة لعمر رضي الله عنه فقال له: «لاَ نُوَلِّي إِلاَّ مَنْ يَقْرَأُ القُرْآنَ فَتَعَلَّمْهُ وَأْتِ، فَتَعَلَّمَهُ الرَّجُلُ وَلَمْ يَأْتِ، فَلَقِيَهُ يَوْمًا فَسَأَلَهُ عَنْ تَأَخُّرِهِ، فَقَالَ: أَغْنَانِي الله بِالقُرْآنِ عَنْكَ وَعَنْ عَمَالَتِكَ».

وأيضا فهذه المدارسة كانت بعد الحفظ وهو يناسب الجود بالمال شكرا لله تعالى وفرحا وسرورا بما أولاه من حفظ القرآن وعلمه، ومن هنا اتخذ الناس الولائم عند الحفظ، وقد ذكر «**أَنَّ ابْنَ عُمَرَ** رَضِيَ الله عَنْهُ **نَحَرَ جَزُورًا بَعْدَ خَتْمِهِ سُورَةَ البَقَرَةِ، وَقَدْ كَانَ أَقَامَ يَتَعَلَّمُهَا ثَمَانِيَ سِنِينَ**»[2]، أي: يتفهم معانيها بعد حفظها ﴿قُلْ بِفَضْلِ الله وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[3].

وأيضا فهذا الجود كالحذاق الذي يأخذه المعلم على التعليم ولما كان هذا المعلم لا حاجة له به صرفه لمستحقه من عباد الله المحتاجين إليه، **ولأنه** صلى الله عليه وسلم لما خص بفضيلة هذه المدارسة وهي مما عظم الشرع شأنها، حتى إنه أباح

(١) أي: قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاء اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى {١٣٠/٢٠} وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [سورة طه: ١٣٠ ـ ١٣١]

(٢) روى الإمام مالك في موطئه (٢٨٧/٢) رقم ٦٩٥) أَنَّهُ بَلَغَهُ «أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ مَكَثَ عَلَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثَمَانِيَ سِنِينَ يَتَعَلَّمُهَا». وروى ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨٦/٤٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «تَعَلَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْبَقَرَةَ فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمَّا تعَلَّمَهَا نَحرَ جَزُوراً».

(٣) [سورة يونس: ٥٨].

فيها صورة الحسد المذموم أراد صلى الله عليه وسلم أن يضم إليها أختها في ذلك تكميلا لكماله وامتثالا لمقاله حسبما في الصحيحين: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ...**»[1].

وأما وجه الاختصاص هذه المدارسة برمضان، فلأنه أفضل الشهور فأريد تعميره بأفضل الأذكار وهو القرآن، وفي الترمذي: يقول الله تبارك وتعالى: «**مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ وَذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِي السَّائِلِينَ...**»[2]، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه، ولأنه الشهر الذي أنزل فيه فكان أولى ما يعمر به؛ لأنه شهره.

وأما وجه اختصاصها بالليل، فلأنه زمن الوصال ووقت فراغ البال مما يلازم النهار من الأشغال وساعة تستر عن مراقبة الصور والأشكال.

لَيْتَ هذا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ غَرِيبا
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلاَ نَخْشَى رَقِيبا[3]

---

(١) متفق عليه عن ابن مسعود رضي الله عنه، أخرجه البخاري (٢٩/١ رقم: ٧٣)، ومسلم (٥٥٩/١ رقم: ٨١٦)، ونصه كما في البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم : «لاَ حَسَدَ إِلاَّ فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ الله مَالاً فَسُلِّطَ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ الله الْحِكْمَةَ، فَهْوَ يَقْضِى بِهَا وَيُعَلِّمُهَا».

(٢) الحديث مروي عن أبي سعيد الخدري ﷺ، أخرجه والترمذي (١٨٤/٥ رقم: ٢٩٢٦) وقال: حسن غريب، والدارمي (٥٣٣/٢ رقم: ٣٣٥٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٥٣/٢ رقم: ٢٠١٥)، وقال الحافظ في فتح الباري (٦٦/٩): «رجاله ثقات إلا عطية العوفي ففيه ضعف».

(٣) البيتان لعمرو بن أبي ربيعة.

وما فجئه الحق بالقرآن ولا وهو بخلوة المكان، فكيف لا يحافظ على مدارسته فيما يجمع له خلوة المكان والزمان.

ولأن الليل أجمع للفكر لقطع العلائق فيه فيكثر ما يطلع عليه من أسرار التنزيل ﴿قُمِ اللَّيْلَ...﴾الآية[1].

وما تنزل فيه ذو العزة والجلال على ما يليق به من استحالة الأمكنة على ذاته والانتقال إلا لخلوّ قلوب المحتاجين مما سواه من الصور والأشكال.

ولأن القرآن نزل إلى سماء الدنيا بالليل، ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[2]، فيدارس في وقت نزوله.

ولأن الليل محل الأسرار، وفيه تكشف أسرار الملكوت، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾[3]، ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾[4].

الثاني: قوله: «**حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ**».

«**حِينَ**» ظرف زمان بدل من رمضان بدل بعض من كل، لأنه إنما كان يلقاه في لياليه، فإن ضيّق الأمر وحمل اللفظ على ظاهره اختصت أكثرية جوده بليالي

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا {٢/٧٣} نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا {٣/٧٣} أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [سورة المزمل: ٢ ـ ٤]

(٢) [سورة القدر: ١].

(٣) [سورة الإسراء: ١].

(٤) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦].

رمضان؛ لأنها الوقت الذي ينتفع فيه بالمجود فيه لاسيما المأكولات وما تشترى بـه، والأطعمـة أهم مجود به في تلك البلاد الشريفة، والأظهر توسيع الأمر في ذلك، وجعل «حِينَ» كنايـة عـن جميع رمضان لأنه زمن اللقاء، وإن كان بعضـه نحـو: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾[1]، فجعـل الآن كناية عن الليل كله أو ما هو أوسع منه، وإن كانت المباشرة إنما تقع في بعضه فيكون «حِينَ» بهذا الاعتبار بدلا من رمضان، بـدل شيء مـن شيء لعـين واحـدة، أو تجعـل «حِـينَ» لكونهـا بمعنى «إذ» للتعليل، فيكون جوده صلى اللـه عليه وسلم بالليل لما ذكـر، ويكـون في النهـار تعجيلا لمسرة المعطى وإزاحة لشغب فكره بأمر قوته الليلي الذي يكـدر عليـه عبـادة النهـار ويمنعه التوجه إليها بفكر خالص لها.

وإنما قلنا في هذا الوجه: أظهر، لأنه قد يعجل صلى اللــه عليـه وسـلم الجـود لمسـتحقه بالنهار احتياطا لنفسه من وظيف الجود بالنهـار ليتفـرغ بالليـل للقـاء جبريـل عليـه السـلام والاستعداد له بوظائف من الطهارة والطيب وما يتعلق بهما، وإن عرضـت حاجـة إلى الجـود ليلا قل وظيفها فلم يمنعه من شأنه.

فإن قلت: جعل «حِينَ» بدلا يقتضي أن سبب أكثرية جوده صلى اللـه عليه وسلم لقـاءه جبريل عليه السلام فقط لا ما زدتموه إليه فيما تقدم من رمضان ومدارسته القرآن، إذ البـدل هو المقصود بالحكم.

فالجواب أنهـا كلهـا أسـباب، وكُـلٌّ وسـيلة لمـا بعـده، والكـل وسـيلة إلى نيـل

---

(١) [سورة البقرة: ١٨٧].

الدرجات العلى عند المولى جل وعلا، فرمضان يكرم لأسباب منها تردد جبريل فيه الذي جاء بشرعه، وخص هذا السبب بالذكر وجعل كأنه المقصود تعظيما لشأنه، وجبريل يكرم لأسباب منها إتيانه بالقرآن، وكونه أمين الله على وحيه، ولهذا يصح أن ينصب «حِينَ» على الاختصاص كما يذهب إليه الزمخشري في مثله، أي: وأخص بالإخبار عن أكثرية الجود وقت اللقاء، وعليه يبقى الإخبار عن أكثرية الجود في رمضان مستقلا ويختص وقت اللقاء بتأكيده.

الثالث: في إعراب جمل «كَانَ» في هذا الحديث.

أما الأول: فاسم «**كَانَ**» فيها ضمير رسول الله صلى الله عليه وسلم وخبرها جملة «**يَلْقَاهُ**» وما يتعلق به.

وأما الثاني: وهي قوله: «**وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ**»، تقدم أن «**أَجْوَدَ**» فيه الرفع والنصب، فعلى الرفع فيه وجوه:

أحدها: أن يكون اسم كان ضمير رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذا فاعل يكون التامة بمعنى «يوجد»، و«**ما**» الداخلة عليها مصدرية، و«**أجود**» مبتدأ خبره في رمضان. والجملة خبر.

والمعنى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكرم وجوداته كائن في رمضان، وفيه مجاز عقلي لإسناد الإكرامية إلى كونه التي هي وجوداته، ويستلزم ذلك إسنادها إلى ذاته لا سيما على المختار أن وجود الشيء عين ذاته.

ثانيهما: أن يكون «**أَجْوَدَ**» بدل اشتمال من اسم «**كَانَ**»، و «**فِي رَمَضَانَ**» خبر «**كَانَ**»، والتقدير كالأول، إلا أن أكرم هنا مرفوع.

ثالثهما: أن يكون «**أَجْوَدَ**» اسم «**كَانَ**» والتقدير كالذي قبله.

رابعها: أن يكون اسم «**كَانَ**» ضمير «**أَجْوَدَ**» الذي هو خبر الأولى وهو أيضا فاعل «**يَكُونُ**»، وتجوز هذه الأربعة بعينها مع كون فاعل يكون عائدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتكون ثمانية أوجه، ويجوز أن تكون «**يَكُونُ**» ناقصة فتبلغ ستة عشر، ويجوز مع الجميع كون «**فِي رَمَضَانَ**» في موضع الحال السادّة مسد الخبر، نص عليه ابن أبي الربيع[1] وغيره في الطرف في نحو: أخطب ما يكون الأمير في يوم الجمعة، فهي اثنان وثلاثون.

وعلى القولين في تقديم الخبر الذي سدت هذه الحال مسده، هل هو مصدر مضاف إلى صاحبهما تقديره هنا كونه في رمضان، أو زمان مضاف إلى فعله تقديره مع المستقبل إذ كان، ومع الماضي إذا كان، تكون أربعة وستين؟ وهذه مع حمل الأكوان على الوجودات والمجاز في الإسناد إلى المصدر.

وتجوز هذه الوجوه مع حمل الأكوان على الأزمنة من المجاز المرسل لتلازمها هنا على ما لا يخفى، ومع تقدير المجاز العقلي في الإسناد إلى الزمان كنهاره صائم، والتقدير أجود أزمنته صلى الله عليه وسلم .

---

(١) هو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي، إمام النحو في زمانه، لما استولى الفرنجة على إشبيلية انتقل إلى سبتة وأقرأ بها النحو، من مصنفاته الإفصاح شرح مسائل الإيضاح, وشرح سيبويه، وشرح الجمل في عشرة مجلدات، توفي رحمه الله سنة ٦٨٨هـ ـ ١٢٨٩م. له ترجمة في: بغية الوعاة (١٢٥/٢)، والأعلام (١٩١/٤).

وتجوز أيضا مع حمل الأكوان على الجودات من المجاز المرسل، إما من تسميته المفيد باسم المطلق، وإما من تسميته الكل باسم الجزء، لأن الجود وجود مقيد بكونه جودا والوجود المطلق جزء منه، فتبلغ مائة واثنتين وتسعين، من ضرب أربعة وستين في ثلاثة.

وإن قدرت اسم «**كَانَ**» وفاعل «**يَكُونُ**» ضمير جود رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المصدر المفهوم من «**أَجْوَدَ**» تضاعف هذا العدد فبلغ ثلاثمائة وأربعة وثمانين.

وإن كان اسم «**كَانَ**» وفاعل «**يَكُونُ**» ضمير رسول الله صلى الله عليه وسلم على حذف مضاف، أي جود رسول الله، رجع المعنى إلى الذي قبله وتضاعف العدد فيبلغ سبعمائة وثمانية وستين، وهذا كله على تقدير «**ما**» مصدرية، ومثلها يجتمع على تقديرها موصولا اسميا واقعة على الثلاثة الأنواع، أي: أجود الوجود الذي يكونه، أو يكون فيه على تقدير تمام يكون ونقصها، أو الزمن الذي يكون فيه، أو يكون جواداً فيه بالاعتبارين، أو الجود الذي يكون منه أو به جواد، إلا أنك تحتاج مع نقص «**كَانَ**» إلى تقديم حذف خبرها، وجواز حذفه لدليل قول حكاه في الارتشاف[1]، وتحتاج إلى حذف عائد مجرور أو منصوب، ومثله أيضا وارد فتبلغ ألفا وخمسمائة وستة وثلاثين.

وإن قدرتها نكرة موصوفة واقعة على ثلاثة الأنواع أيضا بلغت كالموصلة

(١) أي: حكاه أبو حيان الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب في لسان العرب.

سبعمائة وثمانية وستين، تضم ما قبل تصير ألفين وثلاثمائة وأربع، فهذه وجوه كلها جارية على القولين لا تكلف فيها، أو في بعضها تكلف قليل، ذكر جميعها الشيخ سيدي محمد بن مرزوق رحمه الله ورضي عنه، قال: «وهناك وجوه أخر متكلفة ومتفرعة عن أقوال شاذة تركتها للشغل بما هو أهم، وبالله أستعين، هذا كله على الرواية المشهورة في «**أَجْوَدُ**» وهي الرفع.

وأما على نصبه فهو خبر «**كَانَ**»، وأحوال اسمها وأحوال «**مَا**» وحالتا «**يَكُونُ**» على ما كانت عليه مع الرفع، وإنما يسقط من وجوه الرفع رفع «**أَجْوَد**» على أنه اسم أو بدل أو مبتدأ، على أن «**كَانَ**» شائنة أو غيرها، وباقي الأقسام بحاله، فيضم إلى وجوه الرفع فتحصل ألوف ونيف من الجميع.

ويزاد أيضا في وجوه النصب مع جعل «**أَجْوَدَ**» خبرا و «**مَا**» ظرفية مصدرية ما عدى ما يتفرع عن جعل «**مَا**» موصولا اسميا أو تكون موصوفة وحمل الأكوان على الأزمنة، وإن كان يصح قلق وبعض تكلف، ولا يخفى استخراجها بعد الإحاطة بما تقدم.

وقال بعضهم: في جواز نصب «**أَجْوَدَ**» على أنه خبر «**كَانَ**» ردّ، فإنه يلزم أن يكون خبرها اسمها.

وأجيب بجعل اسم «**كَانَ**» ضمير النبي صلى الله عليه وسلم، أي كان النبي صلى الله عليه وسلم مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره»، انتهى.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق رحمه الله: «كأن الراد توهم أن اسم كان ضمير أجود الكائن خبر الأولى، فيرى المعنى كان الأجود أجود، وإذا أجاب

الآخر بأن اسمها ضمير رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صحيح، ولو التزم المجيب صحته باعتبار أن الأول أجود الناس والثاني أجود ذلك الأجود، باعتبار زمن دون غيره لصح، فهو كالخبر الموطئ لا يوقف عليه دون ضم ما بعده ويظهر من تقدير المجيب أن «**مَا**» معمولة لـ «**كَانَ**»، وفي الفصْل بينها وبينه بخبرها نظر.

* * *

[حديث أبي سفيان مع هرقل]

٧ ـ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَكَانُوا تِجَارًا بِالشَّأْمِ، فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ. فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ، فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا بِتَرْجُمَانِهِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟

فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقُلْتُ: أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا.

فَقَالَ: أَدْنُوهُ مِنِّي، وَقَرِّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ.

ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ، إِنِّي سَائِلٌ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَإِنْ كَذَبَنِي فَكَذِّبُوهُ.

فَوَاللهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثِرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَبْتُ عَنْهُ.

ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟

قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ.

قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ؟

قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟

قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ، أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟

فَقُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ.

قَالَ: أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟

قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ.

قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟

قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟

قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟

قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا. قَالَ وَلَمْ تُمْكِنِّي كَلِمَةٌ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟

قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟

قُلْتُ: الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ.

قَالَ: مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟

قُلْتُ: يَقُولُ اعْبُدُوا اللـه وَحْدَهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَاتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَالصِّدْقِ وَالْعَفَافِ وَالصِّلَةِ.

فَقَالَ لِلتَّرْجُمَانِ: قُلْ لَهُ: سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا.

وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ

قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ، لَقُلْتُ: رَجُلٌ يَأْتَسِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ.

وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، قُلْتُ: فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ.

وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللهِ.

وَسَأَلْتُكَ: أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ ضُعَفَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ.

وَسَأَلْتُكَ: أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ.

وَسَأَلْتُكَ: أَيَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ الْقُلُوبَ.

وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ.

وَسَأَلْتُكَ: بِمَا يَأْمُرُكُمْ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ وَالْعَفَافِ، فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ... »[1].

(١) أطرافه في: ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١.

(ص) حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع... إلى قوله: «وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ».

(ش) أقول: مناسبة هذا الحديث لترجمة بدء الوحي من وجوه:

الأول: أنه يدل أن أعداءه صلى الله عليه وسلم من المشركين لم يعرفوا له من الصفات إلا ما عهد للأنبياء قبله على ما أشار إليه من انتسب إلى دين من قبله وهو هرقل، وذلك دليل واضح على صدقه صلوات الله وسلامه عليه، وكونه في ابتداء الوحي إليه على نهج من قبله من الأنبياء صلوات الله وسلامه على جميعهم، إذ الاتفاق في اللوازم دليل على الاتفاق في الملزوم، ولهذا ذكر البخاري آية: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ ﴾[1] في الترجمة.

الثاني: أن البخاري أراد بيان بدء الوحي باعتبار الأمم والبلدان، فنبدأ باعتباره مع أهل مكة الناشئ هو فيهم بما تقدم من الرؤيا، وهو بدؤه أيضا على الإطلاق، وختم ببدئه باعتبار الأمم فذكر حديث أبي سفيان، فإن كتبه صلى الله عليه وسلم إلى الأمم إنما كان من آخر الأمر، ووصول الكتب إليهم بالهجرة هو ابتداء الوحي فيهم وهو آخر أحوال البدء، ولذا جعل هذا الحديث آخر بابه، لأنه لا يدعي بالكتب إلا من يتعذر لقاءه لبُعده.

الثالث: تضمن هذا الحديث آية تناسب الترجمة وتظهر صحة تشبيه الوحي

(١) [سورة النساء: ١٦٣].

إليه بالوحي إلى غيره، لأن الموحى إلى الجميع ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾[1]، وهو معنى﴿إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[2].

الرابع: ما تقدمت الإشارة إليه من أن تعلق حديث «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَاتِ**»، فبدء الوحي تعلق السوابق كالشرط والتوطئة والتمهيد له، وتعلق حديث هرقل به، فاللواحق كالخاتمة والمتابعة والشواهد، وفائدته موافقة الموافق والمخالف على صحة الوحي إليه، فكان كالاستظهار بالحجة.

الخامس: مناسبته لما ابتدأ به من حديث الأعمال فما بعده من الأحاديث التي ظهر فيها صحة النية في العبادة والإقرار بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم، فانتفع بذلك أربابها حتى إقرار ورقة، وهذا الحديث مما ظهر فيه فساد النية فلم ينتفع المقر بإقراره كإقرار أبي سفيان بصفة النبوة مخافة معرة الكذب لا قصد إقرار بالحق اللازم، وإقرار هرقل بما احتمل أن يكون غير خالص لله حين أخفاء أمره مخافة انتزاع ملكه، فبين البخاري أن المدار على النية، فهو من ملاءمة الابتداء والانتهاء وحسن الختام.

السادس: ما أشار إليه ابن بطال ولفظه: «وليس في إدخال البخاري أحاديث عن أهل الكتاب هرقل وغيره، ولا في قوله: «**حَزَّاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ**» حرج، لأنه

---

(١) سورة الشورى: ١٣.

(٢) من قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللـه وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللـه﴾ [سورة آل عمران: ٩٤].

إنما أخبر أنه كان في الإنجيل ذكر محمد عليه الصلاة والسلام، وكان من تعلق قبل الإسلام بالنجامة ينذر قومه بنبوته صلى الله عليه وسلم، لأن علم النجوم كان مباحا ذلك الوقت، فلما جاء الإسلام منع منه»[1].

و«**هرقل**» معناه ملك الروم بلسانهم، ولقبه قيصر، ككسرى لملوك الفرس، والنجاشي لملوك الحبشة.

الجوهري: «هرقل ملك الروم على وزن خندف، ويقال أيضا: على وزن دمشق»[2]، انتهى.

قلت: وبوزن الثاني جرى على ألسنة الناس، قيل: وهو المشهور، وهو غير منصرف للعلمية والعجمة.

وقوله: «**أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ**»، يحتمل أن يكون بمعنى «مع» وهو الظاهر، وفيه حذف، وفيه حذف صفة لقريش، أي: من قريش كائن هو، أي: أبو سفيان فيه ليأتيه جميعهم، وعين أبو سفيان من جملة الركب لأنه كان هو ظاهرة ذلك الركب وأميره، وكان عدد الركب ثلاثين، وقيل: نحو عشرين، وسمي منهم المغيرة.

قيل: وفيه نظر، لأنه كان حينئذ مسلما، يعني فلا يكون مع الكفار لما بينهم من العداوة.

وأجاب بعضهم بأنه زمن هدنة بينهم فيجتمعان.

---

(١) شرح صحيح البخاري (٤٩/١).
(٢) الصحاح (١٨٤٩/٥).

وأما حمل «**فِي**» على أن يكون المجرور حالا من ضمير إليه، أي: كائنا فيهم، فهو يوهم اختصاصه بالإرسال دون الركب، وهو خلاف قوله بعد هذا «**اجْعَلُوا أَصْحَابَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ**»، إلا أن يدعى أن فيه حذف معطوف، أي إليه في ركب من قريش وإليهم.

قوله: «**وَكَانُوا تِجَارًا بِالشَّامِ**»، باء «**بِالشَّامِ**» ظرفية بمعنى «**فِي**»، وهو على كون في الأولى للمصاحبة حال من ضمير «**أبي سفيان**» ومن «**ركب**»، وعلى غيره حال منه ومن المعطوف عليه المقدر، أي: أرسل إليهم كائنين بالشام، ويفسره قول أبي سفيان في الجهاد[1]: «**فَوَجَدْنَا رَسُولَ قَيْصَرَ بِبَعْضِ الشَّامِ**».

قلت: ويصح تعلقه بمحذوف صفة لتجار، ويكون «**إن**» خبرا ثانيا لـ «**كانوا**»، وجملة «**كانوا**» مع ما بعده في موضع الحال من ضمير «**أبي سفيان**» ومن «**ركب**».

قال بعضهم: ويصح تعلقه بـ «**أرسل**» وجعله حالا من فاعله، فيفيد أن هرقل كان زمن الإرسال بالشام، وهو صحيح لقوله هنا: «**فَأَتَوْهُ وَهُوَ بِإِيلْيَا**»، ولما في الجهاد من «**أَنَّ قَيْصَرَ كَانَ إِذْ ذَاكَ بِحِمْصَ أَوْ بِإِيلْيَا**»[2]. وأما على أنه كان بالقسطنطينية أو غيرها من غير الشام فلا.

---

(١) أي: في كتاب الجهاد والسير من صحيح البخاري (٤٧/٢ رقم: ٢٩٤١).

(٢) في [كتاب الجهاد والسير/باب دعاء النبي إلى الإسلام والنبوة] من صحيح البخاري (٤٧/٢ رقم: ٢٩٤١)، فقد جاء فيه «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَبَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَيْهِ مَعَ دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ، وَأَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى لِيَدْفَعَهُ إِلَى قَيْصَرَ، وَكَانَ قَيْصَرُ لَمَّا كَشَفَ اللهُ عَنْهُ جُنُودَ فَارِسَ مَشَى مِنْ حِمْصَ إِلَى إِيلِيَاءَ».

وإنما أرسل إلى الشام ليبحث عمن يسأل عن صفات النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع بخروجه، وكان يتوقعه، وحصل له العلم من الإنجيل ومن غيره بصفاته صلى الله عليه وسلم وبصفات الأنبياء قبله، لقوله: «**وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ خَارِجٌ**»، وقوله: «**وَهَذِهِ صِفَةُ نَبِيٍّ**».

و«**تِجَارًا**» ـ بكسر التاء وتخفيف الجيم ـ ككِرَام، وبضم التاء وشد الجيم كفُجّار، جمع تاجر.

قوله: «**فِي المُدَّةِ التِي كَانَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم مَادَّ أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ**»، يعني في المدة من الزمان التي ماهلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأطال لهم فيها وماهلوه عن تناجز الحرب، أي: اصطلحوا فيها على ترك الحرب، وهي مفاعلة من المدة، ولا تكون إلا من اثنين، ومنه تماد الغريمان والمتبايعان، إذا اتفقا على أجل ومدة ما، هو إما من مدّ الشيء إذا طوّله زاد فيه تشبيها للزمان مما يمتد بالتطريق من الكم المتصل، أو مدّه في كذا، أي: أمهله.

الجوهري: «المادة: الزيادة المتصلة»[1].

والصلح المشار إليه صلح الحديبية كما سيأتي في الجهاد إن شاء الله، وكان سنة ست، صالحهم النبي صلى الله عليه وسلم على عشر سنين على ترك القتال، وقيل: أربع سنين، ثم إن أهل مكة نقضوا ذلك العهد بقتالهم خزاعة حلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان ذلك سبب فتح مكة، ثم خافوا من رسول الله

(١) الصحاح (٥٣٧/٢).

صلى اللـه عليه وسلم، فأرسلوا إليه أبا سفيان ليجدد لهم العهد، فامتنع رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم وأنزل اللـه تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُم ﴾الآيات[1]، فأمر بقتالهم وأوجبه، ووعد النصر عليهم وتعذيبهم بأيدي المؤمنين والتشفي منهم، وكان ذلك وعد اللـه لا يخلف اللـه وعده.

قوله: «**وَهُمْ بِإِيلْيَاءَ**» بكسر اللام على وزن كبرياء، وحكي عن البكري[2] فيها القصر[3].

وحكي «إِلْيَا» بحذف الياء الأولى وتسكين اللام والمد، وهي اسم مدينة من مدن الشام، وقيل: معناها بيت اللـه، وهو المسجد الأقصى.

وضمير «**هم**» قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق رحمه اللـه: الظاهر عوده على هرقل، وجمعه باعتباره واعتبار من يكون معه على عادة مثله.

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُواْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ {١٢/٩} أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَؤُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللـه أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤُمِنِينَ {١٣/٩} قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللـه بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ {١٤/٩} وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللـه عَلَى مَن يَشَاء وَاللـه عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة التوبة: ١٢ ـ ١٥].

(٢) هو أبو عبيد اللـه عبد اللـه بن عبد العزيز بن أبي مصعب البكري الأندلسي، كان إماما لغويا أخباريا متفننا، له كتب جليلة منها: معجم ما استعجم، وأعلام النبوة، وشرح أمالي القالي، توفي رحمه اللـه سنة ٤٨٧ هـ ـ ١٠٩٤م. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء (٣٥/١٩ ـ ٣٦)، وبغية الوعاة (٤٩/٢).

(٣) انظر معجم ما استعجم (٢١٧/١).

أو هو من خطاب الملك، والإخبار عنه بلفظ الجمع تعظيما له على عادة أبناء الدنيا وإن كان كافرا، وإنما كان كذلك لملازمة غيره غالبا فيرجع إلى الأول، ويوجه في مستحق التعظيم شرعا بغير هذا، ويؤيد رجوع الضمير إليه ما في الجهاد من أن هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حمص إلى إيلياء شكرا لله تعالى[1]، وفي السير كان يبسط له البسط وعليها الرياحين فيمشي عليها[2].

قيل: وسببه أن كسرى أرسل إلى بلاده جيشا خربوا منها كثيرا واستبطأ كسرى أمير ذلك الجيش فهمَّ بعزله وتوليه غيره، فبلغ ذلك الأمير فاصطلح مع هرقل وانهزم بجند كسرى فمشى هرقل إلى إيلياء شكرا.

ويحتمل عوده على أبي سفيان وأصحابه، أي: أرسل إليهم وهم بإيلياء فأتوه فيها، ويكون «**بإيلياء**» مفسرا لمبهم.

قوله قبل: «**تِجَارًا بالشَّامِ**»، ويحتمل عوده على جميع المرسل والمرسل إليهم، وجاء «**بإيلياء**» للظَّرفية.

وجملة «**وَهُمْ**» حال من ضمير الفاعل في «**أَتَوْهُ**» أو منصوبه، أو من فاعل «**أَرْسَلَ**»، وجمع الضمير لما ذكر أو من مجرور بـ «إلى»، أو من الجميع، لكن نقل غير واحد أن الرسول وجد أبا سفيان وأصحابه بغزة وهي كانت متجرهم، فعلى هذا لا يصح عود «**وَهُمْ**» إليهم.

---

(١) [كتاب السير/باب دعاء النبي إلى الإسلام والنبوة]، (٤٧/٢ رقم: ٢٩٤٠).
(٢) انظر السيرة النبوية لابن كثير (٤٩٥/٣)، والسيرة الحلبية (٢٨٩/٣).

قوله: «**فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ**» الظاهر أن «**فِي**» بمعنى «إلى» على حد ما قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿ فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾[1]، وهو مما يرجح عود «**وَهُمْ**» إلى قريش، إذ لو لم يكونوا معه في البلد لكان الأنسب أن يقول: «إلى بلده».

ويحتمل أن تكون «**فِي**» للظرفية، والمجرور حال من فاعل «دعا»، أو مفعوله، أو منهما، ويُضَمَّن «دعا» معنى استدنى، أي: استدناهم كائنا أو كائنين في مجلسه كي يسمع كلامهم ويسمعوا كلامه، لأن جبريته تقتضي جلوسهم على بعد من مكانه، لكنه تنزل معهم في هذه الحالة اهتماما بشأن هذا النبي الشريف صلى الله عليه وسلم .

وفي الجهاد: «**فَأُدْخِلْنَا عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ فِي مَجْلِسِ مُلْكِهِ وَعَلَيْهِ التَّاجُ**»[2].

قوله: «**ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا تُرْجُمَانَهُ**» ليس دعاهم هنا تكرار تأكيدا للأول، بل إما توطئة لقوله «**وَدَعَا تُرْجُمَانَهُ**»، وإما لأن الأول دعاهم لمجلسه بإطلاق والثاني استنادهم بعد حصولهم في مجلسه إليه، الأول استدناء وهذا زيادة في الاستدناء.

والترجمان مفسر لغة أخرى لعلمه بهما، وهو بفتح التاء المثناة من فوق وضم الجيم، وقد تضم التاء تبعا لضم الجيم، ورجحه النووي[3] ولا يعتد بالساكن

---

(١) من قوله تعالى:﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لاَ يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ اللّهُ جَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُواْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾ [سورة إبراهيم: ٩].

(٢) [كتاب الجهاد والسير/باب دعاء النبي الناس إلى الإسلام والنبوة]، (٤٧/٢ رقم: ٢٩٤١).

(٣) أي: في شرحه لصحيح مسلم (١٠٤/١٢).

الحاجز بينهما، ويروى «**التَرْجُمَان**» بالألف واللام[1].

و«**بِتُرْجُمَانِهِ**» بالباء والإضافة، والرواية المشهورة ترجمانه بالإضافة من غير باء، وهو لفظ أعجمي عرّب.

وقيل: تفعلان من رجم الظن، لأنه يظن معنى اللفظ ويخبر عن ظنه، أو من رجم الحجارة لرميه باللفظ كالحجر.

وفي المشارق: «ترجمانه بفتح التاء وضم الجيم، وضبطها الأصلي بضمها، وحكي عن أبي علي[2] فيها الوجهان، واستحب الضم، وهو مفسر لغة بلغة أخرى»[3]، انتهى.

وجمع ترجمان: تراجم، قاله في الصحاح[4]، كزعفران وزعافر وصحصحان وصحاصح.

---

(١) نسب الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٩٢/١) هذه الرواية لأبي إسحاق إبراهيم المستملي أحد رواة الجامع الصحيح عن الفربري عن مُصَنِّفِهِ الإمام البخاري.

(٢) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي البغدادي القرطبي، أحفظ أهل زمانه للشعر ولغة البصريين، سمع البغوي والعدوي والأخفش وابن دريد ونفطويه والزجاج وابن الأنباري، طاف البلاد وسافر إلى بغداد ثم دخل الأندلس وحدث بها ونشر علمه بها، توفي رحمه الله سنة ٣٥٦هـ ـ ٩٦٧م. له ترجمة في: وفيات الأعيان (٢٢٦/١ ـ ٢٢٨)، وبغية الوعاة (٤٥٣/١).

(٣) مشارق الأنوار على صحيح الآثار (١٥٦/١).

(٤) الصحاح للجوهري (٦٧٠/٢).

قوله: «**فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ؟**».

إنما سأل عن الأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخصه بالسؤال عن حاله لوجوه:

الأول: أن القريب أعرف بقريبه لما بينهما من المداخلة والاهتمام بمعرفة ما يلزمه من تفقد أحوال قريبه شرعا أو طبعا أو كليهما، بخلاف الأبعد لبعده من الجانبين بقدر مراتب البعد.

ولهذا قال المالكية: إذا زوج المعيبة ولي قريب كالأب والأخ واختار الزوج الفراق بعد البناء أنه يرجع على الولي بالصداق كله ولا يرجع واحد منهما عليها، لأنه أقر به الموجب للعلم عادة هو الغار.

ولو غاب[1] بحيث يعلم أنه يخفى في مثل ذلك حالها، ففي الرجوع عليه قولان مبنيان على ترجيح مظنة العلم وهو القرب النسبي الموجب للاهتمام ولو بالسؤال مع البعد ومظنة الجهل وهو البعد الحسي[2].

(١) المراد بالغيبة عنها عدم المخالطة لها بحيث يخفى عليه عيبها، ولو كان يعيش معها في نفس البلد. وعن هذه المسألة عبر خليل في مختصره (ص: ١١٩) فقال: «وَمَعَهَا رَجَعَ بِجَمِيعِهِ، لَا قِيمَةِ الْوَلَدِ، عَلَى وَلِيٍّ لَمْ يَغِبْ كَابْنٍ وَأَخٍ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا». يقول العلامة الدردير الشرح الكبير (٢٨٦/٢) يعني لم يخف عليه أمر وليته وإن كان غائبا، فإن غاب عنها بأن خفي عليه عيبها لعدم مخالطتها لم يرجع عليه، فليس المراد بالغيبة السفر، وهذا في عيب يظهر قبل البناء كجذام وبرص، وأما ما لا يظهر إلا بعده أو بالوطء فحكم الولي القريب فيه كالبعيد».

(٢) انظر الذخيرة (٤٢٧/٤).

ولو كان كابن العم مثلا رجع على المرأة بما زاد على ربع دينار، وهل يحلف الولي لتهمة القرابة؟ قولان[1]، وبعث الحكمين من الأهلين لذلك أيضا.

ويترتب على ذلك أيضا أن لا يقبل في تزكية الشاهد إلا العالم بأحواله بمخالطة أو عشرة طويلة في سفر أو حضر أو معاملة كذلك أو مجاورة، وألا يقبل الحاكم في تزكية الشاهد من أهل البلد إلا من يعرفه الحاكم، ولا يقبل تعريف من يحتاج إلى التعريف إلا في الغريب للضرورة، وكذا الحال في الشهادة بالإعسار وبضرر أحد الزوجين، وإذا ردت شهادة البدوي على القروي.

واشترط من أجاز الشهادة على الخط علم الشاهد بأن الكاتب كان يعرف المشهود عليه.

الثاني: أنه أراد أن يسأله أولا عن نسبه والبعيد لا يتحرز من نقص يلحق نسب غيره ولوطنت الصداقة بينهما فكيف بالعداوة، بخلاف القريب فإنه يأنف من ذلك ولو كان عدوا لأن النقص يرجع إليه، ولذا قال صلى الله عليه وسلم لحسَّان لما أراد هجو أعدائه من قريش: «**فَكَيْفَ بِنَسَبِي فِيهِمْ؟ فَقَالَ: لَأَسُلَنَّكَ مِنْهُم كَمَا تُسَلُّ الشَّعْرَةُ مِنَ العَجِينِ**»[2].

---

(١) المختار تحليفه، وعنها يقول الشيخ خليل في مختصره (ص: ١١٩): «وَحَلَّفَهُ إن ادَّعَى عِلْمَهُ كَاتِّهَامِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ أَنَّهُ غَرَّهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ».

(٢) متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه البخاري (٢/١٨١ رقم: ٣٥٣١)، ومسلم (٤/١٩٣٦ رقم: ٢٤٩٠).

لا يقال: إن آل الأمر إلى شهادة لنفسه فما يؤمن من كذبه في إضافته إلى نسب شريف ليشرف هو به، ولا تجوز شهادة خصم ولا ظنين ولا جار لنفسه، لأنه قد يقال مؤمن من ذلك بقرائن الأحوال وحضور من معه، فإن القادة لا يقرونه على ذلك لاسيما وهم خلفه في مجلس ملك من عظماء الدنيا، وهم جاهلية ليس في قلوبهم إلا تعظيم الدنيا وأهلها، سيما مثل هرقل فهم يتطلبون القرب إليه بما أمكن ويتحاسدون على ذلك عادة.

وأيضا فمن تصدى للرياسة العظمى والمناصب الشريفة لاسيما النبوة التي جل مقدارها عن الوصف، فإن العادة قاضية بأن أكثر الناس يحسده ولا يبالي بما يضيف إليه من نقص ليس فيه، فكيف بما يرى أنه فيه، فإقرارهم لأبي سفيان على مقالته دليل قاطع على صدقه فيما من المحاسن في مخاطبته.

الثالث: أن الأقارب أشد الناس تحاسدا وأنفة على استبداد بعضهم بالرياسة، وخصوصا بني الأعمام، وخصوصه رياسة النبوة التي لا تنال بكسب وليس فوقها للبشر مرتبة، ولهذا قال أبو جهل: «حَتَّى إِذَا كُنَّا فَرَسَيْ رِهَانٍ، قَالُوا: يَأْتِينَا وَحْيٌ مِنَ السَّمَاءِ! فَمَنْ لَنَا بِهَذَا؟ لاَ نُؤْمِنُ أَبَدًا»[١]، فإذا كان أعدى الأعادي الذي يناصبه في الحروب وهو أبو سفيان أقرّ بالمحاسن له صلوات الله وسلامه عليه ولم

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢١/٣ رقم: ٤٢٩٧) وقال الذهبي قي التلخيص: حسين ضعيف، والطبراني في الكبير (٣٤٦/٢٤ رقم: ٢٠٨٨١)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٠/٦): «رواه الطبراني مرسلا، وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف وحديثه حسن».

يجد له نقصا يمكن أن ينسبه إليه، كان أقوى لصدق الخبر إكراما من الله تعالى لنبيه ونصرا للحق وإقامة للحجة على عدوه على يد عدوه، ولذا كانت العرب تقول: دعوه وقومه فإن ظهر عليهم اتبعناه وإلا كفونا مؤنته.

والباء في قوله «**بِهَذَا الرَّجُلِ**» باء الإلصاق، والمجرور صفة لنسب، ويجوز أن تكون بمعنى من نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾[1]، ومعناها الابتداء، أي: نسبا مبتدءًا أو ناشئا من نسبه، أو تتعلق بـ «نسب» أو بـ «يقرب» المفهوم من «**أَقْرَبُ**»، وإنما لم يعبر بـ «من» لئلا يسبق الفهم إلى ما هو الأكثر فيها في مثل هذا التركيب من أنها الآتية بعد افعل متعلقة به.

وإنما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بهذا الموضوع للإشارة إلى القريب لتمييزه أكمل تمييز، أي: هذا الرجل الذي اشتهر بالشرف في أهل الأرض والسماء اشتهار الشمس، فلا يخفى إلا على الأعمى.

واندرج في هذا تعظيم قدره عنده كما أفصح به في قوله: «**لَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ**»، أو للتنبيه على الاهتمام به والشوق إلى لقائه حتى يتخيل في كل وقت كأنه حاضر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بين يديه، فكأنه معه دائما لا يغيب عنه إما محبة وشوقا إليه، وإما عداوة أو خوفا منه، لما علم أنه سيظهر على ملكه وينتزعه منه، لقوله آخرا: «**وَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَقَدْ**

---

(١) جاء في سياق قوله تعالى:﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا {٥/٧٦} عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [سورة الإنسان: ٥ ـ ٦]

كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ».

قوله: «**يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ**»، إنما عبر بالموصول لاحتمال أنه لم يعرف اتصافه بغير هذه الصلة، إما جهلا منه وإما تجاهلا لقصد الإخفاء لمعتقده فيه ليبذلوا لهم ما عندهم فيه، بخلاف ما لو حزم لهم بأنه نبي فقد يحملهم الخوف منه على أن يصفوه بما يوافق معتقده فيه، فأخفى عنهم الأمر تحقيقا لصدق الخبر، أو ليخفي الريبة عن نفسه مخافة إنكار قومه عليه الإيمان به وخلفهم له من الملك كما دل عليه آخر حديثه.

قوله: «**فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا**»، إنما صرح أبو سفيان بذكر المسند مع تقدم ذكره في سؤال هرقل، فكان مقتضى المقام أن يقول: أنا، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّه﴾[1]، لضعف التعويل هنا على القرينة، لأنه لم يخصه بالسؤال، وإنما قال: «أَيُّكُمْ»، فلو قال: «أَنَا» لاحتمل أولا أن يريد أنا أخبرك أو أدلك على من يخبرك به.

أو للإيماء إلى علة الحكم، أي: أنا الأقرب فسلني، أو فهم رفعة مقام النبي صلى الله عليه وسلم عند هرقل، فصرح بقرابته منه ليحصل له الشرف على أصحابه عند هرقل، وقد قال العباس رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح: «**إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ يُحِبُّ الْفَخْرَ**»[2].

---

(١) [سورة لقمان: ٢٥]، [سورة الزمر: ٣٨].

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٠٦/٧ رقم ٣٦٩٢٣)، وعبد الرزاق (٤٠٦/٧ رقم: ٣٦٩٢٣)، وأبو داود (١٦٢/٣ رقم: ٣٠٢١)، وابن عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (٣٦٤/١ رقم: ٤٨٦).

أو لإظهار النشاط لمخاطبة هرقل والمبادرة لتحصيل غرضه وإعادة كلامه تعظيما له، والعادة جرت بذلك مع الملوك، أو لغير ذلك مما يطول، وفي كلامه حذف متعلق أقرب، أو حال من ضمير ينسب لدلالة السياق، أي: أقربهم إليه أو منه أو به.

قوله: «**أَدْنُوهُ مِنِّي**»، هذا من ثمرة ما عظم أبو سفيان من قرب نسبه إلى هذا النبي الشريف، حتى صرح به قبل وإلا ضمن لمثله بذلك المكان من هرقل.

وهمزة «**أَدْنُوهُ**» قطع مفتوحة للتعددية، وأصله «أدنيوه»، فحذفت ضمة الياء لثقلها ثم الياء لسكونها وسكون واو الفاعل بعدها، وقلبت كسرة النون ضمة لأجل الواو، أي: صيروه دانيا، أي: قريبا من مجلسي لأسمع منه جوابه عما سأله.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق رحمه الله ورضي عنه: فإن قلت: لأي شيء أمر بإدنائه ليسمع كلامه وهو لا يفهمه ولم يكتف بسؤال الترجمان له أين كان؟

قلت: يحصل مع الحضرة من تحقق الخبر وصدقه وكذبه بالقرائن، وحضور الجم الغفير الذين لا يموه عليهم عادة، وفيهم بالعادة من يفهم العربية غير الترجمان، وحرمة حضرة السلطان المانعة من التبديل ما لا يحصل مع الغيبة، وأنه قد يخطر له ما يسأله عنه غير ما كان أودع الرسول إليه، ولأن الأمر عنده مهم جدا فاقتضى الحزم توليه ذلك بنفسه بقدر الإمكان، ومنه حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ[1] حِينَ بَعَثَ

(١) هو الصحابي الجليل جندب بن جنادة المعروف بأبي ذر الغفاري رضي الله عنه، اختلف في اسمه، أحد السابقين الأولين، من نجباء الصحابة، قيل: كان خامس خمسة في الإسلام، لازم النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يفتي في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وهو رأس في الزهد والصدق والعلم والعمل، لا تأخذه في الله لومة لائم، له ١٨١ حديثا، توفي سنة ٣٢هـ ـ ٦٥٢م. له ترجمة في: معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (٢/٥٥٧)، والإصابة (٤/٦٢)، وأسد الغابة (١/٣٠١).

أَخَاْه لِمَكَّةَ يَسْتَعْلِمُ لَهُ عَلَى رَسُولِ اللـه صلى الـلـه عليه وسلم، فَلَمْ يَشْفِ ذَلِكَ وَلاَ أَسْلَمَ، حَتَّى لَحِقَ بِهِ وَرَأَى مِنْهُ مَا حَمَلَهُ عَلَى الإِسْلاَمِ لِحِينِهِ[1]، فليس الخبر كالعيان.

ويترتب على هذا من الفقه أن الإمام القاضي لا يكتفي في الأمور المهمة والقضايا المشكلة المتشعبة، بل يتولى ذلك بنفسه وأصحابه.

ولأن ذلك أقرب إلى الاطلاع على الحق وأرجى لإزالة الإشكال، فقد «**ذَهَبَ رَسُولُ اللـه صلى الـلـه عليه وسلم لَيَخْتَبِرَ أَمْرَ ابْنِ صَيَّادٍ**»[2]، وَ«**لِلصُّلْحِ بَيْنَ بَنِي عَمْرٍو**

(١) خبر إسلام أبي ذر الغفاري رضي الـلـه عنه جاء مطولا في الصحيحين، أخرجه البخاري في [كتاب مناقب الأنصار/باب إسلام أبي ذر الغفاري رضي الـلـه عنه] (٢٤٨/٢ رقم: ٣٨٦١)، ومسلم في [كتاب فضائل الصحابة/باب من فضائل أبي ذر الغفاري ﷺ] (١٩٢٣/٤ رقم: ٢٤٧٤).

(٢) كما جاء في البخاري عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ الـلـه عَنْهُمَا «أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَهْطٍ قِبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ، حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ عِنْدَ أُطُمِ بَنِي مَغَالَةَ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الْحُلُمَ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ: تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ الـلـه؟ فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأُمِّيِّينَ. فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ الـلـه؟ فَرَفَضَهُ وَقَالَ: آمَنْتُ بالـلـه وَبِرُسُلِهِ. فَقَالَ لَهُ: مَاذَا تَرَى؟ قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : خُلِّطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الـلـه عليه وسلم : إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ، فَقَالَ: اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ الـلـه عَنْهُ: دَعْنِي يَا رَسُولَ الـلـه أَضْرِبْ عُنُقَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الـلـه عليه وسلم: إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ». أخرجه البخاري [كتاب الجنائز/باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟] (٢٩٧/١ رقم: ١٣٥٤) وفي غير هذا الموضع، ومسلم [كتاب الفتن وأشراط الساعة/باب ذكر ابن صياد] (٢٢٤٤/٤ رقم: ٢٩٣٠).

ابْنِ عَوْفٍ»[1]، «**وَلِلإِعَانَةِ عَلَى الدِّيَةِ**»، والأمور اختتم فيها، وكذا الصحابة رضوان اللـه عليهم.

قوله: «**وَقَرِّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ**»، يعني قربوا أصحابه منه، ولهذا أتى بالفاء لتدل على سببية الجعل عن التقريب أو للعطف التفسيري والتقريب من صاحبهم تقريب من هرقل إذ القريب من القريب قريب.

وإنما أمر بذلك ليرى إشارتهم بتكذيب صاحبهم إن كذب، وتحملهم رؤية أبهة الملك وتعظيمه وحب التوصل إليه بغاية ما يقدرون عليه أن لا يكتموا عنه شيئا.

وإنما أمر بجعلهم عند ظهره، أي: خلفه لئلا يستحيوا منه عند المواجهة فلا يكذبوه إن كذب، ولا بد على هذا أن يكون ترتيبهم في الجلوس على هيئة يكونون معها محجوبين عن أن يلتفتوا إليه أو يلتفت إليهم، وذلك أيضا مما يوجب لأبي سفيان تحري الصدق لما يستشعر في نفسه أنهم قد يشيرون إلى الملك بتكذيبه إن

---

(١) كما جاء عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللـه عَنْهُ قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ صلى اللـه عليه وسلم يُصْلِحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفِ بْنِ الْحَارِثِ، وَحَانَتْ الصَّلَاةُ فَجَاءَ بِلَالٌ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللـه عَنْهُمَا فَقَالَ: حُبِسَ النَّبِيُّ صلى اللـه عليه وسلم فَتَؤُمُّ النَّاسَ. قَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتُمْ...». أخرجه البخاري [كتاب الجمعة/باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال] (١/٢٦٤ رقم: ١٢٠١)، ومسلم [كتاب الصلاة/باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام] (١/٣١٦ رقم: ٤٢١).

كذب ولا يتفطن هو لذلك، وإن فرض أنه لا يقع منهم ذلك إلا لفرط تعظيمهم له أكثر من تعظيمهم للملك.

لا يقال: لا يخشى منهم أبو سفيان ذلك لما يعتقده فيهم من خالص الود له.

لأنا نقول: يردد[1] ذلك قوله: «**فَوَاللهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثِرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَبْتُ عَنْهُ**». فهذا تصريح منه بأنه خشي منهم أن ينسبوه إلى الكذب وينقلوا ذلك عنه.

قوله: «**ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ**»، «**ثُمَّ**» هنا لحقيقتها من التراخي، أي: وبعد أن رتب مجلسه ومجلسهم قال لترجمانه: «**قَلْ لَهُمْ**» أي: لأصحاب أبي سفيان.

قوله: «**فَإِنْ كَذَبَنِي**» ـ بتخفيف الذال متعد ـ أي: أخبرني بكذب، وقيل: نقل إلي الكذب، ومعناهما واحد والخلاف في عبارة.

قوله: «**لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثِرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَبْتُ عَنْهُ**»، «**يَأْثُرُوا**» بوزن «يقتلوا»، أي: ينقلوا ويرووا عني فـ «على» بمعنى «عن»، كما أن «عن» في قوله: «**لَكَذَبْتُ**»، بمعنى «على»، فكأن الحرفين تعارضا، وروي الثاني عليه على الأصل.

قال بعض الشيوخ: كأنه ضمن «**يَأْثِرُوا**» معنى «يحملوا» علي مشقة نسبتي إلى الكذب، من تسمية المسبب باسم السبب، لأن أثرهم الكذب عنه سبب في حمله مشقته، أو شبهة بحمل ثقيل لا يتحمله مختارا بل مكرها، لأنه سيد والسادة يأنفون من نسبة الكذب إليهم تكرما وحذرًا من تفور الناس عنهم لعدم الوثوق بقولهم.

وفي الثانية ضمن «**كَذَبْتُ**» معنى «جزت»، أي لجزت عن منزلته العالية التي

---

(١) كذا لـ (خ) ولعل الصواب: يرد ذلك.

لا ينبغي الإخبار عنها بالكذب، وهذا أيضا من حماية الله سبحانه لنبيه صلى الله عليه وسلم حتى عظمه عدوه هذا التعظيم في العبارة، ومنه «**أَلَا تَرَوْنَ كَيْفَ يَصْرِفُ اللهُ عَنِّي سَبَّ قُرَيْشٍ**»[1]، وتلك عادة الله نصره في كل موطن ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[2].

وإنما قال: «**مِنْ أَنْ يَأْثَرُوا**»، ولم يقل: أن يكذبوني أو يفضحوني في الحال، لأمنه منهم ذل اعتقاده لسيادته عليهم واشتراكهم في الكفر، ولكن سكر حضرة السلطان يجيب ظنه»، انتهى.

قلت: مراده بنقل الكذب عنه نسبته إليه والإخبار به عنه ولو في مجلسه ذلك لهرقل، لكن على وجه يخفى هو عند ذلك كما تقدم، ولهذا لم يقل: أن يكذبوني أو يفضحوني لاقتضاء ذلك، أو احتماله مواجهته بالتكذيب والفضيحة وهو يأمن ذلك بالنسبة إليهم.

قوله: «**ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟**»، «**أَوَّلَ**» منصوب خبر كان، و«**أَنْ قَالَ**» اسمها، ويصح رفعه فالعكس، والثاني الأصل والأول أرجح، لأن «**أَنْ**» موصول حرفي تسبك مع فعلها بمصدر مضاف إلى

---

(١) أشار إلى ما رواه البخاري في كتاب المناقب/باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ] (١٨٢/٢ رقم: ٣٥٣٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلاَ تَعْجَبُونَ كَيْفَ يَصْرِفُ اللهُ عَنِّى شَتْمَ قُرَيْشٍ وَلَعْنَهُمْ، يَشْتِمُونَ مُذَمَّمًا وَيَلْعَنُونَ مُذَمَّمًا وَأَنَا مُحَمَّدٌ».

(٢) [سورة التوبة: ٤٠].

الضمير، ويمتنع وصفها كالضمير فهي في رتبته في التعريف، فكانت أولى بالإسناد إليها من «**أَوَّلَ**» الذي هو في رتبة ما أضيف إليه من موصول اسمي أو نكرة موصوفة، وقرئ بالوجهين ﴿ليسَ البرَّ ﴾[1]، ورجحوا النصب لما ذُكِرَ.

وكذا ﴿ثُمَ لم تَكُن فتنتهم ﴾[2]، قرئ بالوجهين، ورجحوا النصب هنا أيضا بإجماع القراء عليه في ﴿ما كانَ حُجتهم إلا أَن قالوا ﴾[3].

و«**فتنة**» وإن كان مصدرا مضافا إلى الضمير كالمصدر المسبوك من «**أن**» وفعلها، إلا أنه لا تصح وصفية «**أن**» وفعلها، و«**فتنة**» يصح وصفها وإلا تنكر، وبهذا يرد توهم من يتوهم استواء الوجهين في الحديث أيضا، لاستواء الاسم والخبر تعريفا وتنكيرا إن كانت «**مَا**» مصدرية، لأن «**أَوَّلَ**» حينئذ مصدرية، إذ هو بحسب ما يضاف إليه، فكان في حكم مصدر مضاف إلى الضمير، إذ التقدير: كان سؤاله الأول إياي عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا، قوله كذا على هذا الإعراب مرجوح لاقتضائه عود ضمير عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والظاهر ببادئ النظر عوده على «**ما**»، وذلك يوجب كونها موصولا اسميا أو نكرة موصوفة، أي أول الأمر الذي سألني عنه أو أول شيء، و «ما» المصدرية

(١) من قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللـه وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ.. ﴾ [سورة البقرة: ١٧٧]

(٢) من قوله تعالى:﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللـه رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [سورة الأنعام: ٢٣].

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجاثية: ٢٥].

وإن قيل بصحة عود الضمير إليها، لكنه لم يقل به الأكثر.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق رحمه اللـه: «احتمال كون «**ما**» مصدرية وإن كان متكلفا هو أولى عندي من الاحتمالين بين الأولين، لأن فيه تطابق المبتدأ والخبر، لأن قوله: «**كَيْفَ نَسَبُهُ؟**»، سؤال، وهو أول السؤال، والاحتمالان الأولان واحتمال كون «**ما**» مصدرية والمصدر بمعنى المفعول أي المسؤول عنه، وعود الضمير عليها باعتبار التأويل على القول باسميتها وافتقارها إلى الضمير متكلفة يحتاج معها إلى تقدير خبر كان والجار، لأن المقدر متعلق يسأل، أي: ثم كان أول الأمر الذي سألني عنه، أو المسؤول عنه من أمر النبي صلى اللـه عليه وسلم نسبه بأن قال: كيف.

واحتمال كون أن تفسيره يقلق مع هذه الوجوه كلها، ويتوجه بعض التوجه إن قدرت «**كان**» تامة»، انتهى.

قلت: لا يحتاج إلى تكلف ما ذكر، بل الخبر على أن «ما» موصول اسمي أو نكرة موصوفة، إن قال على حذف مضاف قبله، أي مضمون أو مستفهم أو متعلق أو مسؤول.

قوله: «**كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟**»، ونحو ذلك أو مضاف قبل أول، أي: سؤال أول الأمر الذي سألني عنه أولا حذف ويكون مجازا مرسلا من باب تسمية الكل باسم جزئه، فعبر بالسؤال عن المسؤول عنه الذي هو جزؤه، وفهم هذا كله ظاهر لا تكلف فيه واللـه أعلم.

و«**كَيَفَ**» يحتمل أن تكون خبرا عن المبتدأ بعدها.

ويجوز أن يكون خبره على الأول متعلق بـ«**نَسَب**»، لأنه بمعنى المصدر اسما له، أي: انتسابه فيكم إلى أشرافكم أو إلى الأوساط، أو بمعنى الفعل، أي: انتسب.

ويصح أن تكون حالا من الضمير في «**كَيْفَ**» لأن معناها على أي حال، ولذا تسمى ظرفا، أو لأنها في معنى المشتق لإبداله منها كشريف أم متوسط؟

قوله: «**هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ**»، «**هُوَ**» يحتمل أن يكون عائدا على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الظاهر، أو على نسب معنى التجريد والتنكير في نسب للتعظيم.

قوله: «**فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ؟**»، مراده بالقول دعوى النبوية، والخطاب في «**مِنْكُمْ**» لقريش كافة ولا يريد من حضره خاصة، وهذا من عموم الخطاب الشفهي لغير من حضر، وقد يستدل به من يراه، والأكثر من الأصوليين لا يعم إلا بدليل آخر، فنحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ﴾[1]، ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾[2] لا يعم الأمة إلا بدليل، وقال أبو حنيفة وأحمد عام إلا بدليل[3].

---

(١) وتمام الآيات قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ {١/٧٣} قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا {٢/٧٣} نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا {٣/٧٣} أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [سورة المزمل: ١ ـ ٤]

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [سورة الزمر: ٦٥].

(٣) انظر اختلاف الأصوليين في هذه المسألة في الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢٧٩/٢)، والبحر المحيط للزركشي (٣٤١/٢)، والتحبير شرح التحرير (٢٤٦٠/٥).

ونحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾[1] ليس خطابا لمن بعدهم وإنما يثبت الحكم فيهم بدليل آخر من إجماع أو نص أو نص قياس خلافا للحنابلة، وإنما عم من ذكر هنا للقرائن. **ولأنه** علم أنه ليس في الحاضرين من ادعى ذلك، وعلى هذا فالخطاب ليس على حقيقته، وأن في الكلام حذفا أي من جنسكم وقبيلكم ونحوه.

وقوله: «**قَطُّ**» ظرف تستعمل لنفي الفعل فيما مضى من الزمان متصلا بزمن الإخبار، ويقابله عوض لنفي الفعل في المستقبل من زمن الإخبار إلى ما لا نهاية له، ولا تستعملان إلا في النفي.

وقد تستعمل «**قَطُّ**» في الإيجاب لفظا ومعنى، كقول عمر رضي الله عنه: «**قَصَرْنَا الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وآمنه، أَوْ صَلَّيْنَا أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وآمنه رَكْعَتَيْنِ**»[2].

وفي السير: «**فَإِنَّ ذَلِكَ لأَشَدُّ مَا رَأَيْتُ قُرَيْشًا نَالُوا مِنْهُ قَطُّ**»[3].

أو لفظا لا معنى نحو ما جاء في الحديث أن أبيا قال: «**كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الأَحْزَابِ.**

---

(١) ورد هذا الخطاب في آيات كثيرة من القرآن الكريم منها [سورة البقرة: ٢١].

(٢) لم نعثر عليه مرويا عن عمر رضي الله عنه، وقد أخرج البخاري نحوه في [كتاب الحج/باب الصلاة بمنى] (٣٦٤/١ رقم: ١٦٥٦) عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الْخُزَاعِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ وَآمَنُهُ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ».

(٣) انظر الروض الأنف (٤٠/٢).

فَقَالَ عَبْدُ اللـه[1]**: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ، فَقَالَ: قَطُّ...**»[2]، أي: ما كانت كذا قط.

قال بعضهم: ومنه قولهم: قلما رأيته يفعله قط، فاللفظ إيجاب والمعنى نفي.

وفيه نظر، لاحتمال أن يقال: «قلما» موضوعة للنفي.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: «واستعمال قط هنا ـ يعني في الحديث ـ يحتمل أن يكون من الإيجاب لفظ ومعنى.

ويحتمل أن يكون لفظا لا معنى، إما لأن الاستفهام يشبه النفي لاشتراكهما في عدم الحصول، وإما لاقتضائه معادلا؛ لأن التقدير أم لم يقله أحد قط». انتهى

(١) أي: عبد اللـه بن مسعود رضي اللـه عنه.

(٢) أخرجه عبد اللـه بن أحمد في زوائد المسند (١٣٢/٥ رقم: ٢١٢٤٥) [مسند الأنصار/حديث زر بن حبيش عن أبي بن كعب]، وعبد الرزاق (٣٢٩/٧ رقم: ١٣٣٦٣)، والطيالسي (ص: ٧٣ رقم: ٥٤٠)، والنسائي في الكبرى (٢٧١/٤ رقم: ٧١٥٠)،وابن حبان (٢٧٤/١٠ رقم: ٤٤٢٩)، والحاكم (٤٠٠/٤ رقم ٨٠٦٨)، والضياء في المختارة (٣٧١/٣ رقم ١١٦٦)، ونصه كما في المسند عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: قَالَ لِي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: «كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ، أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدُّهَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ آيَةً، فَقَالَ: قَطُّ، لَقَدْ رَأَيْتُهَا وَإِنَّهَا لَتُعَادِلُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَلَقَدْ قَرَأْنَا فِيهَا: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِن اللـه وَاللـه عَلِيمٌ حَكِيمٌ». ولفظ ابن حبان في صحيحه عن زر بن حبيش قال: لَقِيتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَحُكُّ الْمُعَوِّذَتَيْنِ مِنْ المَصَاحِفِ وَيَقُولُ: إِنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنْ الْقُرْآنِ، فَلَا تَجْعَلُوا فِيْهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، قَالَ أُبَيٌّ: قِيْلَ لِرَسُولِ اللـه صلى اللـه عليه وسلم فَقَالَ لَنَا، فَنَحْنُ نَقُولُ: كَمْ تَعُدُّونَ سُورَةَ الْأَحْزَابِ مِنْ آيَةٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ، قَالَ أُبَيٌّ: وَالَّذِي يُحْلَفُ بِهِ، إِنْ كَانَتْ لَتَعْدِلُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَلَقَدْ قَرَأْنَا فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنْ اللـه وَاللـه عَلِيمٌ حَكِيمٌ ».

والضمير في «**قَبْلَهُ**» يعود إلى قوله «**هَذَا**»، وهو الظاهر، ويحتمل أن يريد قبل وجوده فيما مضى من الزمان، وروي «**مِثْلُهُ**» بدل «**قَبْلَهُ**»[1]، أي مثل قوله أيضا، ويحتمل أن يريد مثله من قريش أو مثله من العرب.

قوله: «**فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟**» روي ـ بكسر اللام والكاف منوّنا ـ على أنه اسم مجرور بـ «من» الزائدة المؤكدة للعموم، لأن الاستفهام كالنفي، ويروى «مَلِكٌ» بكسر اللام مرفوعا بسقوط «من» الجارة قبله.

وفي المشارق: «و «**مَنْ مَلَكَ**» بفتح الميمين وفتح الكاف واللام»[2].

قوله: «**فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ، أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ قُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ**».

الرَّاجح رفع أشراف بفعل محذوف يفسره الظاهر، وصرح به في التفسير[3]، أي: اتبعه أشراف الناس، وهذا على رأي من يرى الاشتغال في المرفوع كالمنصوب، فترجح الرفع في الاسم السابق بالفعل المحذوف لغلبة دخول همزة الاستفهام المحذوفة قبله على الأفعال، ويجوز كونه مبتدءًا خبره ما بعده.

وجمع الأشراف بالقلة والضعفاء بالكثرة، وقدم الأشراف على الضعفاء لكونهم كذلك في الوجود الخارجي.

---

(١) نسبها ابن حجر في فتح الباري (٣٥/١) للكشميهني والأصيلي.
(٢) انظر مشارق الأنوار (٤٧٨/١).
(٣) جاءت الرواية في [كتاب تفسير القرآن/باب «قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة] (٤٠٣/٢ رقم: ٤٥٥٣) بلفظ: «قَالَ: أَيَتَّبِعُهُ أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ».

وإنما أجاب هنا بقوله: «**بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ**» ولم يقل: لا، كما أجاب بها فيما قبل، لأن السؤال هنا عن تعيين أحد الأمرين، فلا تحسن «لا» في الجواب، بل تعيين أحدهما.

وزيادة «**بَلْ**» هنا فيه نظر، لأنها إن عطفت المفرد الذي بعدها على ما ذكر في السؤال فلا يصح، لأنه ليس معه في جملة واحدة، ولأنه لا يعطف بها بعد الاستفهام بل بعد النهي أو النفي الصريح أو المؤول.

وإن كانت من عطف الجمل حتى يقدر «بل ضعفاؤهم اتبعوه»، فلم يتقدمها إلا جملة السؤال التي هي من كلام آخر.

ولأن التحقيق أنها لا تعطف الجمل وإنما تكون معها للإضراب عما قبلها إما إبطالا نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ﴾[1]، أو تركا نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ {٦٢/٢٣} بَلْ قُلُوبُهُمْ﴾[2]، وإن كان ظاهر كلام ابن مالك أنها تعطف الجمل.

والجواب: أنها عطفت المفرد بعدها على مفرد جملة مقدرة قبلها يدل عليها المعنى، والتقدير: لم يتبعه أشرافهم بل ضعفاؤهم، وكذا يقدر في قوله: «**بَلْ يَزِيدُونَ**» جملة قبلها، أي لا ينقصون بل يزيدون.

وإنما قال: «**اتَّبَعُوهُ**» ولم يقل «يتبعونه»، لأنه إنما سأل عما وقع.

---

(١) [سورة المؤمنون: ٧٠].

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ {٦٢/٢٣} بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَذَا وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِن دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٦٢ ـ ٦٣].

وقال: «**أَيَزِيدُونَ؟**» بالمضارع، لأنه سؤال عن الاستمرار، والمضارع هو الذي يفيده، ولتصويره حالهم حتى كأنه مشاهد.

قوله: «**فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟**».

قال بعض الشيوخ: لو حذف الفاء من هذه الجملة كالتي قبلها لكونها مرفوع السؤال الذي قبلها لصح، لا لما توهم أن معناها معنى ينقصون، لأنه إن ارتد واحد قد يؤمن ألف فلم تزل الزيادة، بل لأن هذه أخص لقوله يرتد بعد الدخول، والاتباع أعم من كونه في الدين أو النصرة.

وهذه من أقوى العلامات على حقيقة الدين، فإن بعد الدخول فيه على يقين وبصيرة لا تتأتى مفارقته عادة اختيارا، وإنما تتأتى على سبيل الندور في حق من كانت أولا متزلزلة لارتيابه واضطرابه ولنفاقه، فلأخصيتها وقوتها كأنها نوع مستقل، فقطعها بالفاء عما قبلها وجعلها نوعا مستقلا.

ولقوة الاعتناء بها اشتملت بألفاظها على أنواع من التأكيدات **منها:**

ـ **الإتيان** بـ «**أَحَد**» الموضوع في النفي وشبهه للعموم، كأنه قال: هل يوجد يوما من يرتد ممن اتبعه ولو واحد.

ـ **ومنها** «**سَخْطَةً لِدِينِهِ**» بفتح السين وضمها والنصب مفعولا له أو حالا من أحد، أي: ذا سخطة أو ساخطا، أي: كراهية أوكارها له، فإنه احتراس حسن من الارتداد للرغبة في أمر أو الرهبة من آخر كالإكراه على الارتداد ونحوه، فإن ذلك لا يدل على بغض الدين وبطلانه بل على ترجيح عاجل على آجل، وهو إنما يسأل عن دليل حقيقة الدين أو بطلانه.

ـ **ومنها** قوله: «**بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ**»، فإن ما قبله يغني عنه، إذ لا يكون ارتداد إلا عن شيء دخل فيه.

قلت: ولعل الدخول عبارة عن التمكن في المعرفة والرسوخ في الشريعة، فيكون احتراسا عن الارتداد في أوائل الدخول وقبل كمال انشراح الصدر للحق، كحال المؤلفة قلوبهم، فارتداد مثل هؤلاء لا يدل على بطلان الدين أيضا، ويدل على هذا قوله بعد هذا: «**وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ الْقُلُوبَ**».

ـ **ومنها** قوله: «**يَدْخُلُ**» و«**يَرْتَدُّ**» بصيغة المضارع دون «**ارْتَدَّ**» و«**دَخَلَ**» اللذين هما الحقيقة لتصور الحالتين.

أما الأولى فللترغيب فيها، وأما الثانية فللتنفير منها، وإيهاما أنه سأل هل يتصور ذلك ولو فيما يأتي من الزمان أم لا.

وضمير «**لِدِينِهِ**» يحتمل عوده على النبي صلى الله عليه وسلم، ورجحه بعضهم، ويحتمل عوده على «**أحد**» لأنه دينه أيضا بعد أن دخل فيه.

قوله: «**فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟**»

الوهم عند الأصوليين: المرجوحُ وقوعه[١]، وأهل اللغة يتوسعون في إطلاق الوهم على الظن[٢]، قال الجوهري: توهمت ظننت[٣].

---

(١) انظر البحر المحيط (٦٢/١).
(٢) انظر مادة: وهم، في لسان العرب (٦٤٣/١٢).
(٣) الصحاح (٢٠٥٤/٥).

قال بعضهم: وإتيانه بـ «**كَانَ**» في هذا السؤال في قوله: «**هَلْ كُنْتُمْ**» دون أن يقول: هل اتهمتوه، دليل على أن الذي يظن كذبه إنما هو من يعتاد منه تكرار الكذب؛ لأن «**كَانَ**» تستعمل للدوام في الأكثر، أما من وقع منه مرة أو مرتين على سبيل الفلتة أو لمصلحة حالة فلا.

واحترس بتعلق الظرف وهو قبل بـ«**تَتَّهِمُونَهُ**» عن احتمال أن يفهم هل كنتم تتهمونه قبل هذه المخاطبة ولو بعد دعوى الرسالة، وهم يكذبونه في دعوى الرسالة، فكيف يسأل عنه.

وأيضا فهو محل النزاع فلا يصح الاستدلال به.

قوله: «**وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا**». الضمير «**مِنْهُ**» يعود على النبي صلى الله عليه وسلم .

و«**فِي مُدَّةٍ**» خبر «**نَحْنُ**» على حذف مضاف، أي: في عهد مدة وأصلحها، ويحتمل حذفه قبل الهاء، أي: من عهده أو صلحه، أو على حذف صفة لمدة، أي: مادّنا أو صالحنا فيها ونحوه. قبل.

وفيه نظر، لأن حذف الصفة إذا كانت جملة مشروط بكون الموصوف بعض مجرور قبله بـ «من» أو «في» ولم يوجد هنا.

وأجيب بتقدير مضاف قبل المجرور بـ «من»، أي: من أزمنته، أو مضافين أي: من أزمنة صلحه أو عهده.

و«**مِنْهُ**» في موضع الحال من «**مُدَّةٍ**»، وأصله التأخير وصفا لها، وفيه حذف مضاف، أي: من أمنه أو صلحه أو أزمنته على ما تقدم.

و«**مِنْ**» لابتداء غاية الأمن أو زمانه، أو للتعليل.

ويجوز من خبر نحن، أي: كائنون من صلحه أو زمن صلحه.

و«**فِي مُدَّةٍ**» متعلق بما تعلق به، أو خبر آخر موطئ لما بعده.

ويحتمل أن لا يكون أراد الإخبار بأن بينه وبينهم عهدا، بل الإخبار بأنه مؤمن معه في زمن غيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدرون ما هو فاعل في ذلك الزمان، هل بقي على ما علموا منه من الوفاء أو تحل إلى ضده، فكأنه يقول: ونحن لا نشهد على غائب ومن على هذا بمعنى عن نحو: ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾[1]، وحدثته من فلان، ولهيت منه، أي: نحن غائبون عنه في مدة لا ندري ما هو فاعل فيها، وتعلق المجرور يكون خاصا لدلالة السياق سائغ.

قوله: «**وَلَمْ تُمْكِنِّي كَلِمَةٌ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ**»، «**غَيْرُ**» يصح فيها النصب على الاستثناء وهو مرجوح، والرفع على الإتباع لكلمة وهو الراجح، بدلا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين، هذا على إطلاق النحاة في المستثنى تقدمه كلام تام فيه نفي أو شبهه.

وأما على مختار ابن مالك[2] وتفضيله بين أن يطول الكلام بين المستثنى والمستثنى منه فيختار النصب رجوعا إلى الأصل، وإلا فيختار الإتباع لأنه يزول به قبح

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ {٣/١٠٦} الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [سورة قريش: ٣ ـ ٤].

(٢) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/٢١٢).

المخالفة، ويوافق النصب معنى ومع التراخي بينهما يزول القبح بالبعد، فينتصب.

ومثل المتراخي بقوله صلى اللـه عليه وسلم : «**لاَ يخْتَلَى خَلاَهَا وَلاَ يُعْضَدُ شَجَرُهَا، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلاَّ الإِذْخرَ. فَقَالَ: إِلاَّ الإِذْخرَ**»[1] ـ بالنصب ـ وبقولك: ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيدًا.

وغير المتراخي، ما قام أحد إلا زيدٌ، والذي في الحديث من المتراخي للفصل بقوله: «**أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا**» لاسيما وشيئا منصوب، فيتناسيان.

والشيء الذي أدخله أبو سفيان في هذه الكلمة أنه عمد إلى الساحة المطهرة المقطوع بترفيعها عن رذيلة الغدر فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل، فجعلها محتملة لما في الحال أو في المستقبل بالنسبة إلى الصلح الذي عقده معهم صلى اللـه عليه وسلم، بعد أن قطع في الجواب سلامة ساحته صلى اللـه عليه وسلم من هذه الرذيلة على ما عهد منه في سالف الأزمان، ولهذا يلتفت إلى ما تحيل به من إدخال الاحتمال، إذ المقطوع لا يعارضه الظن، فكيف بالشك، فقصده في التحيل باد لا يخفى على فطن، ولهذا لم يكترث هرقل بهذه الكلمة منه، بل اعتمد على ما أجابه به قبلها من نفي الغدر، **وفي هذا الفقه** أن من شك في كمال حاله من أحواله صلى اللـه عليه وسلم فهو مرتاب غير مؤمن.

---

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس رضي اللـه عنه، أخرجه البخاري في [كتاب الجنائز/باب الإذخر والحشيش في القبر] (٢٩٥/١ رقم: ١٣٤٩)، ومسلم في [كتاب الحج/باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها] (٩٨٦/٢ رقم: ١٣٥٣).

فإن قلت: الغدر أخس من الكذب، فكيف نزهه عن وقوع الكذب بل وعن مجرد الاتهام والغدر جعله محتملا بالنسبة إليه حالا أو مستقبلا على ما تقدم، فهما في الشرع مشتركان في عدهما من خصال النفاق الأربع[1].

قلت: إنما جعل الغدر محتملا باعتبار الحال والاستقبال في شيء مخصوص، وهو العهد الذي بينه وبينهم، وأما فيما مضى فقد صرح بنفيه، والكذب لا كلام له فيه باعتبار الحال والاستقبال، بل ولا فيما مضى من حين دعواه صلى الله عليه وسلم النبوءة، فإذن قد اشترك الغدر والكذب في التصريح بنفيهما فيما مضى من الأزمان، والزمان الذي جعل فيه الغدر محتملا لم يحكم فيه على الكذب بشيء حتى تتخيل فيه معارضة السائل، بل نقول على هذا الذي قدمناه آنفا: إن جوابه في نفي الغدر أقوى منه في نفي الكذب، لأن الكذب إنما نفاه قبل النبوءة خاصة، ويعتقده بعدها فيها وإن كان اعتماده واضح البطلان، إذ دعوى النبوءة ليس يقدح في صدقها اعتقاد أحد الكذب فيها، وإنما القادح فيها تخلف شرط من شرائطها التي إنما يعرفها من استغنى قلبه بنور العلم والإيمان، والغدر صرح

---

(١) أشار إلى الحديث المتفق عليه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أخرجه البخاري في [كتاب الإيمان/باب علامة المنافق] (١/١٩ رقم: ٣٤)، ومسلم في [كتاب الإيمان/باب بيان خصال المنافق] (١/٧٨ رقم: ٥٨)، ولفظه كما في البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا، إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».

بنفيه قبل النبوة وبعدها، ولا اعتقاد له ولا ظن في اتصافه به صلى الـلـه عليه وسلم في زمن من الأزمان ولا في حالة من الأحوال، وغاية ما قـدر عليـه مـن الحيلـة إدخـال احـتمال فيـه بالنسبة إلى الاستقبال ووقوع مثل ذلك، وأشد منه من شـخص في حـال عـداوة وقبـل انشراح الصدر لقبول الحق فضلا عن تحقق العصمة للآتي به صلى الـلـه عليه وسلم ليس بغريب.

وأجاب الشيخ سيدي محمد بن مرزوق عن هـذا السـؤال: «بـأن الغـدر قـد يتظـاهر بـه الأكابر من طلاب الدنيا صرفا ويرونه من وجوه الحيـل والمكـر الموصـلة إلى أغراضـهم، وربمـا تمادح به بعضهم، والكذب بينهم خسيس، وأمـا في ظـاهر الشرع فالغـدر أخـس، لأنـه غالبـا يصاحب إخفار ذمة الـلـه ورسوله». انتهى

قوله: «**فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟**»، يعني أيظهر فيه دائما أم تارة وتارة؟ يدل عليه جـواب أبي سفيان، وكأنه فهم أن مراد هرقل هذا بالقرائن، وإلا فلفظ السؤال يحتمل غير هذا.

قوله: «**قُلْتُ: الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ**»، جملة «**يَنَالُ**» مفسرة للتي قبلها، أي الحرب بيننا نوب ودول، مرة علينا ومرة عليه.

و«**سِجَالٌ**» في الأصل مصدر ساجله يسـاجله سـجالا ومسـاجلة، إذا تسـاقيا مـاء مـن بـئر، فيلقي هذا دلوه فيها ويلقي الآخر دلوه بعده أو معه، فيرفع كل مثل ما رفع صاحبه أو أقـل أو أكثر، أو يتعاقبان بدلو واحدة، فكنى بها أبو سفيان عن المعادلة في الحرب، وكذا يكنى بها أيضا عن المعادلة في التفاخر بالمناقب.

و«**سِجَالٌ**» أيضا جمع سَجل ـ بفتح السين ـ وهو الدلو المملوءة ماء، قاله القاضي في المشارق[1].

أو التي فيها ماء قلّ أو كثر، قاله الجوهري، قال: «لا يقال لها وهي فارغة سجل ولا ذنوب، والسجيلة: الدلو الضخمة، وأسجلت الحوض ملأته»[2].

وجواب أبي سفيان هذا هو في علم البيان من النوع المسمى بالتمثيل المركب، ويسمى أيضا التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقا، ومتى فشا استعماله سمي مثلا، ولهذا لا تغير الأمثال، وحقيقة اللفظ المستعمل فيما شبه التمثيل على سبيل المبالغة، كما يقال للمتردد في أمر: إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، وعليه يخرج الزمخشري مثل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[3]، ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[4]، و﴿لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ﴾[5] وكثيرا من هذا المعنى.

ووجه هنا أنه شبه المتحاربين المتكافئين في كون الدولة في الغالب لهؤلاء مرة وللآخرين أخرى بالمستقين يملأ هذا دلوًا ويملأ الآخر أخرى.

قوله: «**قَالَ: مَاذَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ؟**»، يحتمل أن تكون «**مَاذَا**» كلها استفهاما مفعولة

(١) انظر مشارق الأنوار (٢/٢٥٧).
(٢) الصحاح (٥/١٧٢٥).
(٣) [سورة طه: ٥].
(٤) [سورة الزمر: ٦٧].
(٥) من قوله تعالى: ﴿لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ﴾[سورة الزمر: ٦٣، الشورى: ١٢].

بفعل محذوف يفسره «**يَأْمُرُكُمْ**» على الاشتغال، أي: ماذا يقول يأمركم بـه، و«ذَا» عـلى هـذا ملغاة.

ويحتمل أن تكون موصولة خبر «**مَا**» الاستفهامية، وجملة «**يَأْمُرُكُمْ بِهِ**» صلتها.

والأول أظهر لمطابقة السؤال للجواب، فتكون جملة السؤال فعلية كالجواب.

وفي تأخير هرقل هذا السؤال، وهو سؤال عما جاءهم به من العلم دليل عـلى أن البحـث عن علم الإنسان ليؤخذ عنه متأخر عن معرفة أوصافه التي تليق بأخذ العلم عنـه، ((**الْعِلْـمُ دِينٌ، فَانْظُرْ عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ**))[1].

قوله: يقول «**اعْبُدُوا اللـه وَحْدَهُ**»، قال الشيخ سيدي محمد بـن مـرزوق رحمـه اللـه: «فيه دليل على أن لفظ «أَمَرَ» ومـا تصرف منـه حقيقـة في القـول المخصـوص، وهـي صـيغة «افعل» الموضوعة للدلالة عليه، وحكوا فيه الاتفاق.

وفي كونه كذلك في الفعل نحو: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ﴾[2]، أي: فعله وشأنه، أو هـو مجـاز فيـه أو متواطئ خلاف»، انتهى.

قلت: ولا يخفى ضعف هذا الأخذ، لأن الذي سمع استعماله لـه بمعنـى الفعـل، والشـأن هو الأمر المصدر لا فعله، والذي في الحديث الفعل.

---

(١) رواه مسلم في مقدمته (١٤/١) عن محمد بن سرين أنه قال: «إِنَّ هَـذَا الْعِلْـمَ دِيـنٌ، فَـانْظُرُوا عَمَّـنْ تَأْخُـذُونَ دِينَكُمْ»، وابن أبي شيبة (٣٣٤/٥ رقم: ٢٦٦٣٦)، والدارمي (١٢٤/١ رقم: ٤٢٤).

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ {٩٦/١١} إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُواْ أَمْـرَ فِرْعَـوْنَ وَمَـا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [سورة هود: ٩٦ ـ ٩٧].

سلمنا استعمال لفظ الفعل في ذلك، فهو نادر مرجوح بالنسبة إلى استعماله في الطلب، والراجح يتعين الحمل عليه.

سلمنا استواءهما في الاستعمال، لكن لا يخفى أن الذي في الحديث لا يصح حمله على الفعل، لوضوح فساد أن المراد بـ«**يَأْمُرُكُمْ بِهِ**» يفعلكم به.

وفي لفظة مع هذا تسامح، حيث جعل الثالث من الأقسام المختلف فيها وهو التواطؤ قسيما للأول، وهو كون اللفظ حقيقة في كل منهما.

ولا يصح ذلك متى يقيد الأول بالاشتراك اللفظي، وإلا فالمتواطئ قسم من الأول، إذ هو أيضا حقيقة في جزء، بأنه إن كان استعماله فيها من حيث وجود معناه فيها لا من حيث خصوصياتها.

وقوله: «**وَحْدَهُ**» منصوب على الحال، إما من فاعل «**اعْبُدُوا**»، أي: كونهم موحدين الله بالعبادة، أو من مفعوله، أي: حال كونه موحدا، أي: مفردا بالعبادة، وهذا أظهر.

وهو على الوجهين مؤول بالنكرة وإن كان بصورة المعرفة، لإضافته إلى الضمير.

وقد اختلف فيه، فذهب الخليل[١] وسيبويه إلى أنه اسم موضوع موضع

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، شيخ سيبويه، كان عبقريا ذكيا، غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس، وهو أول من استخرج علم العروض، من مؤلفاته كتاب العين الذي اشتهر به، توفي رحمه الله سنة ١٧٠هـ ـ ٧٨٦م، وقيل سنة ١٧٥هـ ـ ٧٩١م. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء (٤٢٩/٧ ـ ٤٣١)، ووفيات الأعيان (٢٤٤/٢ ـ ٢٤٨)، وبغية الوعاة (٥٥٧/١ ـ ٥٦٠).

المصدر الموضوع موضع المفعول، وكأنه قال إيحاد مصدر أوحده بكذا وإيحادًا بمعنى موحدا، وقيل: هو مصدر في موضع الحال على حذف الزوائد.

وقيل: مصدر لا فعل له.

وقيل: منصوب على الظرف كعند، فتقدير جاء زيد وحده، جاء على وحده، فحذف ونصب ظرفا وسمع جلسا وحديهما.

وقيل: ومصدر فعل موجود، حكى الأصمعي[1] وحد يحد.

وتتقوى الظرفية بجواز الإخبارية نحو: زيد وحده، أي: موضع التفرد، ومنعه الجمهور، وهو مسموع وسماعه يضعف التزام حاليته أو مصدريته.

وأجاز هشام هنا أن يكون خلفا عن فعل نصبه، نحو: زيد إقبالا وإدبارًا، أو سماه منصوبا على الخلاف للأول، فيحصل في وحده من نحو قولك: جاء زيد وحده، أي: في انتصابه على الظرف أو على الاسم الموضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، أو على المصدر الذي لم يوضع له فعل، أو على المصدر المتوهم حذف زوائده، أو على مصدر فعل مستعمل الأقوال المذكورة.

---

(١) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي الباهلي البصري، الإمام العلامة الحافظ، حجة الأدب ولسان العرب، روى كثيرا من أخبار العرب وأشعارها، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والشافعي، وله مؤلفات كثيرة في اللغة والأدب، منها: كتاب الإبل، وخلق الإنسان، والنبات، والأصمعيات، وشرح بعض الدواوين، توفي رحمه الله سنة ٢١٦هـ ـ ٨٣١م. له ترجمة في: تاريخ بغداد (١٠/٤١٠ ـ ٤٢٠)، وسير أعلام النبلاء (١٠/١٧٥ ـ ١٨١).

قوله: «**وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**»، روي بترك العطف، وروي بواو العطف، فالوصل على قصد تشريك الثانية للأولى في كونها مقولتين، وإن كانتا جزئي المقول بحيث لا تستقل كلّ منهما بمحمل إعراب وإنما تستحقه جملته.

أو لأن العطف هكذا وقع في كلام المحكي عنه وهو النبي صلى الله عليه وسلم، فحكاه أبو سفيان على ما وقع.

و«**شَيْئًا**» مفعول به لـ «**تُشْرِكُوا**» أو مفعول مطلق له، وهو أنكر النكرات الواقعة على الموجودات، فيعم جميعها بمجرد التنكير، فكيف وقد اجتمع معه مجيئه في سياق النفي.

والباء في «**بِهِ**» بمعنى «مع»، فكان المعنى: وقال لنا: ولا تشركوا مع الله في عبادتكم إياه شيئا من الأشياء، لا مَلَكاً، ولا إِنْساً، ولا جِنًّا، ولا حيواناً، ولا جمادًا، ولا غَرَضاً من الأغراض تطلبونه من غير الله بتلك العبادة، كالرياء ونحوه، وهذا على أن «**شَيْئًا**» مفعول به.

وإن كان مصدرا، أي: شيئا ما من الإشراك وإن قل فكذلك أيضا، لأنه يلزم من نفي الإشراك نفي المشرك، فينبغي جميع ما تقدم أيضا، بل هو في العموم أقوى، لأنه عقلي، وقد ذهب بعض الأصوليين إلى عدم قبوله التخصيص على ما هو مقرر في نحو «لا أكلت». وكون الباء في «**بِهِ**» للمصاحبة هو أظهر معانيها، وقد صرح بالمعية في نحو هذا، قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللـه إِلَهًا آخَرَ﴾[1].

---

(١) [سورة الذاريات: ٥١].

ويجوز كونها سببية، أي بسبب وحدانيته أو استحقاقه العبادة وحده.

أو يضمن لا تشرك لا تقس أو لا تعدل، فتكون كالتي للمقابلة، من معنى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]، وكونها للإلصاق فيه تكلف؛ أي: لا تلصقوا بنية عبادته غيرها.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: «إذا أمروا بعبادة الله وحده استلزم أن لا يشركوا به شيئا، فلم تفد الثانية إلا ما أفادت الأولى.

قلت: أما على رأي الغزالي[2] أن الأمر بالشيء معين ليس نهيا عن ضده ولا يقتضيه تضمنا، فواضح أنه لا بد منهما، ومثله ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[3]، ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[4]، أي: ما أمركم ﴿وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[5]، وأما نحو: ﴿وَاعْبُدُواْ اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا﴾[6] فليس مثله، لأنه لم يوصف بوحده.

وأما على رأي القاضي[7] ومتابعيه من أنه عين النهي عن ضده أو يتضمنه،

(١) [سورة الشورى: ١١].
(٢) انظر المستصفى في أصول الفقه (٦٥/١).
(٣) [سورة التحريم: ٦].
(٤) [سورة الحشر: ٧].
(٥) [سورة الحشر: ٧].
(٦) [سورة النساء: ٣٦].
(٧) أي: القاضي الباقلاني، وهو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني البغدادي، الإمام الفقيه الأصولي المتكلم، من كبار علماء الإسلام، أخذ عن ابن مجاهد والأبهري وابن أبي زيد وغيرهم، وعنه أئمة منهم أبو ذر الهروي وأبو عمران الفاسي والقاضي أبو محمد نصر، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة، وهو من كبار مالكية العراق، له مصنفات كثيرة منها: الإبانة، والتمهيد في العقيدة، والإرشاد، والمقنع كلاهما في أصول الفقه، ولد سنة ٣٣٨هـ ـ ٩٤٩م، وتوفي رحمه الله سنة ٤٠٣هـ ـ ١٠١٣م. له ترجمة في: تبيين كذب المفتري (ص: ٢١٧ ـ ٢٢٦)، وسير أعلام النبلاء (١٩٠/١٧ ـ ١٩٣)، وترتيب المدارك (٥٨٥/٤ ـ ٦٠٢)، ووفيات الأعيان (٢٦٩/٤ ـ ٢٧٠).

فقضية الأمر مطلقة، لأن الفعل المثبت لا يعم، ولأن المختار أن الأمر لا يدل على تكرار ولا مرة، والمطلق يكفي في الخروج عن عهدته فعله مرة، فجاءت الثانية لإفادة تكرر ذلك ودوامه ونفي ما سواه على أبلغ وجه، لأن النهي يقتضي الفور التكرار المستلزم للدوام.

ولو سلّم دوام الأولى بناء على اقتضاء الأمر الفور والتكرار، وعلى صحة قول القاضي، لدلت على نفي الإشراك بالتضمن ودلالة المطابقة أولى، لاسيما في المقام الأول في الدعاء إلى الوحدانية المنكر غاية الإنكار عند المخاطبين، لما ألفوه قديما حتى قالوا منكرين ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[1]، فهذا مقام إطناب خليق بالمطابقة والتضمن والالتزام والدلائل العقلية والنقلية». انتهى

وأما رواية إسقاطها اختصارا ولأن بين الجملتين كمال الاتصال، فوجب الفصل بينهما.

---

(١) [سورة ص: ٥].

ويتقرر هنا وجوهه التي عليها البيانيون، لكن بناء على اقتضاء الأولى العموم والدوام بما مرّ الآن في كلام الشيخ أبي عبد الله بن مرزوق رحمه الله.

وقرّر هاهنا بأن قال: لما كان أول ما طرق أسماع منكري الوحدانية توحيد الله بالعبادة واستعظام أن يؤمروا به يوهم أنه مما يرمي به جزافا تجوز أو غلطا.

فقيل: نعم لا تشركوا به شيئا البتة، وزان زيد نفسه، ونحو[1] ﴿لَّا رَيْبَ فِيهَ﴾ بعد ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[2].

أو لما استعظموا سماع ذلك كرر عليهم وزان زيد إغاظة لهم وصدعا بالحق ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾[3] ونحو: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[4].

أو لأن الثانية[5] لما كانت غير وافية بالمراد أو كغير الوافية والثانية أبين، والمقام يقتضي الاعتناء بالبيان وتعظيم المطلوب أتبعت بها وزان أعجبني زيد وجهه، لدخول الثانية في الأولى، ونحوه ﴿الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ الآية[6].

أو إظهاراً لزيادة كراهة الشرك الذي دلَّت الأولى على أصل كراهيته، والثانية

(١) انظر مختصر المعاني للتفتازاني (ص: ١٤٠).

(٢) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ [سورة البقرة: ٢]

(٣) [سورة الحجر: ٩٤].

(٤) [سورة البقرة: ٢].

(٥) في هامش (خ) لعلى الأولى.

(٦) من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ {١٣٢/٢٦} أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ {١٣٣/٢٦} وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [سورة الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤]

أوفى به، وزان «أعجبتني الدار حسنها» ونحوه، وهو شديد المطابقة في التمثيل:

أَقُــولُ لَــهُ ارْحَــلْ لَا تُقــيَمَنَّ عِنْــدَنَا وَإِلَّا فَكُــنْ فِي السِّرِّ والجَهْــرِ مُسْــلِما[1]

أو بيانا لمعنى التوحيد في الأولى لخفائه فيها، وزان عمر في قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر، ونحو ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ...﴾ الآية[2].

وفي هذا دليل على أن أول الواجبات معرفة المعبود جل وعلا، وأنه واحد لا شريك له.

قوله: «**وَاتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ**» أظهر المحامل فيه أن المراد: اتركوا جميع ما يقول آباؤكم من الشرائع التي شرعوها لأنفسهم ولم يرد بها شرع، سواء تعلقت بأصول التوحيد كالإهلال بالذبائح لغير الله، وما يزيدونه في التلبية بعد لا شريك لك من قولهم: «إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك»، ونحو ذلك، أو تعلقت بالفروع كالبحيرة[3] والسائبة والوصيلة والحام[4] ونحوها، ولا تتلقوا

---

(١) قال العباسي في معاهدة التنصيص (١/٢٧٨): «البيت من الطويل، ولا أعرف قائله، وكذلك ذكر العيني في شواهده».

(٢) من قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾. [سورة طه: ١٢٠].

(٣) قال الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ الله مِن بَحِيرَةٍ وَلاَ سَآئِبَةٍ وَلاَ وَصِيلَةٍ وَلاَ حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى الله الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٣]

(٤) روى البخاري في صحيحه واللفظ له (٢/٤٢٢ رقم: ٤٦٢٣)، ومسلم (٤/٢١٩٢ رقم: ٢٨٥٦) عن سعيد بن المسيب قال: «الْبَحِيرَةُ الَّتِي يُمْنَعُ دَرُّهَا لِلطَّوَاغِيتِ فَلاَ يَحْلُبُهَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ. وَالسَّائِبَةُ كَانُوا يُسَيِّبُونَهَا لآلِهَتِهِمْ لاَ يُحْمَلُ عَلَيْهَا شَيْءٌ. قَالَ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ الْخُزَاعِيَّ يَجُرُّ قُصْبَهُ فِي النَّارِ، كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ». وَالْوَصِيلَةُ النَّاقَةُ الْبِكْرُ تُبَكِّرُ فِي أَوَّلِ نِتَاجِ الإِبِلِ ثُمَّ تُثَنِّى بَعْدُ بِأُنْثَى، وَكَانُوا يُسَيِّبُونَهُمْ لِطَوَاغِيتِهِمْ إِنْ وَصَلَتْ إِحْدَاهُمَا بِالأُخْرَى لَيْسَ بَيْنَهُمَا ذَكَرٌ. وَالْحَامُ فَحْلُ الإِبِلِ يَضْرِبُ الضِّرَابَ الْمَعْدُودَ، فَإِذَا قَضَى ضِرَابَهُ وَدَعُوهُ لِلطَّوَاغِيتِ، وَأَعْفَوْهُ مِنَ الْحَمْلِ فَلَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَسَمَّوْهُ الْحَامِيَ».

الأحكام إلا من الشرع، ومن شرع مع الله فلم يوحده بالعبادة، فتكون هذه الجملة على هذا من عطف العام على الخاص عقد وضابط للتوحيد.

ويحتمل أن تكون تأكيدا لما تقدم، وأن الذي يقوله آباؤكم هو الشرك بالله فإنهم عبدة أوثان، ويبعد هذا الوجه بأن الأصل التأسيس والتخصيص بما ذكر لا دليل عليه.

قال الشيخ أبو عبد الله بن مرزوق رحمه الله ورضي عنه: «ويتأيد هذا الوجه بقول هرقل: «**وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الأَوْثَانِ**»، فأشار إلى ما تضمنه قول آبائهم.

لا يقال: فهم ذلك من قوله: «**وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**»، لأنه قد صرح به، وهو معنى دعوى التأكيد، وعلى هذا يكون عدوله صلى الله عليه وسلم التصريح بالنهي عن عبادة الأوثان لما ذكره كراهة منه، وقد بغضت إليه في صغره، أو تلطفا في مخاطبة عابديها لاستعظامهم سماع رفضها، أو للأمرين.

ويؤيده أيضا أن أبا سفيان لما شرع في الإخبار بأمره بالفروع كرّر العامل فقال: «**يَأْمُرُنَا بِالصَّلاَةِ**»، فدل أن جميع ما قبله للتوحيد ونفي الشرك والشريك.

وإنما حسن موقع هذا التوكيد هنا لأنهم بصدد أن يعتذروا بتقليد آبائهم، فقيل لهم: اتركوا ذلك، فإن مشقة تركه أسهل عليكم من عذاب الدنيا وعذاب الآخرة، ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ...﴾ الآية[1]، و﴿لاَ تَتَّخِذُواْ آبَاءكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاء...﴾ الآية[2]، و﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا...﴾ الآية[3]»، انتهى.

قلت: قول هرقل لا يقدح في حمل تلك الجملة على العموم، لأن عبادة الأوثان بعض ما دخل فيها قطعا، فصح لهرقل أن يفهمه منه، وخصه بالذكر لـ ....أمره في أصول التوحيد، أو لأنه الذي تحقق تناول اللفظ له.

أو لأن غيره من مختلقاتهم في الفروع كثير يعسر التعرض لتفصيله.

ثم سأل الشيخ أبو عبد الله بن مرزوق فقال: فإن قلت: كان المناسب على هذا التقرير يعني تقرير التوكيد في جملة «**اتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ**» تقديم هذه الجملة على ما قبلها، لأنها تخلية وما قبلها تحلية؟

قلت: أجل لكن خوطبوا بما لا يأنف ويذعن إليه سليم الفطرة وهو

---

(١) من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ الله وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ الله بِأَمْرِهِ وَالله لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [سورة التوبة: ٢٤].

(٢) من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ آبَاءكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاء إَنِ اسْتَحَبُّواْ الْكُفْرَ عَلَى الإِيمَانِ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [سورة التوبة: ٩].

(٣) من قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ الله وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [سورة المجادلة: ٣٢].

توحيد الله تعالى الذي لا عوض منه، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّه﴾[1]، ليسهل عليهم ترك ما يستعظمونه في جنبه، ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ ...﴾الآية[2].

قلت: إفراده سبحانه وتعالى بالعبادة مع اتخاذ شريك له من وثن أو غيره، فإذن ما قدم من قوله: «**اعْبُدُوا اللّه** وَحْدَهُ» قد جمع بين التحلية والتخلية، ولهذا قيل: إن قوله: «**وَاتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ**» كالفذلكة لما قبلها، أي: إذا وحدتم فقد تركتم قول آبائكم الذي كان حجابا بينكم وبين الحق.

وفيه مع هذا حسن ملاطفة بالتنبيه على عذرهم في مخالفة الحق، وهو القدوة بالآباء المعهود تضليلهم للأبناء، «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ...** » الحديث[3].

وقيل: المعنى في «**اتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ**» من الاعتذار عن عبادة غير الله من كونه إنما وهو وسيلة إلى الله، ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا

(١) [سورة لقمان: ٢٥، سورة الزمر: ٣٨].

(٢) من قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّه وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّه﴾ [سورة آل عمران: ٦٤].

(٣) أخرجه البخاري واللفظ له [كتاب الجنائز/باب ما قيل في أولاد المشركين] (٣٠٣/١ رقم: ١٣٨٥) ومسلم [كتاب القدر/باب معنى كل مولود يولد على الفطرة] (٢٠٤٧/٤ رقم: ٢٦٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم : «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَثَلِ الْبَهِيمَةِ تُنْتَجُ الْبَهِيمَةَ؛ هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءَ».

لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللـه زُلْفَى ﴾[1].

وقيل: المعنى اتركوا ما يقول آباؤكم في تلبيتهم بعد لا شريك لك: هو لك تملكه وما ملك، أي: اقتصروا على شريك ولا تزيد والاستثناء.

قوله: «وَ**كَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا**»، فيه حذف مضاف، أي: في أفضله وأكرمه، أو حذف الصفة، أي: في نسب قومها الأفضل والأكرم، وإنما حذف ذلك مبالغة في تعظيم نسبهم صلوات اللـه عليهم، حتى كان نسب غيرهم من سائر أنساب قومهم بالنسبة إلى نسبهم كلا نسب، أو لأن ذلك النسب لشرفه لكل من القوم يمت إليه فجعله كأنه في الحقيقة نسبهم لا غير.

وإنما بعثوا من أكرم الأنساب لما أجرى اللـه به العادة من اتصاف ذوي الأنساب بمكارم الأخلاق ونزاهتهم عن رذائل الأمور، فكان ذلك أبعد لهم عن اتهامهم بانتحال الكذب فيما يأتون به.

وأيضا فمن التحسينات التي جاء بها الشرع أن المناصب الشريفة لا يتولاها إلا الكُمَّل، ومنه سلب العبد أهلية الشهادة، ولما كانت مرتبة النبوة لا أشرف منها زيد في كمالات أصحابها على حسبها، **ولأن** الرسل أيضا لما كانوا متبوعين وقدوة للخلق جعلوا على أكمل حالة في خَلْقِهم وخُلُقِهم وفي نسبهم وسائر أحوالهم، حتى تذعن النفوس لأقوالهم ولا تجد طعنا يقدح في كمالهم.

---

(١) [سورة الزمر: ٣].

وقريب من هذا المعنى ما استحب أهل المذهب في القاضي أن يكون معروف النسب مليًّا[1].

هذا، ولو اقتصر على تتبع أوصافهم في أنفسهم ومعرفتها لكان كافيا في القطع بنزاهتهم عن اختلاق الكذب في كل ما أتوا به، فكيف وقد أيّدهم الله مع ذلك بخوارق عجز الخلق عن معارضتها، وآيات لا تقدر العقول على الإحاطة بالقليل من بحورها، هذا كله رحمة من مولانا جل وعلا، ونعمة جسيمة لا يقدر على شكرها في إبانة صدق رسله لا سيما نبينا صلوات الله وسلامه عليه وعلى جميعهم بأدلة كثيرة عظيمة كاد الإيمان معها أن يكون ضروريا، لكن ﴿مَن يُضْلِلِ الله فَلاَ هَادِيَ لَهُ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلآئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ إِلاَّ أَن يَشَاء الله وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾[3].

فالحمد لله الذي ألهمنا لما لا قوة لنا عليه من قبل أنفسنا من الإيمان بما يجب به الإيمان، ومَنَّ علينا بنعم عظيمة نعجز عن شكرها فيما عليه أهل الضلالة والخسران.

قوله: «**فَذَكَرْتَ أَنَّ ضُعَفَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ**»، يعني: لأن أشراف الناس وأصحاب الرياسات الدنيوية يأنفون من رفعه غيرهم عليهم، ويحاولون إخماله بغاية الإمكان لتخلص لهم رياستهم، ويستبدوا بالشرف في زعمهم، فصار

(١) انظر الذخيرة للقرافي (١٠/١٧)، وشرح ميارة على تحفة الحكام (١/١٣).
(٢) [سورة الأعراف: ١٨٦].
(٣) [سورة الأعراف: ١١١].

حجاب الكبر الذي رسخ في نفوسهم مانعا لهم من النظر المؤدي إلى معرفة الحق، وإن عرفوه منعهم من الإذعان له، ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾[2] ﴿ اولئك اللذين اشتَروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة﴾[3].

قوله: «**فَقُلْتُ لَوْ كان أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ، لَقُلْتُ: رَجُلٌ يَأْتَسِي**»، أي يقتدي، من الأُسوة بضم الهمزة وكسرها، ويروى «**يَتَأَسَّى**» يتفعّل، أي: يتكلف، أو يصير، أو يتلبس بالمسمى، أو غير ذلك من معاني تفعَّل.

وقوله: «**رَجُل**» خبر لمحذوف، أي: هو رجل، و«**يَأْتَسِي**» صفته، أو هو الخبر و«**رَجُل**» موطئ له ولا يكون مبتدأ إذ هو مسوغ، إلا أن يقصد بتنكيره الإبهام، أي رجل من جملة الرجال لا خصوصية له، فلا يعبأ بها، والنوعية على حذف الصفة، أي رجل مماثل في الدعوى لمن سبقه فيها.

وإنما قال هنا: «**قُلْتُ**»، وكذا في الفصل بعده يليه، ولم يقله في سائر الفصول بعده، لأنهما مما يدرك بالفكر والنظر، وما سواهما إنما يدرك بالتوقيف.

في قوله: «**قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ**» كالقول في «**رَجُل يَأْتَسِى**».

قال ابن بطال: «فيه أن الإمام الكاشف وجهه في الإمامة، وكل من حاول مطلبا

(١) [سورة القصص: ٨٣].
(٢) [سورة الأعراف: ١٤٦].
(٣) [سورة البقرة: ١٧٥].

عظيما، إذا لم يتأس بأحد تقدمه من أهله ولا طلب رياسة سلفت كان أبعد للمظنة به وأبـرأ لساحته»[1]. انتهى

قال بعض الشيوخ: إنما يصح هذا إذا كان لهذا الطالب ما يشهد له باستحقاقه مـا طلـب، وإلا كان ذلك دليلا على حمقه.

فإن قلت: كيف ينفي أبو سفيان رياسة الملك عن آبائه صلى اللـه عليه وسلم، ويسكت القوم عن تكذيبه وقد علم جميعهم وغيرهم أن الرياسة لم تـزل في آبائـه صـلى اللــه عليـه وسلم خلفا عن سلف، وإليهم كانت قريش ترجع في الأمور العظـام، كحـديث عبـد المطلـب مع أبرهة والاستسقاء وغيرهم، ولا يجحدون أنهم ساداتهم، فإذا جاز إخفاء هذه مع شـهرتها فكيف يقع الوثوق بالصدق في غيرها؟

أجيب: بأن الثابت لهم المكبرة والمشيخة والتعظيم، وأما الملك وهو الاستبداد بـالأمر عـن كل أحد وجرّ الجيوش على عادة الملوك فلا، وكيف وقد قاسمهم بنو أعمامهم وظائف الحـرم إلى هلم.

ثم ما كان لآبائه من هذا الأمر لا يفوته صـلى اللــه عليـه وسـلم لـو أراده ولا يحتاج فيه إلى تكلف دعوى النبوة، وقد كانوا بأجمعهم يعظمونه صلى اللـه عليه وسلم في صغره تعظيما لم يعظموا به مثله، بل قـالوا لـه بعـد دعـوى النبـوة: «**إِنْ شِئْتَ مَلَّكْنَاكَ عَلَيْنَا، وَجَمَعْنَا لَكَ مِـنَ الـذَّهَبِ وَالفِضَّـةِ مَـا تُرِيـدُ، وَزَوَّجْنَـاكَ مَـنْ تُحِبُّ**»، وهو يقول لهم: «**لَوْ وَضَعْتُمُ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ فِي كَفِّي، مَا تَرَكْتُ مَـا أَمَـرَنِي**

(١) شرح صحيح البخاري (١/٤٥).

بِهِ رَبِّي مِنْ هَذَا الأَمْرِ أَوْ أَمُوتُ»[1].

وأما ضعفاؤهم الذين لا تتكبر نفوسهم عن اتباع الحق حيث ما رأوه ولا يجد الشيطان السبيل إلى نفخ الكبر في أنفسهم، فهم متبعون للحق حيث سمعوه لا مانع لهم من فهمه والإذعان[2] له حيث ما ظهر، وهذا شأن الضعفاء المسارعة إلى خصال الخير والتقدم فيها كالعلم ونحوه، وفي الآخرة أيضا يتقدمون إلى دار النعيم قبل غيرهم.

وهذا الذي ذكره أبو سفيان من اتباع الضعفاء له صلى الله عليه وسلم، وإنما بحسب الغالب والكثير، وإلا فقد اتبعه أشراف وسادات للناس في الجاهلية والإسلام، كأبي بكر الصديق، وعمر الفاروق، وحمزة أسد الله رضي الله عن جميعهم، نفعنا بمحبتهم.

ولهذا استشكله بعضهم وقال: كيف ينفي الشرف عن حمزة وعن الأئمة الأربعة وباقي العشرة وهم صميم قريش وسادتها، وكلهم يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في الأجداد وعن كثير غيرهم من سادات قريش المهاجرين ومن سادات الأنصار رضي الله عن جميعهم، وكيف سكت أصحابه عن تكذيبه، وإلا فإن كان الشرف للنسب فقد بان شرف نسب من آمن، وإن كان بالمال فقد كان فيهم أهل الثروة كأبي بكر وعثمان وابن عوف حينئذ وقبله، وإن كان بالشجاعة

---

(١) انظر الروض الأنف (٦/٢)، والسيرة النبوية لابن كثير (٤٧٤/١)، والسيرة الحلبية (٤٦٢/١).

(٢) في (خ): ولا إذعان له

والنجدة فحمزة وعلي وعمر المدعو أن يعز به الإيمان وغيرهم من المهاجرين والأنصار، كلهم أسود لا يخفى مكانهم من الشجاعة حتى فرض عليهم أولا مقاومة الواحد عشرة؟

لا يقال: إنما عني في أول أمره، لأن هذه المحاور كانت في الهدنة وهي بعد بدر وأحد، وقد سمي في الصحيح وغيره من حضرهما من سادات قريش والأنصار، وقد سأله عن الحرب بينهما وقال: إنه سجال، وكيف يساجل الأسافل والأشراف عادة ويطرحون جيفهم في القليب، وحين طلبوا المبارزة في بدر ولم يرضوا إلا الأنصار فخرج بنو عمهم، وقالوا: أكفاء كرام.

وأجاب بأنه أراد بالأشراف هنا أهل النخوة والتكبر منهم لا كل شريف، حتى لا يرد مثل أبي بكر وعمر ممن أسلم قبل هذا السؤال، لما فيهم من التواضع والضعف من خوف الله تعالى والرحمة والاستكانة ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[(١)]، وقد جاء أن «**صِفَة أَهْلِ الجَنَّةِ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ، وَصِفَة أَهْلِ النَّارِ كُلُّ جَبَّارٍ جَوّاظٍ جَعْظَرِي**»[(٢)].

---

(١) من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي الله بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ الله وَلاَ يَخَافُونَ لَوْمَةَ لآئِمٍ﴾. [سورة المائدة: ٥٤].

(٢) أخرج نحوه البخاري [كتاب تفسير القرآن/باب {عتل بعد ذلك زنيم}] (٥١٨/٢ رقم: ٤٩١٨)، ومسلم [كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها/باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء] (٢١٩٠/٤ رقم: ٢٨٥٣)، ولفظ البخاري عن حَارِثَةَ بن وَهْبٍ الْخُزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ، كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى الله لَأَبَرَّهُ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ، كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ».

وأجاب بعض الشيوخ أن أبا سفيان متى تمكن من إخفاء الكذب بالتنقيص في ظاهر لفظ أتى به، وهذا منه لأن هرقل لما أراد سؤاله بين الشرفاء والضعفاء، انتهز الفرصة في ذلك وأجاب بالضعفاء مريدا به السفهاء، وأطلقها هرقل وأراد به المعنى الآخر اللائق بالمؤمنين المسارعين لاتباع الرسل، ومن هنا لا يكذب لأن اللفظ موجه ظن الانتفاع به في مقصده من التنقيص فخابه ظنه.

وقوله في الضعفاء: «**وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ**» صيغة حصر لتعريف المسندين، والظاهر أنه قصر قلب ردا لاعتقاد الكفار أن أتباع الرسل إنما هم الشرفاء.

ويحتمل الإفراد، إذ لا يبعد اعتقادهم الاشتراك، فالحال بعد تقرر النبوءة، وإنما هذا السؤال عن حال ابتداء الدعوى.

فالمعنى على الأول الضعفاء هم الأتباع لا غيرهم، ويشبه تقرير الزمخشري في ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[1]، وعلى الثاني وحدهم أو خاصة.

وأما قصر التعيين فبعيد هنا، إذ لم يترددوا في أيهما هو التابع، وهذا القصر من قصر الموصوف على الصفة باعتبار الإتباع خاصة نحو: ﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ﴾[2].

وما استدل به هرقل قبل هذا من أن من لا يكذب على الناس لا يكذب

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلاً لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وعلاماتٍ وبالنجمِ هم يهتدونْ﴾ [سورة النحل: ١٥ ـ ١٦].

(٢) [سورة هود: ١٢].

على الـلـه، لعله في أكثر عادة السادة ذوي الهمم العالية ولا سيما العالمون بالعظمة الإلهية، وإلا فلا تلازم بينهما، وربما يتخذ الخسيس ترك الكذب على الناس مـن ذريعـة لقبـول كذبـه على الـلـه، كما يؤثر عن أهل البدع من إظهار الـورع والزهـد اصـطياداً للنـاس أن يتبعـوهم على بدعتهم، وكثير ممن أظهر الصلاح وكذب في أحاديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم، كـما ذكر المحدثون، فغاية استدلاله هذا أن يكون من الخطابيات.

فإن قلت: قد يكون الموجب لمبادرة الضعفاء بالاتبـاع التوصـل برياسـة متبـوعهم إلى مـا فاتهم من الأغراض الدنيوية لا فهم الحق وظهوره، ولهذا لم تقبل شهادة السؤال إلا في التافـه لحصول الريبة فيما له قدر وبال، وأين مقدار الدنيا بأجمعها من عشر معشار النبوة.

قلت: كلامنا في متبوع دعا إلى عبادة الـلـه سبحانه وحده، وتقصير الأمل ورفـض الأغراض الدنيوية كلها رغبة في الآخرة وما عند الـلـه تعالى، وبذل الأنفس والأمـوال في ذات الـلـه جل وعلا ﴿إِنَّ الـلـه اشْتَرَى مِـنَ الْمُـؤْمِنِينَ أَنفُسَـهُمْ وَأَمْـوَالَهُم ﴾[1]، فما دعـا إليـه وشرعـه مـع الـدنيا وأغراضـها عـلى طـرفي نقـيض ﴿مَـن كَـانَ يُرِيـدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِـهِ وَمَـن كَـانَ يُرِيـدُ حَـرْثَ الـدُّنْيَا نُؤْتِـهِ مِنْهَـا وَمَـا لَـهُ فِي

(١) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الـلـه اشْتَرَى مِـنَ الْمُـؤْمِنِينَ أَنفُسَـهُمْ وَأَمْـوَالَهُم بِـأَنَّ لَهُـمُ الجَنَّـةَ﴾ [سـورة التوبـة: ١١١].

الْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾(1).

وإن شئت أن تعرف ذلك وتتيقَّنه عن يقين فتأمل ما قاساه ضعفاء المؤمنين في مبدإ الأمر كبلال وصهيب وغيرهما، ومع ذلك لم يضعف لهم إيمان ولم يتزلزل لهم يقـين، بـل زادوا قـوة فيه.

وتأمل حال الصحابة رضوان الـلـه عليهم في زهدهم في الدنيا وعدم الالتفات إليهـا أصـلا مع التمكن منها، وهجرهم في الحق آباءهم وأبناءهم وسـائر قـرابتهم، وكيـف لا يخـافون في الـلـه لومة لائم، ورحمتهم العظمى وتواضعهم للفقراء والمساكين، وشدتهم على أهل الفساد وغلظتهم على الكافرين، وكيف كان حرصهم على بذل الأنفس والأموال في ذات الـلـه تعـالى، لا يأنسون إلا بما فيه رضا الـلـه سبحانه، طائشي القلوب خوفـا وشـوقا إلى ربهـم جـل وعـلا، كأنهم في الدنيا على جناح سفر لا تختلف أحوالهم الزكية في حال غضب أو رضا، ولا في حـال عدم أو غنى، لا همة لهم في أحسن ملبس أو مأكول أو سكنى، هذا بعض أحوالهم مما نقـل بالتواتر وعلم بالضرورة.

أترى هؤلاء القوم قصدوا في اتباعهم غرضا من الأغراض الدنيوية وهم يفـرون منهـا بعـد التمكن أشد الفرار، وإنما يتنافسون فيما يقرب إلى رضوان مليكهم وما يوجب لهـم الترقـي في منازل المقربين والأبرار؟

كـلا والـلــه، إن القـوم أضـاءت في قلـوبهم أنـوار الحـق عـن مشـاهدة شـمس النبـوة،

---

(1) [سورة الشورى: ٢٠].

فافتضح لهم عوار الدنيا وانكشف بَهْرَجُها الزائل، وصارت الشياطين تفر بخدعها أمامهم، وتزهق البدع والأباطيل لحضرتهم، بل واذكر وصفهم الشريف الكامل.

قوله: «**فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ**».

لعله اطلع في الكتب الماضية أن دين النبي صلى الله عليه وسلم لا بد أن يكمل بظهوره على الدين كله، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[1]، فيكون معنى «**يَتِمَّ**» يظهر على الدين كله، لا أن من لازم الإيمان بكل نبي أن يتزايد متبوعه[2]، ثم مفهوم الغاية يقتضي أنه إذا تَمَّ لا يزدادون.

فيحتمل أن يريد: بل يقف عندهم، فإن مات أحدهم ولد خلفه.

ويحتمل أن يريد: فيأخذون في النقص حتى لا يبقى منهم أحد.

ويحتمل أن يريد بقوله: «**حَتَّى يَتِمَّ**» انقراض الدنيا وقيام القيامة، فلا مفهوم للغاية حينئذ.

والثاني من هذه الاحتمالات أظهر لقوله صلى الله عليه وسلم : «**بَدَأَ الإِسْلاَمُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ...**»[3]، «**لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لاَ يَبْقَى عَلَى الأَرْضِ مَنْ**

(١) [سورة التوبة: ٣٣، سورة الصف: ٩].

(٢) كذا في (خ) ولعل الصواب (متّبعوه) والله أعلم

(٣) أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه في [كتاب الإيمان/باب بيان أن الإسلام بدأ غريبا وأنه سيعود غريبا] (١٣٠/١ رقم: ١٤٥).

يَقُولُ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ الـلـه»[1]، فيحتمل، و«**لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِـي...**»[2] مقـوٍّ للمختـار، ولذا بكى عمر أو غيره عند نـزول ﴿الْيَـوْمَ أَكْمَلْـتُ...﴾ الآيـة[3]، وقـال: «لـيس بعـد الكمال إلا النقصان»[4]، وأقوى أسباب نقصه أو هو كلها نقصـان أهلـه وناصريـه «**إِنَّ الـلـه لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ...**» الحـديث[5]. وأيـن عـدد أهـل الإيمـان في زمننـا هـذا أواخـر

(١) أخرجه الإمام أحمد في [باقي مسند المكثرين] (٢٦٨/٣ رقم: ١٣٨٦٠)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٥٤٠/٤ رقم: ٨٥١٢) عَنْ أَنَسٍ رضي الـلـه عنه قال: قال رسـول الـلــه صلى الـلــه عليـه وسـلم : «لَا تَقُـومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا الـلـه». وأخرج مسلم نحوه في [كتاب الإيمان/باب ذهاب الإيمـان آخـر الزمان] (١٣١/١ رقم: ١٤٨) عَنْ أَنَسٍ رضي الـلـه عنه أَنَّ رَسُولَ الـلـه صلى الـلـه عليه وسـلم قَـالَ: «لَا تَقُـومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: الـلـه الـلـه».

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري في [كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة/باب قول النبي صلى الـلــه عليـه وسـلم : «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ»] (٤٣١/٣ رقم: ٧٣١١)، ومسلم في [كتاب الإمـارة/بـاب قولـه: «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ... »] (١٥٢٣/٣ رقم: ١٩٢١)، ولفظ البخاري عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الـلـه عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم قَالَ: «لَا يَزَالُ طَائِفَـةٌ مِـنْ أُمَّتِـي ظَـاهِرِينَ حَتَّـى يَـأْتِيَهُمْ أَمْـرُ الـلـه وَهُمْ ظَاهِرُونَ».

(٣) من قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾ [سورة المائـدة: ٣].

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٨٨/٧ رقـم: ٣٤٤٠٨)، وابـن جريـر الطبري في التفسـير (٥١٩/٩)، وقـال ابـن كثـير في السيرة النبوية (٤٢٧/٤): «وروينا من طريق جيد أن عمر بن الخطاب حين نزلت هذه الآيـة بـكى، فقيـل: مـا يبكيك؟ فقال: إنه ليس بعد الكمال إلا النقصان».

(٥) متفق عليه. أخرجه البخاري [كتاب العلم/باب كيـف يقـبض العلـم] (٣٦/١ رقـم: ١٠٠)، ومسـلم في [كتـاب العلم/باب رفع العلم وقبضه وظهور الدجال] (٢٠٥٨/٤ رقـم: ٢٦٧٣) ولفـظ البخـاري عَـنْ عَبْـدِ الـلــه بْـنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الـلـه عنهما قَالَ: سَـمِعْتُ رَسُـولَ الـلــه ﷺ يَقُـولُ: «إِنَّ الـلــه لَا يَقْـبِضُ الْعِلْـمَ انْتِزَاعًـا يَنْتَزِعُهُ مِنْ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

القرن التاسع من عددهم فيما مضى، ختم الـلـه لنا بخاتمة السُّعداء.

لا يقال تشبيه هرقل إن حمل على حقيقته يقتضي مساواة عدم أمم الأنبياء لهذه الأمة واستواءهم فيما بينهم، وليس كذلك، وهذه الأمة أكثر الأمم.

لأنا نقول: الازدياد أمر نسبي، وكذلك التمام، فزيادة كل أمة وتمامها بحسب ما أعطيت، وهذا مما يرجح المختار.

ولو أراد هرقل بقوله: «**حَتَّى يَتِمَّ**»: «حتى تقوم الساعة» للزم بقاء الشرائع كلها إلى يوم القيامة، وهو باطل، لنسخ هذه الشريعة ما سواها، لاسيما إن قيل: الإيمان قول وعمل كمذهب السلف.

وقال ابن بطال: «زيادتهم دليل على صحة النبوة، لأنهم يرون الحق كل يوم يتجرد ويتبين لهم فيدخل فيه كل يوم طائفة»[1]. انتهى

قلت: يعني والباطل على ضد ذلك.

وإن قيل: بديهة الشهوة تحمل على ذلك، فإنه لابد وأن يفتضح مع طول الزمان، كما افتضح مسيلمة الكذاب والأسود العنسي وغيرهما من مدعي النبوة، فهم في زيادة ضعف كل يوم.

(١) شرح صحيح البخاري (٤٦/١).

والتحقيق ـ والـلـه أعلم ـ ما قدمناه، إذ كثيرا ما يحمل الحق لغلبة الشر وأهله، وإن كان الحق في نفسه لا يزال قويا من جهة حجيته، ولا يمكن أن يعرض فيه خلل أو نقص.

قوله: «**وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ الْقُلُوبَ**»، يـروى بنصـب بشاشـته مضـافا إلى القلوب، وبرفعه على الفاعلية مضافا إلى ضمير الإيمان ونصب القلوب على المفعولية.

وأصل البشاشة: اللطف والإقبال على الرجل بطلاقة وجه، يقال: بششت بشا وبشاشة وقد تبششت عن صاحب العين، فبشاشة الإيمان على هذا: فرح قلب المؤمن به وسروره، فمعنى «**حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ الْقُلُوبَ**...» إلى آخره: أن الإيمان حين يحصل أنسه والسرور به في القلب، وذلك بتمكّن المعرفة به في النفس لا يتصور حينئذ من صاحبه الرجوع عنه بغضا منه فيه ولو نشر بالمناشر، لاستتارة الباطن به، فيتجافى عن دار الغرور وينيب إلى دار الخلود، ويرى الموت والآخرة قد حضرت، فلا يهمّه شيء من أمر الدنيا الفانية عن قريب، ولا يتزلزل إيمانهم من أهوالها وإن عظم؛ إذ لم يطلب الراحة فيها ولا اتخذها وطنا، ولا يتخذها وطنا كل لبيب، فانظر إلى سحرة فرعون لما خالط بشاشة الإيمان قلوبهم وأوعدهم فرعون على ذلك بما أوعد قالوا غير مكترثين بإيعاده، ومبتهجين بما من به عليهم مولاهم بالتقريب إليه بنور المعرفة والإيمان بعد إبعاده: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُون

{٥٠} إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَن كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]، وقالوا في آية أخرى: ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءتْنَا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴾[2]، وفي طه ﴿ قَالُوا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا {٧٢/٢٠} إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾[3].

اللهم ثبت المعرفة في قلوبنا، واختم لنا ولأحبتنا بما ختمت به لأوليائك يا أرحم الراحمين.

ويحتمل أن يريد ببشاشة الإيمان أثرَه وحسنَه، من قولهم رأى عليه بشاشة العروس، أي أثرَه وحُسنَه، ويكون من باب الاستعارة بالكناية، شبه الإيمان بشخص مقبل ببشاشة، والجامع سهولة الانقياد والتمكّن بسهولة من نيل الفوائد والأغراض، لحصول الطمأنينة برسوخ المعرفة التي لا يحوم حولها تكريرات القوادح والاعتراض، وأضاف إلى الإيمان لازم الشخص المقبل وهو البشاشة على سبيل الاستعارة التخييلية.

هذا على أن بشاشة فاعل مضاف لضمير الإيمان، وإسناد «**تُخَالِطُ**» إلى بشاشة

(١) [سورة الشعراء: ٥٠ ـ ٥١].
(٢) [سورة الأعراف: ١٢٦].
(٣) [سورة طه: ٧٣ ـ ٧٤].

القلوب من الإسناد المجازي، يقرب من ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[1]، أو من عكس التشبيه للمبالغة نحو: [الكامل]

وَبَدَا الصَّبَاحُ................ .... البيت[2].

كأن الإيمان يجازي محبه، والمتعلق هو بقلبه بملازمته له أكثر مما لازمه هو، وأما على رفع القلوب فهو كالذي قبله وإسناده كـ «نهر جار».

وأما على نصب بشاشة مضافا إلى القلوب وجعل فاعل «**تُخَالِطُ**» «**الإِيمَانُ**»، فلك أن تجعله من باب الإسناد المجازي الذي طرفاه مجازان مرسلان، وحقيقته حقيقة خفية كما في «سَرَّتْنِي رُؤْيَتُكَ»، فكنّى بالبشاشة عن لازمها من المحبة والاستحلاء والفرح والسرور، وبمخالطة الإيمان عن تعلق ذلك به ومجامعته له، وإذا خالط تلك الأشياء وهي قائمة بالقلوب فقد خالط القلوب.

والمعنى: وكذلك الإيمان، أي لا يرتد صاحبه لسخطه أو ساخطا له حين يخالط استحلاء القلوب له وفرحها وسرورها.

ولك أن تجعله من باب الاستعارة بالكناية، بأن تشبه القلوب برجل لم يذكر،

---

(١) [سورة الحاقة: ٢١، سورة القارعة: ٧].

(٢) البيت لمحمد بن وهيب يمدح بها الخليفة المأمون، انظر الأغاني (٩٥/١٩)، ونهاية الأرب في فنون الأدب (٤٢/٧)، ومعاهدة التنصيص (٥٧/٢)، وتمامه:

وَبَدا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَه ... وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

وذكرت من صفاته البشاشة التي أضفتها للقلوب.

قال بعضهم: لا تجعله من باب الاستعارة بالكناية على رأي السكاكي وعبد القاهر فيها ـ على ما نقل ـ لما فيه من سوء الأدب الفاحش.

ولك أن تجعله من الاستعارة المرشحة، لقرنها بالخلط الذي يلائم المستعار منه، وهو خلط الماء باللبن مثلا أو الكيفية المزاجية، والمشبه به حسي والمشبه به عقلي، وكذلك الجامع وهو صعوبة التفكك لصيرورتها كالشيء الواحد الذي لا يتفكك: نحو ﴿فاصدع بِما تُؤمرُ﴾[١]، فالمستعار منه الزجاجة، وله التبليغ والجامع، وهي في الترشيح نحو: ﴿فما ربحت تجارتهم﴾[٢].

والحاصل: التبالغ في الأخبار بشدة، والاتصال والالتصاق في التعبير بالخلط، وهو المزج حتى صار مزاجا واحدا.

قوله. «**وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ**»، الغدر: نقض العهد، يقال: غدَر يغدِر ـ بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل ـ وأما أغدر وغادر فبمعنى «ترك»، ومنه ﴿لا يغادر صغيرة ولا كبيرة﴾[٣].

وإنما جعل عدم الغدر دليلا على أنه الحق، لأن من طلب الرياسة والدنيا

---

(١) [سورة الحجر: ٩٤].

(٢) [سورة البقرة: ١٦].

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [سورة الكهف: ٤٩].

خاصة لم يبال بأي طريق وصل إليها، ولذلك نجد الملوك وأبناء الدنيا يغدرون آباءهم وأبناءهم فضلا عن غيرهم لنيل عرض يسير من الدنيا محتمل الحصول، وإن حصل لا دوام له، ويا ليتهم مخلصون منه بسلامة، ولكنهم غلبهم سكر الدنيا حتى كأنهم يكذبون بالجزاء والمحاسبة على القليل والكثير، فهم في أحوالهم كالمجانين والبهائم لا يلتفتون إلى عواقب الأمور، ولا يتأملون ما كمن في بواطن الشهوات من السموم القاتلة والمجملة ما لا يطاق في يوم النشور.

وأما أهل الآخرة فلما عرفوا لا خير إلا خير الآخرة، وأن من فاته رضوان الله فقد خسر خسرانا لا جبر له ولا خسارة فوقه أو تقرب منه، لم يتوصلوا إلى شيء من منافعهم الدنيوية بما فيه سخط الله تعالى.

والإشارة بـ «ذلك» إلى نفي الغدر المستفاد من قوله في الجواب: «**لَا**».

والكاف تحتمل الحرفية والاسمية، أي: نفي غدره كائن كنفي غدر الرسل أو مثل نفي، هذا تقدير المعنى.

والعامل اللفظي في الكاف تقدر بقيد النفي، أو النفي على رأي ابن الحاجب وغيره في ما ضربته تأديبا إن قصد نفي الضرب جملة، وخرج عليه: ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[1]، وقس على ما قرّرناه في هذه الإشارة نظائره.

قوله: «**وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ**» ثم تكون لها العاقبة، تبتلى ليعظم لها الأجر ولمن اتبعها، ويظهر الصادق في إيمانه بصبره وعدم تزلزل إيقانه في مواطن الفتن،

---

(١) [سورة القلم: ٢].

ويفتضح المنافق والمرتاب ويبرز للعيان ما في باطنه كمن ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا {١١/٣٣} وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللـه وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾[١]، وقال تعالى: ﴿الم {١/٢٩} أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ {٢/٢٩} وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللـه الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾[٢].

ولو شاء ربنا جل وعلا لقذف في قلوب الخلق كلهم الإيمان وجعل جميعهم للرسل متبعين، لكن سبقت قسمته العادلة وحكمته الكاملة بأن فريقا في الجنة وفريقا في السعير.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[٣].

اللـهم إنا نسألك رسوخ المعرفة والإيمان في جميع أحوالنا، وخصوصا في مواطن الفتن، واختم لنا بخاتمة السعداء، يا ذا الفضل والمنن.

وإطلاق الابتلاء بالنسبة إلى اللـه استعارة تمثيلية، نحو ما تقدم في «الحرب سجال»، والمعنى يفعل معهم فعل المختبر الذي لا يعلم مآل الأمر إلا بالاختبار، وهو سبحانه وتعالى عالم بما كان وما يكون لا يحتاج إلى اختبار.

---

(١) [سورة الأحزاب: ١١ ـ ١٢].
(٢) [سورة العنكبوت: ١ ـ ٣].
(٣) [سورة السجدة: ١٣].

وقوله: ﴿ حَتَّى نَعْلَمَ ﴾[1]، ﴿وَلِيَعْلَمَ اللـه ﴾[2] ونحوه، معناه حتى يظهر لكم ولغيركم معلومنا فيكم.

وحاصله: نعلم خلقنا من الملائكة وغيرهم المطيع من العاصي ويتمايز الفريقان عندهم، وهذا أولى من تفسيره بـ «حتى» يتعلق علمه به واقعا كما تعلق به قبل وقوعه وليعلمه كذلك، فإنه مبني على تجرد التعلق، وهو وإن كان من النسب التي لا وجود لها في الخارج عند أهل الحق، لكنه فتح باب سوء.

وقوله: «**ثُمَّ تَكُونُ لَهَا العَاقِبَةُ**» الإتيان بـ «ثم» للتوطين على الصبر وإن أبطأ النصر، لكن لا بد منه ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ... ﴾ الآية[3]، ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ... ﴾الآية[4].

أو للتنبيه على تفاوت منزلة البلاء السابق الذاهب وما يؤول إليه الأمر من دوام النصر العاقب، فيقتضي النظر القويم الصبر على الأول للثاني.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ ﴾ [محمد: ٣١].

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ اللـه الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللـه لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ اللـه مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللـه قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحديد: ٢٥].

(٣) من قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللـه أَلا إِنَّ نَصْرَ اللـه قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ٢١٤].

(٤) من قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَاءهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَاء وَلاَ يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [سورة يوسف: ١١٠]

وروي بالواو فتكون للترتيب عند من يراه، وكذا من يقول لمطلق الجمع، بدليل رواية «ثم».

ويحتمل أن تكون للمصاحبة إيهاما لقرب النصر من الشدة، فيحمل ذلك على الصبر ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾(١).

قوله: «**وَسَأَلْتُكَ: بِمَا يَأْمُرُكُمْ؟**»، قال بعضهم: أثبت الألف مع الاستفهامية، وهو قليل.

قلت: ويحتمل أن تكون «**مَا**» موصولا اسميا والباء بمعنى «عن»، أي عن الذي يأمركم به، أو عن شيء يأمركم به.

قوله: «**فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللـه**».

تقدم أن أبا سفيان إنما قال: «**يَقُولُ: اعْبُدُوا**» ولم يقل: «يأمرنا»، ولعل هرقل يرى مادة الأمر وصيغته سواء، فيعبر بكل مكان الآخر، ويرى أن صيغ افعل مدلولها اقتضاء الفعل القائم ذلك الاقتضاء بالأمر، لأنه كلام نفسي وليس بإرادة كقول السني خلافا للمعتزلي، ولعل هرقل قصد تنقيصه باللفظ الذي فر منه إن فهم قصده، أو يلزمه القول في عبادة اللـه وحده لما صححه في الأمر بالصلاة وإن افترقا عند أبي سفيان، وكذا قوله: «**وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ**»، ولم ينطق به أبو سفيان.

نعم هو من مقتضى قوله: «**وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**» «**وَاتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ**».

قال بعضهم: وإنما لم يذكر هرقل قول أبي سفيان وحده، لأنه لا يعتقد كون

---

(١) [سورة الشرح: ٦].

الإله واحدًا من كل وجه، فلم يستصوب منه ذلك الوصف، لأن النصارى كما ذكر أبو المعالي[1] وغيره مع اختلاف فرقهم مجمعون على التثليث.

لا يقال: قد قال: «**وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**»، والتثليث من الشرك.

لأنا نقول: التثليث عندهم باعتبار أن الإله تعالى أصل للأقانيم الثلاثة التي هي في حكم الواحد باعتبار أصلها، وإنما هي كالأحوال عند مثبتها من المسلمين، والشرك عندهم إنما يكون بادعاء إله ثان مع هذا المذكور حتى لو صرحوا بآلهة ثلاثة كما اقتضاه ظاهر القرآن لكان الشرك عندهم من يدعي إلهية غيرها.

فإن قلت: ولم قال: «**وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ**»، وصوّبه وهم يعبدونها؟

قلت: لعله ممن لا يعبدها، أو لعل اعتقادهم في عبادتها كقول قريش: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى﴾[2].

قوله: «**وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ وَالْعَفَافِ**».

العفاف هنا ترك الزنا والفجور.

---

(١) هو ركن الدولة إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أعلم المتأخرين الشافعيين في الأصول والفقه والكلام، ولد في جوين من نواحي خراسان، ورحل إلى بغداد ثم إلى مكة والمدينة ونيسابور وبها توفي رحمه الله سنة ٤٧٨هـ ـ ١١٨٥م، من أهم مصنفاته البرهان في أصول الفقه، ونهاية المطلب في دراية المذهب، والإرشاد، والشامل في أصول الدين، والعقيدة النظامية. له ترجمة في تبيين كذب المفتري (ص: ٢٧٨ـ ٢٨٥)، وسير أعلام النبلاء (٤٦٨/١٨ ـ ٤٧٧)، ووفيات الأعيان (١٦٧/٣ ـ ١٧٠).

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

قال عياض في المشارق: «والعفة: الكف عما لا يحل، ورجل عَفٌّ بَيِّنُ العفاف، والعَفافة بالفتح، والعِفّة بالكسر.

وقيل: ربطها تعففا عن السؤال، وهو تأويلهم في قوله: «**اليَدُ العُلْيَا الْمُتَعَفِّفَةُ**»[1] على رواية من رواه، وقوله: «**وعِفُّوا إِذَا أَعَفَّكُمُ الله**»[2]، وعليه يدل الحديث، لأنه في باب المطاعم والمال.

وقد يحتمل أن يكون معناه إذ أخرجكم من بحور[3] الجاهلية إلى عفاف الإسلام، فالتزموا العفة في كل شيء.

---

(١) أصل الحديث متفق عليه. أخرجه البخاري في [كتاب الزكاة/باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى] (٣١٥/١ رقم: ١٤٢٩)، ومسلم في [كتاب الزكاة/باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى] (٧١٧/٢ رقم: ١٠٣٣)، ولفظ البخاري عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ وَالْمَسْأَلَةَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ». ورواية «اليَدُ العُلْيَا الْمُتَعَفِّفَةُ» أخرجها أبو داود (١٢٣/٢ رقم: ١٦٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٧/٤ رقم: ٧٦٦٨)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤٧/١٥).

(٢) أخرجه الإمام مالك [كتاب الجامع/ باب الأمر بالرفق بالمملوك] (٩٨١/٢ رقم: ١٧٧١)، والشافعي في الأم (١٠٣/٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/٨ رقم: ١٥٥٦٣). ولفظ مالك عن أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَهُوَ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: «لَا تُكَلِّفُوا الْأَمَةَ غَيْرَ ذَاتِ الصَّنْعَةِ الْكَسْبَ، فَإِنَّكُمْ مَتَى كَلَّفْتُمُوهَا ذَلِكَ كَسَبَتْ بِفَرْجِهَا، وَلَا تُكَلِّفُوا الصَّغِيرَ الْكَسْبَ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ سَرَقَ، وَعِفُّوا إِذْ أَعَفَّكُمْ الله وَعَلَيْكُمْ مِنَ المطَاعِمِ بِمَا طَابَ مِنْهَا».

(٣) كذا في (خ) ولعلها: فجور وهو الموافق لما في المشارق.

وقوله: «**وَيَأْمُرُكُمْ بِالعَفَافِ**»[1]، معناه هنا ترك الزنا والفجور.

وقوله: «**وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يَعِفَّهُ اللـه**»[2]، أي من يعف وجهه عن السؤال يعنهُ اللـه عـلى ذلك ويرزقه من حيث لا يحتسب.

قال أبو زيد[3]: العفة ترك كل قبيح وحرام، والعفيفةُ من النساء: الخيِّرةُ الكافة عن الخنـا والفحش»[4].

قوله: «**فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا**»، إتيانه بـ «إن» المشعرة بالشك يؤذن بأنه لم يقطع بصدقه في وصفه.

ويحتمـل القطـع بالصـدق، وأتى بهـا تجـاهلا وتوريـة لخوفـه مـن قومـه، فـأظهر لهم الشك في نبوته أو المبالغة في النصيحة بإظهـار أنـه مسـاوٍ لهـم في الشـك ليقبلـوا كلامه، وإنما يتكلم بحسب ما يقتضيه الدليل عـلى تقـدير ثوبتـه، أو لتنزيـل علـم أبي

---

(١) تمام العبارة في الحديث: «وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلاَةِ وَالصِّدْقِ وَالْعَفَافِ».

(٢) هو جزء من حديث متفق عليه عن حكيم بن حزام ﷺ. أخرجه البخاري في [كتـاب الزكـاة/بـاب لا صـدقة إلا عن ظهر غنى] (١/٣١٤ رقم: ١٤٢٧)، ومسلم في [كتاب الزكاة/باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى] (٢/٧١٧ رقم: ١٠٣٤)، واللفظ المذكور للبخاري ولم يرد عند مسلم.

(٣) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري، من الأعـلام المشـاهير في اللغـة والشـعر، أخـذ اللغة عن أبي عمرو بـن العـلاء، وأبي البيـداء الريـاحي، وأبي الخطـاب الأخفـش وغـيرهم، مـن مؤلفاتـه: كتـاب النوادر، وكتاب الهمزة، وكتاب المطر، وكتاب الشجر، توفي رحمه اللـه سـنة ٢١٥هــ ـ ٨٣٠م. لـه ترجمـة في: تاريخ بغداد ٩/٧٧ ـ ٧٩)، وسير أعلام النبلاء (٩/٤٩٤ ـ ٤٩٦)، وبغية الوعاة (١/٥٨٢ ـ ٥٨٣).

(٤) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/١٢٢).

سفيان بتلك الأوصاف منزلة الجهل بها لما يجر على موجب العلم من اتباعه صلى الله عليه وسلم .

وجوّز فيه الشيخ سيدي محمد بن مرزوق رحمه الله أن يكون من معنى ما قرره البيانيون في ﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾(1)، ولا ريب فيه على وجه، وهو وهم ظاهر.

وقول هرقل: «**كَانَ**» دون «يكن» الذي هو الأصل تقوية للوقوع.

وإنما لم يقل: «ما قلت»، وإن ناسب «كان»، لأن في «تقول» استحضارَ تلك المحاسن المقولة، والاستلذاذ بها، والتبرك والحض على سلوك طر.

قوله: «**فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ**»، كناية عن قوله: «فهو نبي»، وكان ما ذكره لازم عنده لصحة نبوته ودينه الذي يظهر على الدين كله، وقد صرح به في رواية(2).

ومن ثم احتمل كون الفاء فصيحة، أي فهو نبي حق يقاتلني على شرعه ويغلبني فسيملك.

وقوله: «**هَاتَيْنِ**» توكيد لرفع احتمال أن يريد ملك بعض أطراف بلاده.

قوله: «**وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ**»، إنما علم ذلك من التوراة والإنجيل

---

(١) من قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [سورة الزخرف: ٥].

(٢) رواها الطبراني في المعجم الكبير (١٦/٨ رقم: ٧٢٧٠) ولفظه: «وَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ فِيهِ حَقًّا فَيُوشِكُ أَنْ يَمْلِكَ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَهُوَ نَبِيٌّ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ».

والأحبار، كما علم من ذلك الأوصاف اللائقة بالأنبياء فيما قبل، وهذا أيضا من جملة ما يوجب القطع بصحة نبوته ﷺ، لأن الأحبار والرهبان من أهل الكتاب تواتر عنهم في ذلك الزمان وفيما قبله التصريح بقرب بعثه صلى الله عليه وسلم، أن ذلك الزمان يبعث فيه نبي، بل كان اليهود يستنصرون به على من قاتلهم من العرب كما قال تعالى: ﴿وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُواْ...﴾ الآية[1].

ثم لم يظهر من ذلك الزمان إلى زمننا هذا من توفرت فيه شروط النبوءة والرسالة، وجاء على نهج الأنبياء والمرسلين غير مولانا السيد الكامل الطاهر الأمين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحابته أجمعين، فهو إذا الموعود ببعثه في ذلك الزمان وخاتم النبيين، ليقيم به سبحانه الملة العوجاء حتى تمتلئ الأرض بتوحيد الله سبحانه، وتضج بذكره ورفض ما سواه من ضلالات الكاذبين.

قوله: «**فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ**».

يعني: لو علمت أني أصل إليه دون خلع ملكي واعتراض علي في شيء لتكلفت لقاءه بما فيه من مشقة، إذ التجشم: التكلف، يقال تجشمت الأمر وجشمته غيري، وأجشمته أيضا، وفي مسلم «**لأَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ**»[2].

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللـه مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِ فَلَعْنَةُ اللـه عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة: ٨٩].

(٢) أخرجه مسلم [كتاب الجهاد والسير/باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام] (١٣٩٣/٣ رقم: ١٧٧٣).

عياض: «والأول أوجه، لأن الحب لا يصد عنه إذ لا يطلع عليه»[1].

قلت: لعله أراد لفعلت ما يوجب الحب، وهو تكلف المشاق في الذهاب إليه، من باب تسمية المسبب باسم السبب، فيرجع إلى الرواية الأخرى.

قال ابن بطال: «وهذا التجشم هي الهجرة وكانت فرضا على كل مسلم قبل فتح مكة.

فإن قيل: فإن النجاشي لم يهاجر قبل فتح مكة وهو مؤمن، فكيف سقط عنه فرض الهجرة؟

قيل: هو في مملكته أغنى عن الله وعن رسوله وعن جماعة المسلمين منه، لو هاجر بنفسه فردا، لأن أول غنائه حبسه الحبشة كلهم عن مقاتلة النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين مع طوائف الكفار، مع أنه كان ملجأ لمن أوذي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وردءًا لجماعة المسلمين وحكم الردء في جميع أحوال الإسلام حكم المقاتل، وكذلك ردء اللصوص والمحاربين عند مالك والكوفيين، ويجب عليه ما يجب عليهم وإن كانوا لم يحضروا الفعل»[2]. انتهى

وقوله: «**أَعْلَمُ**» قد يستدل على علمه بصدق أبي سفيان، وعبر بـ «أن» لما ذكر، وقد يقال: معلومه خروجه على الجملة، وكونه من أخبر عنه أبو سفيان مشكوك فيه، ويدل عليه قوله: «**لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ**».

---

(١) مشارق الأنوار (١/٢٠٥).

(٢) شرح صحيح البخاري (١/٤٧).

وعبر بـ«**أَعْلَمُ**» دون «علمت» تنبيها على أن علمه بذلك مستحضر متجرد لم ينقطع.

وقوله: «**وَلَمْ أَكُنْ**»، يروى بالوصل عطفا على جملة «**كُنْتُ**»، وبالقطع، إما لئلا يوهم عطفه على معمول «**أَعْلَمُ**»، وهو لا يصح إلا بتكلف.

وإما على الاستئناف أنه جواب عن سؤال مقدر عن سبب الحكم، كأنه قيل: فإذا علمت أنه خارج، فلم قلت: فإن كان ما تقول حقا، فقال: لم أكن أظن أنه منكم، ويعني بـ «**مِنْكُمْ**» العرب لا قريشا خاصة، وإنما لم يظن ذلك مع أنه موصوف في الكتب بصفاته أونسبه ومكانه وغير ذلك ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ﴾[1]،﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾[2]، وغير ذلك مما كاد يفوت الحصر، إما لأنه لم يظفر به لعدم تجلده على المطالعة لشغل الملك الذي هو فيه، وإنما حصل له ما حصل بتكرره على ألسنة العلماء لكن على الجملة، أو لبقاء الاحتمال عنده في النصوص اللفظية التي اطلع عليها، لاسيما والدليل اللفظي لا يفيد القطع عند المحققين، وترجح عنده انتفاء ظن كونه من العرب بعلة النبوءة فيهم بالنسبة إلى غيرهم، وظن كونه من غيرهم ترجيحا للحمل على الأكثر المعتاد.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧].

(٢) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [سورة الصف: ٦].

على أن قوله «**لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ**» أعم من ظنه كونه من غيرهم وهو الأقرب، لما ذكر ومن شكه في الأمرين، وهو قريب لقوة ما رأت كونه عربيا حجازيا.

وقوله: «**فَلَوْ أَنِّي**»، أي لو علمت أني أصل إليه لتكلفت أسباب لقائه، لكن علمي بذلك منتف لمنع أهل ديني إياي منه بالقتل وغيره، فينتفي تكلفي بما ذكر، أو فلا أتكلفه لانتقاء فائدته، وعلم ذلك بالقرائن.

ولعل الحكم عندهم قتل من يسلم كالمرتد عند المسلمين، وبالعادة أيضا فإنه فعل ذلك غيره من الملوك فقتل، وهذا صحيح على ما قرّره النحاة في معنى «لو»، وأما على أصل المنطقيين، فهذه الشرطية لا يستثنى فيها إلا نقيض المقدم وهو لا ينتج عندهم شيئا.

وإنما قال: «**أَعْلَمُ**» دون «علمت» مع أنه اللائق بمعنى «**لَوْ**»، لأنها للشرط في الماضي، وإن تلاها مضارع صرف للماضي تنبيها على علمه بذلك في الأزمنة الثلاثة.

وقال: «**أَخْلُصُ**» ـ بضم اللام ـ ولم يقل: «أَصِلُ» الذي هو بمعناه، تنبيها على أنه حصل في حبائل وأشراك لا يعلم أنه يحصل له الخلاص منها حتى يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يعطي هذا لفظ أصل، كما أنه عبر بـ«**تَجَشَّمْتُ**» دون تعاطيت ونحوه تنبيها على أن وصوله إليه صلى الله عليه وسلم لا يكون إلا بتكلف أمر عظيم: فول، و«**أَعْلَمُ**» و«**أَخْلُصُ**» و«**تَجَشَّمْتُ**»، تأكيدا تفيد تعذر ما رامه من اللقاء أو بعده بحسب العادة.

و«أن» إذا وقعت بعد «لو» كما هنا فذهب سيبويه أنها ومعمولها رفع بالابتداء، ولا خبر لها لاشتمال الكلام على المسند والمسند إليه، وعزا الخضراوي[1] لسيبويه والبصريين أن الخبر محذوف.

ومذهب الكوفيين والمبرد[2] والزجاج[3] والزمخشري وجماعة أنها فاعل لمحذوف، أي لو ثبت.

وقول الزمخشري: إن خبرها لا يكون إلا فعلا مردود بمثل ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الأندلسي, من أهل الجزيرة الخضراء، كان إماما في العربية, شاعرا ناثرا متصرفا في الأدب، عاكفا على التعليم، أخذ عن ابن خروف والرندي، وأخذ عنه الشلوبين، وله مصنفات منها: المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح، توفي رحمه الله بتونس سنة ٦٤٦هـ ـ ١٢٤٨م. له ترجمة في بغية الوعاة (٢٦٧/١)، والأعلام (١٣٨/٧).

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي المعروف بالمبرّد، كان إمام البصريين في اللغة والنحو والأدب، وعُدّ كتابه المقتضب أفضل كتاب في اللغة بعد كتاب سيبويه، أخذ عن كثير من أئمة اللغة أمثال الجرمي والمازني والسجستاني، توفي رحمه الله ٢٨٦هـ ـ ٨٩٩م. له ترجمة في: تاريخ بغداد: (٣٨٠/٣ ـ ٣٨٧)، وسير أعلام النبلاء (٥٧٦/١٣ ـ ٥٧٧)، ووفيات الأعيان (٣١٣/٤ ـ ٣٢٢).

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل البصري، المعروف بالزجاج، لأنه كان في صباه يخرط الزجاج، أحد أئمة النحو واللغة، أخذ عن المبرد وغيره، وكان بينه وبين ثعلب مناقشات كثيرة، من مؤلفاته: معاني القرآن وإعرابه، والاشتقاق، وفعلت وأفعلت، وشرح أسماء الله الحسنى، وغيرها، توفي رحمه الله في بغداد سنة ٣١١هـ ـ ٩٢٣م. له ترجمة في: تاريخ بغداد (٨٠/٦ ـ ٩٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٠/١٤)، ووفيات الأعيان (٤٩/١ ـ ٥٠)، وبغية الوعاة (٤١١/١ ـ ٤١٣).

مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾[1].

قوله: «**وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ**»، أي ما عليها، وكأنه ضمن غسلت معنى أزلت، وكذلك عدّاها بـ«**عَنْ**»، وهذا نهاية في التواضع من مثله، لكن يحق لمن اطلع على شيء من عظيم مرتبة هذا النبي التي لا تزاحم ولا تدانى ومقامه الذي رقّاه الله فيه على أعلى درج التشريف فانقمع الظلام من القلوب، فشمس طلعته اللامعة وجماله الفائق[ ] أن يبذل مهج النفوس وأعز شيء عنده، فيما يوصله إلى تعفير كريم وجهه في تربة وطئها فرسه فضلا عن قدمه الرفيع، فكيف بمشاهدة ذاته الكريمة والتمكن من مباشرة القدم المعظم المطهر بالتقبيل وشريف الخدمة بالغسل، فذلك مما جمع كل عظيمة.

اللهم أحينا على صادق حب نبيك صلى الله عليه وسلم، والعكوف على اتباع سنته، وأمتنا على ذلك يا رؤوف يا رحيم، يا ذا الجلال والإكرام.

قال بعضهم في قوله: «**وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ**» أنه أرفع من «**لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ**»، فإنه لم يبين ما فعل معه عند اللقاء لاحتمال أن يشترط ما شرط مسيلمة، فبيّن في الثاني ما أجمل في الأول فهو الإطناب وغيره، فمن خالط بشاشة الإيمان قلبه لو كان عند أدنى تابعي أصحابه السالكين طريقه أو من هو أنزل منهم بدرجات من سالكي طريقه فيغسل عن قدم دابته محبة في الله ورسوله،

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة لقمان: ٢٧].

رزقنا اللـه محبته واتباع طريقه، وقال غيره: هو مبالغة في العبودية له والخدمة.

قيل: واقتصاره على «غسل» إشارة إلى أنه لا يطلب منه ولاية ولا منصبا، بـل مـا يحصـل منه البركة.

ورد بأن ما ذكر من الولايات وإنما أشار إلى طلب أصغرها عنده وإن كـان عظـيما حكـما، وقد كان قريب من هذا وأقل وطيف غيره من الصحابة ﷺ، وأما البركة فحاصلة بالولايـة لـه صلى اللـه عليه وسلم، مع زيادة شرف الدنيا والآخرة.

ثم إن عني أن التطوع بالعمل أفضل من أخذ الـرّزق عليـه ففيـه نظـر، لقولـه في جهـاد المدونة: «قال ابن محيريز[1]: «أصحاب العطاء أفضل من المتطوعة لما يروعون.

وقال مكحول[2]: روعات البعوث تنفي روعات القيامة». انتهى

---

(١) هو أبو محيريز عبد اللـه بن محيريز بن جنادة بن وهب القرشي الجمحي المكي، الإمام الفقيه القـدوة الربـاني، من العلماء العاملين ومن سادات التابعين، توفي رحمه اللـه سنة ٩٩هـ ـ ٧١٧م. له ترجمة في: التاريخ الكبير للبخـاري (١٩٣/٥)، وحليـة الأوليـاء (١٣٨/٥ ـ ١٤٩)، وتـاريخ دمشـق (٦/٣٣ ـ ٢٥)، وسـير أعـلام النـبلاء (٤٩٤/٤ ـ ٤٩٦).

(٢) هو أبو عبد اللـه مكحول بن أبي مسلم شهراب بن شـاذل الهـذلي بـالولاء، أصـله مـن فـارس، ومولـده بكابـل، عداده في أوساط التابعين من أقران الإمام ابن شهاب الزهري، وهو فقيه أهل الشام في عصره، طاف كثـيرا مـن البلدان في طلب الحديث، قال عنه الزهري: لم يكن في زمنه أبصر منه بالفتيا، توفي رحمه اللـه سنة ١١٢هــ ـ ٧٣٠م. له ترجمة في تاريخ دمشق (١٩٧/٦٠ ـ ٢٣٤)، وحلية الأولياء (١٧٧/٥ ـ ١٩٣)، وسـير أعـلام النـبلاء (١٥٥/٥ ـ ١٦٠)، ووفيات الأعيان (٢٨٠/٥ ـ ٢٨٣).

(ص) «**ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم الَّذِي بَعَثَ بِهِ مَعَ دِحْيَةَ...**»، إلى قوله: «**حَتَّى أَدْخَلَ الله عَلَيَّ الْإِسْلَامَ**» [1].

(ش) أقول: دحية بن خليفة يقال ـ بفتح الدال وكسرها ـ على التسمية بالمرة أو الهيئة. وقال ابن السكيت[2]: هو بالكسر لا غير[3]. وقال أبو حاتم[4]

---

(١) هذا من تمام الحديث رقم ٧ وفيه: «ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ الله ﷺ الَّذِي بَعَثَ بِهِ دِحْيَةُ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرَقْلَ فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الله وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ يُؤْتِكَ الله أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ، وَ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ الله وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ الله فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾. قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَلَمَّا قَالَ مَا قَالَ، وَفَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخَبُ، وَارْتَفَعَتْ الْأَصْوَاتُ، وَأُخْرِجْنَا فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ أُخْرِجْنَا: لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ، فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا أَنَّهُ سَيَظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ الله عَلَيَّ الْإِسْلَامَ».

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت، إمام في اللغة والنحو والأدب، لقي فصحاء الأعراب وأخذ عنهم، صنف نحو عشرين كتابا أهمها إصلاح المنطق، توفي رحمه الله سنة ٢٤٤هـ ـ ٨٥٨م. له ترجمة في: البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٨٢)، وسير أعلام النبلاء (١٦/١٢ ـ ١٩)، ووفيات الأعيان (٣٩٥/٦ ـ ٤٠١)، وبغية الوعاة (٣٤٩/٢).

(٣) انظر إصلاح المنطق (ص: ١٧٥).

(٤) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ثم البصري، إمام في النحو واللغة والشعر والقراءات وعلوم القرآن، وكان إمام جامع البصرة، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، مصنفاته جليلة فاخرة، توفي رحمه الله سنة ٢٥٥هـ ـ ٨٦٩م. له ترجمة في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٢٥)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٨/١٢ ـ ٢٧٠)، وبغية الوعاة (٦٠٦/١).

والأصمعي: هو بالفتح لا غير[1].

وبُصرى ـ بضم الباء وسكون الصاد وبفتح الراء ـ مقصور هي مدينة حوران، قاله البكري[2].

وقال ابن مكّي[3]: هي مدينة قَيْسَارِيّة.

وعظيم الروم ـ بالخفض ـ نعت لهرقل أو بدل منه، وإن كان هذا اللقب له، ويصح فيه الرفع والنصب على القطع، أي من تعظمه الروم وتقدمه للرياسة عليها.

قال بعضهم: ولم يقل إلى ملك الروم لما يقتضيه هذا الاسم من المعاني التي لا يستحقها غير أهل الإسلام، ولما فيه من شبه لملكه وهو بحق الدين معزول، ومع ذلك لم يخله من نوع من الإكرام في المخاطبة أخذاً بأمر الله سبحانه بإلانته القول لمن يبدأ بالدعوة إلى الحق، انتهى.

قلت: ولما كان ابتداء السلام على المشركين لا يجوز وإنما يستحقه المؤمنون الذين استحقوا السلامة والإيمان بإيمانهم في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم إلا بحقها، فنبه صلى الله عليه وسلم بأن موجب استحقاقه السلامة في الدنيا والآخرة هو اتباع الهدى، أي فتمسك به إن أردت ذلك.

---

(١) انظر أدب الكاتب لابن قتيبة (ص: ٣٢٨).

(٢) في كتابه معجم ما استعجم (٢٥٣/١).

(٣) هو أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي، الإمام اللغوي المحدث، ولي قضاء تونس وخطابتها، من تصانيفه تثقيف اللسان دال على غزارة علمة، توفي رحمه الله سنة ٥٠١هـ ـ ١١٠٧م. له ترجمة في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٤٨)، وبغية الوعاة (٢١٨/٢).

ففي هذا اللفظ وحده على وجازته موعظة عظيمة بليغة للعاقل براعة استهلال لما يذكر بعده، وبالذي أومأ إليه هنا صرح بعد في قوله: «**أَسْلِمْ تَسْلَمْ**»، وفيه التعريض بأن هرقل ليس على هدى لما لم يواجه السلام، وتلطف في الخطاب بأنه لا يفوته إن اتبع الهدى الذي يطلبه كل أحد للأنفة والفرار من ضده الذي هو الضلال والائتلاف.

كما أن في قوله: «**إِلَى عَظِيمِ الرُّومِ**» إشارة إلى ما فاته من التعظيم النافع المؤدي إلى ما لا يحاط به من النعيم المؤبد الذي لا يملك الصبر دونه، وهو تعظيم الله ورسوله، وكذلك تعظيم العلماء العدول من المؤمنين، فإنه مبني عما عند رب العالمين «**أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي أَرْضِهِ...**» الحديث[1]، وذلك إنما يكون بالإيمان والترقي في مراتب الإحسان.

أي: فكيف عدلت عن هذا التعظيم الذي لا يحصر ما فيه من أنواع التكريم إلى الاغترار بتعظيم قوم تناهوا في الجهل إلى أن قالوا: إن الله ثالث ثلاثة، وعيسى عليه السلام ابن الله ـ تعالى الله عن ذلك ـ إلى غير ذلك من تخليطاتهم التي لو عرضت على أدنى الصبيان تمييزا لمجّ سماعها فضلا عن اعتقادها، وهم مع ذلك إنما يعظمونك لنيل أغراضهم منك، كما يعظم الإنسان دابته ونحوها لحاجته بها،

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. أخرجه البخاري في [كتاب الجنائز/باب ثناء الناس على الميت] (١/٣٠٠ رقم: ١٣٦٧)، ومسلم في [كتاب الجنائز/باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى] (٢/٦٥٥ رقم: ٩٤٩).

ولو وجدوا أغراضهم عند غيرك واستغنوا عنك لكانوا في الحال عليك لا لك، على ما هو العادة في صحبة أهل الدنيا، فإنهم عند استغنائهم عن صاحبهم أشد الناس نقمة عليه.

فانظر اللفظ أيضا مع وجازته، كم فيه من موعظة بليغة للمتأمل، وهو ذم، ووعظ، وإهانة، في قالب تعظيم وإشادة، وهذا أيضا براعة استهلال لما بعده.

وانظر كيف خاطبه صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ لعله تفرس فيه بفراسته الصادقة أن داءه الذي يحول بينه وبين الإيمان حبه الرياسة والتعظيم، فأشار له بلطف إلى دوائه لو ساعده التوفيق من مولانا الرؤوف الرحيم.

ثم مناسبة هذه الجملة لما بعدها أن هذه الجملة لما أشارت إلى أن التعظيم المعتبر، إنما هو تعظيم الله ورسوله تشوقت النفس إلى معرفة ما يوجب ذلك، فأشارت الجملة الثانية إلى أن نيل ذلك إنما هو اتباع الهدى وتجنب طرق الهداية وجانب سبل الغواية، فلما سمعت النفس في هذه الجملة أن محل الهدى هو موضع تحيته صلى الله عليه وسلم، وتعظيمه من الناس طارت اشتياقا إلى تفصيل الهدى لتتصل به إلى من بوصلته يشرف كل شريف، وإلى شفاعته يلجأ في دفع كل كرب وبأس، ففصل حينئذ لها بقوله: «**أَمَّا بَعْدُ،...**» إلى آخره.

قوله: «**بِدِعَايَةِ الْإِسْلَامِ**» هو بكسر الدال، أي بدعوته، وهي كلمة الشهادة التي يدعي إليها الأمم.

قال في المشارق: «وكذا أكثر الروايات، وهو مصدر كالشكاية والرماية، والمشهور في مصدره دعاء، وقيل: دعوى أيضا.

قيل ومنه: «**لَيْسَ مِنَّا... مَنْ دَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ**»[1].

وذكر في البارع[2] دعاوة ـ بالواو ـ وأيضا جاء للأصيلي في كتاب الجهاد بدعاية الإسلام معناه بدعوته وبالكلمة التي يدعى بها إلى الإسلام ويدخل بها فيه من دعي إليه، وهو بمعنى قوله في الحديث بعدها و ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَا...﴾ الآية[3]»[4]، انتهى.

ويحتمل أن يكون الداعية صفة للكلمة: أي: الكلمة الداعية الذي يدعي بها إلى الإسلام أو إليها وهي الشهادتان من الإسناد المجازي، كـ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[5].

ومعنى «**أَدْعُوكَ**»: أطلب منك الدخول في الإسلام باللفظ الذي يدعى من ليس بمسلم، فـ «دعاية» مصدر بمعنى المفعول، أي: المدعو.

وباء «**بِدِعَايَةِ**» على هذا متعلقة بـ «أدعو» المفسر بـ «أطلب» وهي للإلصاق،

(١) متفق عليه. أخرجه البخاري في [كتاب الجنائز/باب ليس منا من شق الجيوب] (٢٨٤/١ رقم: ١٢٩٤)، ومسلم في [كتاب الإيمان/باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية] (٩٩/١ رقم: ١٠٣)، ولفظ البخاري عَنْ عَبْدِ الله ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم : «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ».

(٢) أي: ذكره أبو علي القالي في كتابه البارع في اللغة.

(٣) من قوله تعالى:﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ الله وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ الله فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٤].

(٤) مشارق الأنوار (٣٢٥/١).

(٥) [سورة الحاقة: ٢١، سورة القارعة: ٧].

ولا يبعد كونها للآلة كـ «أكتب بالقلم».

ويحتمل أن تكون الباء متعلقة بالدخول المقدر، والباء حينئذ إما للآلة أو للمصاحبة، أي: الدخول في الإسلام بقلبك مع نطقك بدعاية الإسلام من الإقرار بالشهادتين والتزام فروعه.

و«**أَدْعُوكَ**» مضارع للحال لأنه إنشاء.

وقال بعضهم: الباء في الروايتين بمعنى «إلى».

قال بعض الشيوخ: و لا أعرفه، نعم أتت بمعنى «من» نحو ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللـه﴾[1]، وهي للابتداء فلا تبعد في مقابله.

قوله: «**أَسْلِمْ تَسْلَمْ يُؤْتِكَ اللـه أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ**»، أي أذعن وانقد لله ولرسوله في كل ما أمر به أو نهى عنه تسلم من عذابه والتعرض لما يطاق من سخطه وأليم عقابه، ويحصل لك مع ذلك الأجر الذي لا تحيط العقول به في هذه الدار من جهتين، أي لإيمانه بعيسى عليه السلام، ثم نبينا محمد صلى اللـه عليه وسلم بعده، فذلك معنى ما أشار إليه صلى اللـه عليه وسلم من المرتين.

ويحتمل أن يكون المراد بالمرتين ثوابه على إسلامه في نفسه وثوابه على إسلام من اقتدى به من أجناده ورعيته، كما كان له الإثم في البقاء على الكفر من الجهتين، لقوله: «**فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ**»، وفي هذا أقوى باعث على تحصيل خصال الإسلام والتزام الاتباع بنبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام؛

(١) من قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللـه يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [سورة الإنسان: ٦].

لأنه لو لم يكن في الإسلام وحسن الاتباع إلا النجاة من سخط الـلـه تعالى وأليم عقابـه لكـان كافيا ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ {٧٠/ ١١} وَصَاحِبَتِهِ وَأَخِيـهِ {٧٠/ ١٢} وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ {٧٠/ ١٣} وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيـهِ﴾[1]، فكيـف وقـد زاد عـلى ذلك بفضله مولانا المنعم الكريم بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من أنواع السرور والنعيم، الـلـهم ألهمنا رشد أنفسنا.

و«**تَسْلَمْ**»: مضارع مجزوم على جواب الأمر.

«**يُؤْتِكَ**» بعد مجزوم أيضا بحذف الياء بدل منه بـدل اشـتمال، لأن سـلامة المكلـف مـن سخط الـلـه تعالى مشتملة على الأجر والثواب ضرورة، إذ ليس في الآخرة دار إلا الجنة والنار، فمهما لم يحل المكلف في إحداهما حل في الأخرى.

ويحتمل أن يكون معطوفا بإسقاط حرف العطف، وهذا أرجـح، لأنـه رواه في التفسـير[2] «**أَسْلِمْ يُؤْتِكَ الـلـه**» ـ بتكرير أسلم ـ والعطف يفيد معناه، ويكون فيـه التنبيـه عـلى فائـدتي الإسلام من درء المفاسد وهو التخلص من العذاب دنيا وآخرة فقال: «**تَسْلَمْ**»، وجلب المصالح وهو نيل الدرجات العلى في الدار الآخرة فقال: «**يُؤْتِكَ**».

---

(١) [سورة المعارج: ١١ ـ ١٤].

(٢) أي: في [كتاب التفسير/باب «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَـابِ تَعَـالَوْا إِلَى كَلِمَـةٍ سَـوَاءٍ بَيْنَنَـا وَبَيْـنَكُمْ أَنْ لاَ نَعْبُـدَ إِلاَّ الـلــه»] (٢/٤٠٣ رقم: ٤٥٥٣) ولفظه: «فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلاَمِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ الـلـه أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ».

وقدم الأول على الثاني، لأن درء المفاسد أهم من جلب المصالح، والتخلية قبل التحلية.

وقال بعضهم في رواية تكرير أسلم: إن الثاني تأكيد للأول، أو الأول أمر بالإسلام والثاني بالدوام نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ﴾[1]، وما تقدم أحسن.

و«**مَرَّتَيْنِ**» ظرف لـ «**يُؤْتِكَ**»، أوحال من «**أَجْرَكَ**»، أو مصدر نوعي مبين للعهد، نحو ﴿يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾[2]، و﴿نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾[3].

وفي قوله: «**أَسْلِمْ تَسْلَمْ**» تجنيس، والظاهر أنه التشبيه بالاشتقاق، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾[4]، وقوله: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾[5].

هذا إن أخذ الإسلام من الانقياد والطاعة، وإن أخذ من السلامة فمن تجنيس الاشتقاق، ولا يكون بحسب اختلاف حركة اللام من المحرف نحو: «الْبِدْعَةُ شَرَكُ الشِّرْك»، لأن شرطه اتفاق الحروف وهذان اختلفا بالحرف الأول، نعم

---

(١) وردت في مواضع كثيرة أولها في سورة البقرة: ١٠٤، وآخرها في [سورة التحريم: ٨].

(٢) من قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً﴾ [سورة الأحزاب: ٣٠].

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: ٣١].

(٤) من قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة النمل: ٤٤].

(٥) [سورة الشعراء: ١٦٨].

يكون من اللاحق نحو ﴿ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾[1].

وقد عدّ عياض هذا اللفظ من محاسنه صلى اللـه عليه وسلم وإنه لكذلك، ولو بسطت لملأت الدفاتر وأكلت الأقلام والمحابر.

وقد أشار بعض الشيوخ إلى بعض تلك المحاسن باختصار فقال: فيه من المحاسن بعدما أشرت إليه من حسن الابتداء والتخلص اشتمالُه على الإطناب والإيجاز.

أما الإطناب فلإجمال دعاية الإسلام ثم تفسيره بـ«**أَسْلِمْ**»، وحسنه بألم النفس بعدم إدراك الجمل وتشوفها إلى بيانه، ثم تخلصها من ألمها وقرار عينها بالتفسير، وفصل جملة «**أَسْلِمْ**» إما لرفع إيهام عطفه على «**أَدْعُوكَ**» ولا معنى له، أو لكونه بدلا، أو بيانا من دعائه، أو جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: «ما دعايته؟».

وأما الإيجاز فلتقدير محذوف في الكلام لدلالة آخره عليه من إيجاز الحذف، كأنه قيل: «أدعوك بدعاية الإسلام وأبين لك فائدة الاتصاف به، وهي الإنذار من عقوبة تركه، والتبشير بثواب التلبس به»، من جنس المخاطبة بالألفاظ التي هي من إلانة القول المأمور بها.

فالإنذار بقوله: «**تَسْلَمْ**» ولم يقل تعاقب على المخالفة لأنه لفظ منفرد، وتسلم بتأول حسن و مرغب في القبول وحرص على الحصول، ولذا لم يقل: «ترجو السلامة والتبشير» بقوله: «**يُؤْتِكَ اللـه**»، وهذا مع إسناده لمن لا خلف في وعده يوجب الثقة بحصول المضمون، ولذا لم يقل: «ترجو» ونحوه لئلا يبقى مع الشك المبعد.

(١) من قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ [سورة الهمزة: ١].

وفي تبيين عدد الأجر دون الاقتصار على أجرك زيادة في الترغيب.

وإن قدر «**أَسْلِمْ**» جواب سؤال ازداد الإيجاز، كأنه قال: ما داعيته وما فائدة الدخول فيه؟

وفصلت جملة «**أَسْلِمْ**» الثانية من الأولى لما بينهما من شبه كمال الانقطاع، لأن الترغيب ضد الترهيب أو شبه كمال الاتصال لاستلزام كل صاحبتها شرعا.

وروي أيضا «**وَأَسْلِمْ**» وتأخير الجملة عن الأولى من موافقة الشرع الطبع، وقد تقدم تقريره، ومن هنا اشتمل على الطباق لتضمنه درء المفاسد وجلب المصالح، والتحلية والتخلية، ومعناهما من الاستفراغ والدواء، والتحذير والتبشير والسلامة، والعطف لقوله: «**إِنَّ عَلَيْكَ**»، والإقبال بتسلم والإدبار بـ«**تَوَّلَيْتَ**» والمقابلة على رأي، والمذهب الكلامي لتعليل الحكم المأمور به، أو حسن التعليل والتجنيس في «**أَسْلِمْ**» و«**تَسْلَمْ**» على ما تقدم.

وليس في قوله صلى الله عليه وسلم: «**أَسْلِمْ**» تمام بيان ما دعي إليه من أمور الإسلام، وإن كان أبين من دعاية الإسلام.

وإنما لم يبينها صلى الله عليه وسلم إما لإحالة بيانها على مبلغ الكتاب، فإنه إن قبل يسأله عن حقيقته، وإما لأنه يعلم ما دعي إليه لما علم من سنة المرسلين في دعائهم الأمم، أو على صفة ما يدعو إليه صلى الله عليه وسلم من الكتب، أو بما بلغه عنه بإسماع المنتشر، أو ليختبره هل يجيب للإسلام، فحينئذ بين له وإلا فلا

فائدة في بيان أمور الإسلام، كأنه قال له: هل لك أن تسلم نحو: ﴿هَل لَّـكَ إِلَى أَن تَـزَكَّى ﴾[1] في دعاء موسى عليه السلام فرعون.

وفيه مع هذا الاحتمال تأخير البيان وقت الحاجة.

ويحتمل أن يقال: يكتفى في الحكم بإسلام الكافر بقوله: أسلمت فقط كما دل عليه ظاهر الحديث، على أن الإسلام هنا هو الإيمان الذي هو المعرفة القلبية، وهو كاف عند قوم في النجاة من الخلود، والنطق بالشهادتين من فروعه كغيرها، وهذا كقول ابن القاسم[2]: يجزئ الكافر الذي أجمع بقلبه على الإسلام الغسل قبل نطقه بالشهادتين[3].

وهذا ظاهر قوله في النكاح الثالث من المدونة: «لا توطأ المسبية من أهل الكتاب حتى تجيب إلى الإسلام، بأن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، أو تصلي، أو تجيب بأمر معروف بعد الاستبراء»[4]. انتهى

فجعل الصلاة وغيرها تقوم مقام النطق بالشهادتين.

---

(١) [سورة النازعات: ١٨].

(٢) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقي المصري، أخذ عن الإمام مالك والليث بن سعد ومسلم ابن خالد وغيرهم، وعنه أصبغ وسحنون وابْن عَبْدِ الحَكَمِ ويحيى بن يحيى الليثي، توفي رحمه الله سنة ١٩١هـ ـ ٨٠٦م. له ترجمة في: ترتيب المدارك (٤٣٣/٢)، وتذكرة الحفاظ (٣٥٦/١ ـ ٣٥٧)، وتهذيب التهذيب (٢٥٢/٦).

(٣) انظر كلام ابن القاسم في البيان والتحصيل (١٨٥/١).

(٤) التهذيب في اختصار المدونة (٢٥٣/٢).

وقد اختلف المذهب فيمن أسلم على الجملة ونطق بالشهادتين، فلما أوقف على الفروع، فقال: ما علمت أنها من مقتضاه ورجع عن الإسلام، هل يحكم بارتداده؟ وهو قول أصبغ[(١)]، أو يقدر؟ وهو المشهور، وقول ابن القاسم بعد الأدب وهو قول ابن عبد الحكم[(٢)] وبه القضاء[(٣)]، وأما الظاهر عندي قول أصبغ.

قوله: «**فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ**».

قال في المشارق: «رواه مسلم وجُلُّ رواة البخاري بفتح الهمزة وكسر الراء مخففة وتشديد الياء بعد السين.

---

(١) هو أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري، الإمام الثقة الفقيه المحدث العمدة، روى عن ابْن القَاسِمِ وأشهب وابن وهب، وروى عنه البخاري وأبو حاتم الرازي، له تآليف حسان منها كتاب الأصول، وتفسير حديث الموطأ، وكتاب سماعٍ من ابن القاسم، وكتاب المزارعة وكتاب آداب القضاء، وكتاب الرد على أهل الأهواء توفي رحمه الله سنة ٢٢٥هـ ـ ٨٤٠م. له ترجمة في: التاريخ الكبير للبخاري (٣٦/٢)، وترتيب المدارك (٥٦١/١)، وتهذيب التهذيب (٣٦١/١).

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث المصري، الإمام الفقيه مفتي الديار المصرية، صاحب مالك والليث، وسمع ابن القاسم وابن وهب وأشهب، أفضت إليه رئاسة المالكية بمصر بعد أشهب، صنف كتابا اختصر فيه أسمعته من ابن القاسم وابن وهب وأشهب، ثم اختصر من ذلك كتابا صغيرا، وعلى الكتابين مع غيرهما معول المالكية بالعراق، وإياهما شرح القاضي أبو بكر الأبهري، توفي رحمه الله سنة ٢١٤هـ ـ ٨٢٩م. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء (٢٢٠/١٠ ـ ٢٢٣)، ووفيات الأعيان (٣٤/٣ ـ ٣٥)، والديباج (ص: ١٨٢).

(٣) بقول ابن القاسم وابن عبد الحكم مشى خليل في مختصره (ص: ٢٨٢) حيث قال: «وَأُدِّبَ مَنْ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى الدَّعَائِمِ».

ورواه المروزي مرة الْيَرِيْسِيِّين وهي رواية النسفي[١].

ورواه الجرجاني[٢] مرة، وبعضهم مثله إلا أنه قال: الأَرْيَسْيين بسكون الراء وفتح الياء الأولى.

ورواه بعضهم في غير الصحيحين الأَرِيْسِيِين مخفف الياءين معا.

قال أبو عبيد[٣]: هذا هو المحفوظ[٤].

فمن قال الأريسيين، فقالوا في تفسيرهم: أتباع عبد الله بن أريس رجل في الزمن الأول بعث الله نبيا فخالفه هو وأتباعه، وأنكر القرآن[٥] هذا التفسير.

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، الإمام الحافظ قاضي نسف وعالمها، كان فقيها حافظا بصيراً باختلاف العلماء ثقة، وله مسند كبير في الحديث وتفسير، وحدث عن البخاري بكتاب الصحيح، توفي رحمه الله سنة ٢٩٥هـ ـ ٩٠٨م. له ترجمة في: تاريخ دمشق (٢٢٥/٧ ـ ٢٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٤٩٣/١٣)، وشذرات الذهب (٢١٨/٢).

(٢) هو أبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف بن مكي الجرجاني، روى الصحيح عن الفربري، قال أبو نعيم: ضعفوه، توفي رحمه الله سنة ٣٧٣هـ ـ ٩٨٣م. له ترجمة في: تاريخ جرجان (ص: ٤٢٧)، وتاريخ دمشق (٢٠٧/٥٥ ـ ٢١٠)، وميزان الاعتدال (٢٩/٤).

(٣) المقصود هنا هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، وقد تقدمت ترجمته.

(٤) انظر كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (٠/١).

(٥) في المشارق: وأنكر ابن القزاز، وهو أبو عثمان سعيد بن عثمان بن سعيد البربري القرطبي، المعروف بابن القزاز، تلميذ أبي علي القالي، كان بارعا في الأدب، مقدما في اللغة، له عناية بالفقه والحديث، توفي رحمه الله سنة ٤٠٠هـ ـ ١٠١٠م. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء (٢٠٥/١٧ ـ ٢٠٦)، وبغية الوعاة (٥٨٥/١).

ورواية من قال: الأرْيَسيين ـ بفتح الياء وسكون الراء ـ وقيل: هم الأروسيون وهم نصارى أتباع عبد الله بن أروس وهم الأروسية متمسكون بدين عيسى يقولون: إنه ابن.

قال أبو عبيد[1] الهروي[2] عن ثعلب[3]: أَرَسَ يَأْرِسُ صار أَرِّيساً والجمع أَرِيسُون ـ بالفتح والتخفيف ـ وأَرَّسَ يَأْرِسُ مثله، وصار أريسا بالكسر أريسون ـ بضم الهمزة ـ وهم الأَكَّار[4].

وقيل: الملوك الذين يخالفون أنبياءهم.

وقيل: الخدمة والأعوان.

---

(١) أي: في كتاب الغريبين (١/٦٥ ـ ٦٦).

(٢) هو أبو عبيد أحمد بن محمد بن محمد القاشاني الهَرَوِي، صاحب كتاب الغريبين وقد تقدمت ترجمته.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني البغدادي، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، من مصنفاته: اختلاف النحويين، وكتاب القراءات، ومعاني القرآن، وغيرها، توفي رحمه الله سنة ٢٩١هـ ـ ٩٠٣م. له ترجمة في: تاريخ بغداد (٥/٢٠٤ ـ ٢١٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/٥ ـ ٧)، ووفيات الأعيان (١/١٠٢ ـ ١٠٤).

(٤) **الأَكَّار:** الزَّرَّاعُ والفلاح، قال الأزهري في تهذيب اللغة (١/٠): «أحسبُ الأَرِيسَ والأَرِّيسَ بمعنى الأكار من كلام أهل الشام، وكان أهل السواد وما صاقبها أهل فلاحة وإثارة للأرضين، وهم رعية كسرى، وكان أهل الروم أهل أثاث وصنعة، ويقولون للمجوسي: أريسيٌّ، يُنسب إلى الأريس وهو الأكّار، وكانت العرب تسمِّيهم الفلّاحين، فأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنهم وإن كانوا أهل كتاب فإن عليهم من الإثم إن لم يؤمنوا بما أُنزل عليه مثل إثم المجوس والفلاحين الذين لا كتاب لهم، والله أعلم».

وقيل: المتبخترون.

وفي مصنف ابن السكن[1] يعني اليهود والنصارى، فسره في الحديث.

ومعناه أن عليك إثم رعاياك وأتباعك ممن صددته عن الإسلام واتبعك على كفرك كما قال تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2]، وكما جاء في بعض طرق هذا الحديث «**وَإِلاَّ فَلاَ تَحُلْ بَيْنَ الفَلاَّحِينَ وَبَيْنَ الإِسْلاَمِ**»[3].

قال أبو عبيد[4]: ليس الفلاحون هنا الزراعون خاصة، ولكن جميع أهل المملكة، لأن كل من زرع هو عند العرب فلاح، تولى ذلك بنفسه أو تولي له[5].

---

(١) هو أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري، الإمام الحافظ، أخذ عن البغوي والفربري وجماعة، وأخذ عنه ابن منده وعبد الغني بن سعيد وغيرهما، له مصنفات كثيرة أشهرها الصحيح المنتقى، توفي سنة ٣٥٣هـ ـ ٩٦٤م. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء (١٧٢/١٠)، وشذرات الذهب (١٢/٣)، وحسن المحاضرة (١٩٩/١).

(٢) [سورة سبأ: ٣١].

(٣) أخرجه الحارث في مسنده كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للهيثمي (٦٦٣/٢ رقم: ٦٣٩) عن عبد الله بن شداد رضي الله عنه.

(٤) المقصود هنا هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء، من أئمة الحديث واللغة والأدب والفقه، وكان ورعا تقيا ثقة حسن الرواية، من مؤلفاته: الغريب المصنف في اللغة، وغريب الحديث، والأمثال، والأموال، توفي رحمه الله بمكة سنة ٢٢٤هـ ـ ٨٣٨م. له ترجمة في: تاريخ بغداد (٤٠٣/١٢ ـ ٤١٦)، وسير أعلام النبلاء (٤٩٠/١٠ ـ ٥٠٩).

(٥) انظر كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص ٣٠).

ويدل على ما قلناه في حديث آخر «**فَإِنْ أَبَيْتَ نَهْدِم الْكفُورَ وَنَقْتُلِ الأَرِيسِيِّينَ، وَإِنِّي أَجْعَلْ إِثْمَ ذَلِكَ فِي رَقَبَتِكَ**»[1]، فهذا المعنى الذي تفسره الأحاديث ويعضده القرآن أولى ما قيل فيه: الكُفُور القرى، واحدها كفر»[2]، انتهى.

وقال ابن بطال عن أبي الزناد: «حذره عليه الصلاة والسلام، إذا كان رئيسا متبوعا مسموعا منه أن يكون عليه إثم الكفر، وإثم من عمل به واتبعه عليه، وقد قال عليه السلام: «**مَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ إِثْمُهَا وَإِثْمُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**»[3].

قال المُهَلَّب: وأصلُه في كتاب الله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾[4]»[5].

قلت: وفي قوله صلى الله عليه وسلم «**فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ**»، مناسبة

(١) كذا أورده عياض في المشارق، ولم نجده في كتب الحديث.

(٢) مشارق الأنوار (١/٤٤).

(٣) جزء من حديث أخرجه مسلم في [كتاب الزكاة/باب الحث على الصدقة أو كلمة طيبة] (٤/٢٠٥٩ رقم: ١٠١٧) عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ».

(٤) [سورة العنكبوت: ١٣].

(٥) شرح صحيح البخاري (١/٤٨ ـ ٤٩).

لقوله أول الكتاب: «**إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ**»، لأنه كالنتيجة عنه، فكأنه يقول صلى الله عليه وسلم : لما كنت عظيم الروم متبوعا لهم يقفون عند قولك وفعلك، استحققت بإيمانك وإيمانهم الذي يقتدون فيه بك الثواب مرتين، واستحققت الإثم بكفرك واتباعهم لك فيه من جهتين.

فانظر هذا الكتاب الكريم على اختصاره كم في كل لفظ منه من وجوه البلاغة التي لو تتبعت لما وَفَّى بها ديوان، وانظر إلى تناسب جمله وكيف كل واحدة منها آخذة بحجر الأخرى، فصلى الله على صاحبه الذي آتاه مولاه جل وعلا جوامع الكلم، وخصه بما لا يدخل تحت إدراك العقول من وجوه المزايا وضروب النعم.

وفي قوله صلى الله عليه وسلم : «**فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ**» ما يؤذن بعظم الأمر في حق العلماء والأمراء، وكل من هو محل للاقتداء عموما أو خصوصا، حتى الرجل بالنسبة لأهل بيته، فيطلب في حق هؤلاء عدم التسامح في الدين على قدر مراتبهم في الاقتداء، وبذل أقصى المجهود في الاحتياط لعباد الله، وحملهم على طريق الرشاد، وإلا فما أعظم مصيبتهم على الخلق وأعظمها على أنفسهم، حيث حملوا أثقالا من الذنوب إلى أثقالهم، وليتهم في ذلك كسائر العصاة تموت ذنوبهم بموتهم، بل تكتب عليهم وتتزايد أبدا ما دامت مفسدتها تدور بين العباد.

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾[1]، أي ما قدموه من

---

(١) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [سورة يس: ١٢].

الذنوب في حياتهم وآثارهم ما عمل بقولهم أو فعلهم بعد وفاتهم، فـ ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ ﴾[1]، «**اللهمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ**»[2]، يا أرحم الراحمين.

وقال بعض الشيوخ في تفسير «**فَإِنْ تَوَلَّيْتَ، فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ**...» آخر: معنى «**إِنْ تَوَلَّيْتَ**» إن لم تسلم، كنى عن عدم الإسلام بالتولي، لأن من أسلم فقد أقبل وانقاد، ومن أباه فقد أدبر وتقاعس، وفي هذه الكناية إشارة إلى قبح صفة المعرض عما عرض عليه من خير الإيمان، كأنه بهيمة ودابة من الحيوان غير العاقل، كقوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ {٤٩/٧٤} كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ {٥٠/٧٤} فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾[3]، وفي آخر هذا الحديث «**فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الوَحْشِ**»، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللـه الصُّمُّ الْبُكْمُ... ﴾ الآية[4]، و﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللـه الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[5].

---

(١) [سورة البقرة: ١٥٦].

(٢) جزء من دعاء نبوي أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٠٦/٦ رقم: ٢٦٦٥٨)، وأبو داود (/ رقم ٥٠٩٤)، والترمذي (٤٩١/٥ رقم: ٣٤٢٧) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي (٢٦٨/٨ رقم: ٥٤٨٦)، وابن ماجه (١٢٧٨/٢ رقم: ٣٨٨٤). ولفظه كما في أبي داود عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي اللـه عنها قَالَتْ: «مَا خَرَجَ النَّبِيُّ صلى اللـه عليه وسلم مِنْ بَيْتِي قَطُّ إِلَّا رَفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: اللـهمَّ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَّ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ».

(٣) [سورة المدثر: ٤٩ ـ ٥١].

(٤) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللـه الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لاَ يَعْقِلُونَ ﴾ [سورة الأنفال: ٢٢].

(٥) [سورة الأنفال: ٥٥].

وقال بعضهم: «**تَوَلَّيْتَ**»، أيْ: أعرضت عن الإجابة بالإسلام.

وحقيقة التولي بالوجه فتُجُوِّزَ به في الإعراض عن الشيء، وهو استعارة تبعية.

قلت: وكان مدار قرينتها عن الفاعل المُكَنَّى به عن جميع الذات، والتولي إنما هو ببعضها وهو ضعيف، فإنَّ المتولِّي بجملته متولٍّ بوجهِه، فالأول كناية عن النجاة، والثاني عن الهلاك، أي إن أسلمت نَجَوْتَ، وإن تولَّيت هلكت، وهو حرف النزاع وغاية بلاغة البشر المستطاع.

وفي الحديث إيجاز حذف لوجوب تقدير معطوف، أي إثم الأريسيين وإثمك، أو مع إثمك اللازم لك بالتَّولِّي، فإنَّه لا يحمله عنك أحد بما علم من قواعد الشرع ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ ...﴾ الآية[1].

وأيضا إنما حمل إثم غيره لتسببه فيه بعظيم جرمه، فتحميله إثم نفسه أحرى فهو نوع من مفهوم الموافقة.

وحذفه أرهب لتذهب نفسه كل مذهب في عظمه، وكذا مفاجأته بأن عليه إثم من لا يحصى لكثرة عدده، فإنه يذهله ويشغله عن الفكرة في إثمه ويستشعر مع الإفاقة أن إثم من ذكر من بعض إثمه، ولذا قدم «**عَلَيْكَ**» الخبر على الاسم، ليعلم من أول أن هذا الحمل العظيم على عنقه وظهره.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيُسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [سورة العنكبوت: ١٣].

ويروى «**فَإِنَّمَا عَلَيْكَ**»[1]، كأنه قصر قلب رداء الاعتقاد أن عليه إثمه خاصة.

واختلف في معنى الأريسيين، وأشهر الأقوال: أنهم الأَكَّارُون، أي الفلاحون المشتغلون بالزراعة، وإنما أحصوا لأنهم أطوع الناس وأسرع اتباعا له على الإسلام، لما هم عليه من الذلة و الامتهان للأمراء.

الحرث والذل مقرونان في قرن　　　صبرا على الذل أو ترك الفرادين

والعز في الكسب بالجهاد، وكان عمر رضي الله عنه ينهى الجيش عن الزراعة، ولأنهم أكثر الخلق، إذ لا بد للناس من الصناعة إما بأنفسهم أو نائبهم ولا بالشام أرض هرقل، **وقيل:** الرؤساء أي: لو آمنت وأنت رئيس بلدك لاتبعك على الإيمان من دونك من الرؤساء، فإن توليت تولوا معك، وكان عليك إثمك مع إثمهم.

ويحتمل أن يريد أمثاله من الرؤساء رؤساء الأقاليم، فإن الناس قد يستن ويقتدي بعضهم ببعض في الإقبال والإدبار، وقد يختص بذلك هرقل لقرب بلاده من بلاد الإسلام، ولعلمه بأحوال النبوءة وصدق محمد صلى الله عليه وسلم، لما رأى من نعته في الإنجيل وغيره من الكتب وسمع من علماء دينه وهو أعظم ملوك أهل الكتاب.

---

(١) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥/٢٢٩)، [بَابُ بَيَان مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مِمَّا خَاطَبَ بِهِ قَيْصَرَ في كِتَابِهِ إلَيْهِ من قَوْلِهِ له: أَسْلِمْ يُؤْتِك الله أَجْرَك مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إثْمُ الأَرِيسِيِّينَ].

قوله: و﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ...﴾ إلى آخر الآية[١].

انظر في بعثه صلى الله عليه وسلم بهذه الآية من القرآن لهرقل وهو كافر، وقد قال عليه السلام: «**لاَ تُسَافِرُوا بِالقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ**»[٢]، وقال العلماء: لا يُمَكَّن المشركون من الدراهم التي فيها ذكر الله عز وجل.

قال خليل[٣] في شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي: «كره مالك وغيره أن يعطى الكافر درهما[٤] آية من القرآن، ولا خلاف فيه إذ كانت آية تامة، وإنما اختلفوا إذا كان فيه اسم من أسماء الله تعالى.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ الله وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ الله فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

(٢) أخرجه مسلم [كتاب الإمارة/باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار] (١٤٩١/٣ رقم: ١٨٦٩) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم : «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا آمَنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ».

(٣) هو أبو المودة ضياء الدين خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المعروف بالجندي، الإمام الحافظ الحجة، حامل لواء المذهب المالكي في زمانه، له كتاب التوضيح شرح فيه المختصر الفرعي لابن الحاجب، ومختصره الفقهي المشهور، توفي رحمه الله سنة ٧٧٦هـ ـ ١٣٧٤م. له ترجمة في: الديباج (ص: ١٨٦)، والدرر الكامنة (٨٦/٢)، ونيل الابتهاج (ص: ١٦٨ ـ ١٧٣)، وكفاية المحتاج (ص: ١٢٤ ـ ١٢٧)، وتوشيح الديباج (ص: ٩٢).

(٤) يوجد سقط كلمة (فيه) وهي ثابتة في نقل الحطاب في مواهب الجليل عن التوضيح.

وقال ابن الماجشون[1]: لو بعث الطاغية إلى إمام المسلمين أن يبعث إليه مصحفا ليتدبره لم ينبغ له ذلك، هكذا نقل عنه صاحب النوادر وابن يونس.

ونقل عن الباجي عدم الجواز، وهو مقتضى تعليل ابن الماجشون بأنه نجس.

واختلف العلماء في جواز تعليم الكفار القرآن.

ـ فأجازه أبو حنيفة؛ لأنه قد يدعوهم باهر مواعظه ومعجز آياته إلى الإيمان.

ومنعه مالك وقال: لا يعلمون القرآن ولا الكتب.

قال ابن بطال: «إنما فعل ذلك صلى الله عليه وسلم، لأنه كان في أول الإسلام ولم يكن بدّ من أن يدعو الناس كافة إلى دين الله ويبلغهم توحيده كما أمره الله عز وجل»[2]. انتهى

قلت: وفي شرح ابن عبد السلام التونسي[3] على مختصر ابن الحاجب في قوله:

---

(١) هو أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون القرشي المدني، تفقه بأبيه وبمالك، من أفقه أصحاب مالك المدنيين، توفي رحمه الله على الأشهر سنة ٢١٢هـ وقيل سنة ٢١٤هـ ـ ٨٢٩م. له ترجمة في: ترتيب المدارك (٣٦٠/١)، والديباج (ص: ٢٥١)، وشجرة النور (٥٦/١).

(٢) شرح صحيح البخاري (٤٨/١).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهواري المنستيري التونسي، من شيوخ ابن عرفة، برع في الفقه والحديث والأصول واللغة، وبلغ رتبة الاجتهاد، وضع على مختصر ابن الحاجب شرحا سماه تنبيه الطالب لفهم كلام ابن الحاجب، توفي رحمه الله سنة ٧٤٩هـ ـ ١٣٤٨م. له ترجمة في: الديباج (ص: ٤١٨)، ونيل الابتهاج (ص: ٤٠٦)، وكفاية المحتاج (ص: ٣١٤)، وشجرة النور (١٣٨/١).

«ولا يسافر بالمصحف إليها بحال»[1]، قال بعد أن ذكر قولي أبي حنيفة ومالك في تعليم الكافر القرآن: «وأجاز الجميع أن يقرأ عليه القرآن، وأن يبعث إليهم بالكتاب فيه آية من القرآن، والأحاديث بذلك كثيرة».

فظاهر نقل هذا الشيخ عدم قصر الجواز في ذلك على أول الزمان خلاف ما عند ابن بطال.

وقال ابن عطية عند تفسيره هذه الآية التي كتب بها النبي صلى الله عليه وسلم لهرقل: «الذي يظهر لي أن الآية نزلت في وفد نجران، لكن لفظ الآية يفهم وسواهم من النصارى واليهود، وقد كتب بها النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل عظيم، وكذا ينبغي أن يدعى بها أهل الكتاب إلى يوم القيامة»[2]، انتهى.

فقول هذا الشيخ موافق لنقل ابن عبد السلام.

والكلمة في هذه الآية عند الجمهور عبارة عن الألفاظ التي تتضمن المعاني المدعو إليها، وهي ما فسر بعد ذلك، وهذا كما تسمى العرب القصيدة كلمة.

وقوله: ﴿سوآء﴾ نعت للكلمة على حذف مضاف أي ذات سواء.

قال قتادة[3] وغيره: معناه إلى كلمة عدل.

---

(١) جامع الأمهات لابن الحاجب (ص: ٢٤٤).

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤٤٩/١).

(٣) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري، حافظ العصر وقدوة المفسرين والمحدثين، روى عن أنس بن مالك وعبد الله بن سرجس وسعيد بن المسيب وغيرهم، وروى عنه أئمة كبار منهم أيوب السختياني، ومعمر بن راشد والأوزاعي وغيرهم، توفي سنة ١١٧هـ ـ ٧٣٥م. له ترجمة في: التاريخ الكبير للبخاري (١٨٥/٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٩/٥)، وتهذيب التهذيب (٣١٥/٨).

وفي مصحف ابن مسعود[1] إلى كلمة عدل كما فسر قتادة.

قال ابن عطية: «والذي أقوله في لفظه ﴿سوآء﴾: إنها ينبغي أن تفسر بتفسير خاص بها في هذا الموضع، وهو أنه دعاهم إلى معان جميع الناس فيها مستوون لا كاختلافهم، لأنهم اتخذ بعضهم بعضا أربابا فلم يستووا»[2]، انتهى.

قال بعضهم: فسر كون هذا المعنى أخص من التفسير بعدل مثال في فهمه غموض، ويريد أن العدل قد يكون مع الاستواء كهذا، وقد يكون مع عدم الاستواء كقسمة الثلث والثلثين لصاحبيها.

وقوله: ﴿الأ نعبد الا الله﴾ هو في موضع خفض على البدل من ﴿كلمة﴾، أو في موضع رفع بمعنى هي ألا نعبد إلا الله.

(١) هو الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي نسبا الزهري حلفا الكوفي موثلا، أحد السابقين الأولين إلى الإسلام، ومن المهاجرين إلى الحبشة والمدينة، شهد المشاهد كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم ولازمه ملازمة خدمة وجهاد، كان من أوعية العلم ومن أعلم الناس بمعاني القرآن، ومن المكثرين في الفتيا، توفي رضي الله عنه بالمدينة سنة ٣٢هـ ـ ٦٥٢م، وقيل: ٣٣هـ ـ ٦٥٣م ودفن بالبقيع، وقيل:مات بالكوفة. له ترجمة في: الاستيعاب (٩٨٧/٣ ـ ٩٩٤)، وأسد الغابة (٢٨٠/٣ ـ ٢٨٦)، والإصابة (٢٣٣/٤ ـ ٢٣٦)، والرياض المستطابة (ص: ١٨٥ ـ ١٨٨).

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤٥٠/١).

وجوز أيضا كون ﴿الأ نعبد ﴾ مبتدءاً وخبره ﴿بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾، والجملة صفة الكلمة.

ورُدَّ بخلو الجملة من رابط الموصوف، وكونه فاعلا بالظرف على رأي من لا يشترط اعتماده، وكونه فاعلا سواء أي: مستو ﴿بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾، فيها الامتناع من عبادة غير الله تعالى، وضعف بحذف «فيها» الرابط، و«أن» ناصبة.

وجوز كونها مفسرة وجعل «لا» ناهية جازمة، نعبد ونشرك، وكونها مخففة من الثقيلة وأضمر اسمها و «لا» نافية، ونعبد ونشرك مرفوعان.

قال ابن عطية: «واتخاذ بعضهم بعضا أربابا على مراتب، أشدها اعتقادهم الألوهية وعبادتهم لهم كعُزير وعيسى ومريم، وأدنى ذلك طاعتهم لأساقفتهم في كل ما أمروا به من الكفر والمعاصي والتزامهم طاعتهم شرعا».

وقوله: ﴿فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾، أمر بالإعلان بمخالفتهم ومواجهتهم بذلك وإشهادهم على معنى التوبيخ والتهديد، أي سترون أنتم عاقبة توليكم»[1]، انتهى.

وهذا راجع إلى التعريض وغيره.

وقال الزمخشري: «معنى ﴿فَقُولُواْ اشْهَدُواْ﴾ اعترفوا بأنا مسلمون دونكم، كقول الغالب للمغلوب: اعترف بأني الغالب، أو يكون تعريضا أي: اشهدوا

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/٤٥٠).

بأنكم كافرون حيث توليتم عن الحق بعد ظهوره»[1]، انتهى.

قلت: وما أحسن ختم النبي صلى الله عليه وسلم كتابه الكريم بهذه الآية العظيمة، فإنها كالاحتراس عما يلقيه الشيطان في قلب المدعو إلى اتباعه صلوات الله وسلامه عليه في الأقوال والأفعال والانقياد لشرعه ظاهرا وباطنا، على كل حال أن المقصود بذلك التعبد له صلى الله عليه وسلم واتخاذه كاتخاذ اليهود لعزير والنصارى لعيسى عليهما السلام.

وقد ورد أن اليهود والنصارى صرحت للنبي صلى الله عليه وسلم بذلك وأنه السبب في نزول هذه الآية فقالت له اليهود: ما تريد إلا أن نتخذك ربا كما اتخذت النصارى عيسى وقالت النصارى: يا محمد ما تريد إلا أن نقول فيك ما قالت اليهود في عزير، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الآية تلطفا في كمال النصيحة، وإظهاراً للنصفة والإفحام بالدعوة إلى ما ينقاد إليه كل ذوي العقول والفطرة الصحيحة، فبادأهم أولا بـ ﴿يا أهل الكتاب ﴾ تطييبا لقلوبهم وسوقا لهم بلطف إلى قبول مراشدهم، أي يا حملة كتاب الله هلموا إلى قبول كلمة اتضح رشدها للجملة، ومن لم يخالط قط كتابا فكيف خفي أمرها عليكم وأنتم حملة الكتاب والعارفون بالأنبياء وما جاؤوا به فكيف تكونون أول كافر به، واللائق أن تكونوا فيه أول من أجاب، ونحن إنما دعوناكم إلى أمر نحن وأنتم والناس كلهم مستوون في لزوم مقتضاه، وهو أيضا ما لا يأنف منه ذو تمييز، إذ هو عبادة مولانا

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل (٣٩٨/١).

المنفرد بخلقنا وخلق السموات والأرض وما فيهما وما بينهما، مالك الملك ربنا الله جل أن يكون معه في ملكه شريك أو وزير معين له في فعل من الأفعال أو ضد أو نظير، أنعم سبحانه وتعالى علينا بنعم لا نطيق شكرها، فكيف يعتمد ذو التمييز إذ عجز عن شكرها كفرها، فلا أقل بنا إذ عجزنا أن نقدر مولانا جل وعلا حق قدره من أن نلزم مركزنا ولا يتعدى كل منا معشر العبيد الأذلاء المضطرين إلى مولاهم في كل لحظة وحالة مقتضى ذله وما يليق بطوره، فيحيق علينا أن نفوض جميع الأمور إلى مولانا الفعّال لما يريد، لا حق لأحد عليه ولا اعتراض في عسره أو يسره، ونتلقى بغاية الوسع والقبول ما يصل إلينا على يد من شاء من عظيم نهيه وجميل أمره، ونسد استحقاق العبادة لله وحده، إذ هو الأهل لها خاصة وكل ما سواه مساو لنا في كثرة الشواهد التي تنادي على كمال حاجاته وعظيم فقره.

فكيف يا معشر العقلاء يأنف من له أدنى تمييز أن يتذلل غاية التذلل ويخضع نهاية الخضوع لمولانا المنفرد بالعظمة والكبرياء وجميع صفات الكمال والجلال، وكيف وعبادتنا لمولانا الذي خضع له كل شيء غاية الشرف لنا ونهاية في درجات الكمال.

ولولا فضله جل وعلا ورحمته الواسعة لما كنا أهلا لتعلق خطابه العزيز وطلبه الرفيع، هذا وهو الغني عنا وعن جميع أعمالنا المخلوقة له تعالى، بل مرجع نفعها وضرها إلى العبد الفقير الوضيع، وجل مولانا أن يتجدد لذاته العلية كمال من مخلوقه، وتعالى عن الاحتياج لشيء ربنا العزيز الكبير الغني المتعالي البديع.

فقد وضح أنه بالغ في النصيحة وقال قولا صوابا من دعا الناس إلى عبادة مولاهم وقال: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ

شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا ﴾.

وفي ختمه أيضا صلى اللـه عليه وسلم كتابه بهذه الآية مبالغة في النصيحة للأتباع والرعايا المشار إليهم بالأريسيين على ما تقدم، لأن الغالب عليهم اتخاذ أحبارهم ورؤسائهم كالأرباب في التزام طاعتهم، وإن كان في ذلك فساد دينهم وآخرتهم ﴿اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللـه وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ﴾[1]، فنبههم صلى اللـه عليه وسلم في هذه الآية بأن من اتخذتموه ربا بعض منكم مساو لكم في الحدوث والافتقار لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم نفعا ولا ضرا، فاتركوا الوهم الكاذب باعتقاد النفع والضر فيمن ليس أهلا لكم حتى منعكم ذلك من الالتفات إلى مراشدكم واطلبوا عبادة من انفرد بالخلق والتدبير لا شريك له في ملكه، فهو أهل التقوى وأهل المغفرة.

لا يقال من أين يصل ذلك للأتباع والكتاب مخصوص لهرقل، لأنا نقول: العادة جارية بقوة البحث على ما في مثل هذا الكتاب حتى لا يخفى على أحد، وأيضا فالمبعوث إليه بالكتاب قد يجيب إلى ما فيه ويستعين حينئذ ببليغ لفظه على موافقة الرعية له والأتباع ويعظهم بذلك في الاقتداء في الضلالات بالأحبار والرهبان وكل من يصد عن سبيل اللـه بما يلقيه من زخرف الغرور في السماع.

واستبان بهذا مناسبة الإتيان بالآية إثر قوله: «**فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّينَ**»، وعبر فيها بـ ﴿تعالوا﴾ المشعر في الأصل بعلو مكان المنادي عن مكان المنادى

(١) [سورة التوبة: ٣١].

حسًّا، أو معنى للتنبيه على انحطاط ما هم عليه من الكفران، وارتفاع ما عليه أهـل الإسـلام والإيمان.

والمعنى ارتفعوا عن حضيض الكفـر إلى أوّج كلمـة الإسـلام والحلـول في منزلتـه الرفيعـة، ولا خفاء بمناسبة معناها لما اختير قبلها من الخطاب، ففيه مراعاة النظير من هذا الوجه، أي اللائـق بكم معشر العلماء وأهل الكتـاب الارتفـاع عـن دنيء الأخـلاق إلى رفيـع الصـفات، والتنـزه عـن سفاسف الأمور ورديء السـمات، وبإشـارة إلى مـدح مـا دعـوا إليـه لارتفاعـه وذم مـا هـم فيـه لانخفاضه اشتملت على التعريض والطباق المعنوي من وجوه متلازمة لا تخفـى، وعـبر بالكلمـة عن المدعو إليه تنبيها على يسارته وسهولته، وإنـه لسـهل يسـير عـلى مـن يسره اللــه سـبحانه وتعالى، وسيقال للكافر في الآخرة يتمنى أن يكون له جميع ما في الأرض ليفتدي بـه مـن عـذاب اللـه جل وعلا أنه قد طلب منك ما هو أيسر من هذا كله، وهو كلمة الشهادة.

اللـهم أحينا مسلمين تائبين على السنة، وأمتنا على ذلك لا مبدلين ولا مغيرين، بحـق نبيـك ورسولك الذي كشفت ببعثته الكروب، ونورت بنوره الساطع القلوب، صـلى اللــه عليـه وعـلى آله غاية ما يسأله السائلون، ونهاية ما يأمله الآملون.

تنبيه

قال بعضهم: إثبات الواو هنا قبل ﴿يـا أهـل الكتـاب ﴾ عـلى خـلاف الـتلاوة، وأراد أن يجري فيه مجرى فيما يقع كثيرا في الجامع الصحيح وغيره من تغيير حروف من القـرآن فـيما يستشهد به منه، ووقع شيء منه في الموطأ ومسلم والمدوّنة.

وحكــم إصــلاح الخطــأ الواقــع في الروايــات والكتــب مقــرر في علــم الحــديث،

وليس ما ذكره لازما هنا لاحتمال أن تكون الواو عاطفة لفعل محـذوف عـلى «**أَدْعُـوكَ**»، أي: وأتلوا عليك وعلى قومك وأتباعك يا أهل.

ولا بد من تقدير حال محذوفة أو مفعول من أجله لدلالة الكلام عليه، وعلى مذهب من أجاز ذلك أي محتجا عليك بما أنزل اللـه أو مبلغا أو إبلاغا لما أنزل علي وأمرت بتبليغه إليك.

فائدة

قال السهيلي في الروض الأنف: «روي أن هرقل وضع كتاب رسول اللـه صلى اللـه عليـه وسلم الذي كتب إليه في قصبة من ذهب تعظيما له، وأنهم لم يزالوا يتوارثونه كابرًا عن كـابر في أرفع وأعز مكان حتى كان عند أدفوش الذي تغلب على طليطلة وما أخذ أخذها من بـلاد الأندلس، ثم كان عند ابن بنته المعروف بالسليطين.

حدثني بعض أصحابنا أنه حدّثه من سأله رؤيته مـن قـواد أجنـاد المسـلمين كـان يعـرف بعبد الملك بن سعيد، قال فأخرجه إلي فاستعبرت وأردت تقبيله وأخـذه بيـدي فمنعنـي مـن ذلك صيانة له وضنا به علي»[1]، انتهى.

قلت: وأظن أني رأيت في كتاب أن ملوك النصارى تعتقـد أن بقـاء ملكهـا وحفظـه بـدوام ذلك الكتاب عندهم محفوظا، فلـذلك يعظمونـه غايـة التعظـيم، ويحفظـون غايـة الحفـظ، ويكرمونه غاية التكريم، واللـه تعالى أعلم.

---

(١) الروض الأنف (٤/٣٠٤).

قوله: «**كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخبُ**» هو بفتح الصاد والخاء، وقيل أيضا بالسين مكان الصاد، وضعفه الخليل(١)، ومعناه اختلاط الأصوات وارتفاعها.

قوله: «**لَقَدْ أَمِر أمرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ**» ـ بكسر الميم وقصر الهمزة وفتح الراء في الأول ـ أي: عظم وزاد، يقال: أمر القوم إذا كثروا.

والثاني فبفتح الهمزة وسكون الميم، بمعنى الشأن والحال، ومن الأول قوله تعالى: ﴿لقد جئتَ شيئاً إمراً ﴾(٢)، أي عظيما يُتعجب منه، قاله القاضي(٣).

وابن أبي كبشة أراد به النبي صلى الله عليه وسلم، واختلف في سبب نسبة قريش صلى الله عليه وسلم إلى أبي كبشة.

فقيل: إنها كناية أبيه لأمه وهب بن عبد مناف.

وقيل: كنية أبيه من الرضاعة الحارث بن عبد العزى.

وقيل: إن سلمى أم عبد المطلب كان يكنى أبوها أبا كبشة، وهو عمرو بن لبيد.

وقيل: كانت للنبي صلى الله عليه وسلم أخت تسمى كبشة، كان أبوه يكنى بها.

قال السهيلي: «وأشهر من هذه الأقوال كلها عند الناس أنهم شبهوه برجل كان يعبد الشِّعْرَى(٤) وحده دون العرب، فنسبوه إليه لخروجه عن دين قومه.

---

(١) قال في كتابه العين (٢٠٣/٤): «والسَّخَبُ الصخب بلغة ربيعة».

(٢) [سورة الكهف: ٧١].

(٣) أي: القاضي عياض في مشارق الأنوار (٥٥/١).

(٤) **الشِّعْرَى:** نجم عظيم، وقد قال الله تعالى: ﴿وأنهُ هو رب الشعرى ﴾ [سورة النجم: ٤٩].

وذكر الدارقطني[1] اسم أبي كبشة هذا في المؤتلف والمختلف فقال: «اسمه وجز بن غالب وهو خزاعي، ثم من بني عيشان».

قال ابن جِنِّي: «كبشة مرتجل ليس بمؤنث الكبش، لأن مؤنث ذاك ليس من لفظه»[2].

قوله: «**إِنَّهُ لَيَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ**»، بكسر إن على الاستئناف، ويجوز على ضعف فتحها على أنه مفعول له، وضعف بوجود اللام في الخبر.

وبنو الأصفر: هم الروم.

قال القاضي: «قيل سموا بذلك باسم جدهم الأصفر بن روم بن عيصوا بن إسحاق ابن إبراهيم، قاله الحربي[3].

---

(١) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، الإمام الحافظ المشهور، انفرد بالإمامة في علم الحديث في دهره ولم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه، صنف كتاب السنن، والمختلف والمؤتلف وغيرهما، توفي رحمه الله سنة ٣٨٥هـ ـ ٩٩٥م. له ترجمة في: تاريخ بغداد (٣٤/١٢ ـ ٤٠)، وسير أعلام النبلاء (٤٤٩/١٦ ـ ٤٦١)، وتذكرة الحفاظ (٩٩١/٣ ـ ٩٩٥)، ووفيات الأعيان (٢٩٧/٣ ـ ٢٩٨).

(٢) تمام العبارة كما وردت في المحكم والمحيط الأعظم (٦٩١/٦) ولسان العرب (٣٣٨/٦): «قال ابن جني: كبشة اسم مرتجل، ليس بمؤنث الكبش الدال على الجنس، لأن مؤنث ذلك من غير لفظه وهو نعجة».

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير الحربي البغدادي، الإمام الحافظ العلامة، شيخ الإسلام، كان قيما بالأدب جماعا للغة حافظا للحديث، له تصانيف أهمها غريب الحديث، توفي رحمه الله سنة ٢٨٥هـ ـ ٨٩٨م. له ترجمة في: تاريخ بغداد (٦/ ٢٧ ـ ٤٠)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٢) سير أعلام النبلاء (٣٥٦/١٣ ـ ٣٧٢)، وبغية الوعاة (٤١٨/١).

وقيل: بل لأن جيشا من الحبشة الزمن غلب عليهم فوطئ نساءهم فولد لهم أولاد صفر فنسبوا إليهم. قاله [ابن] الأنباري[1]، والأول أشبه»[2].

قوله: «**أَنَّهُ سَيَظْهَرُ**» أي إن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره الذي أسند إليه أمر.

ومعنى «**سَيَظْهَرُ**» أي: سيغلب نحو: ﴿فَأصبحوا ظاهرين﴾[3]، أو سيعلو ويرتفع حتى يظهر لكل أحد، فشبه الارتفاع المعنوي بالحسي واستعار له اسمه، ولما كان الظهور لازم الارتفاع سمى الملزوم باسم اللازم مرسلا أو عكسه، ويكون كناية أو مرسلا، ويعني يزداد ظهورا، ولذا أتى بسين الاستقبال، وإلا فقد ظهر قبل محاورته تلك وفي حينها.

وحذف متعلق «**يَظْهَرُ**» إما أنه أراد على هرقل لخوفه منه، وإما لإفادة العموم،

---

(١) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظا للشعر والأخبار، من كتبه الزاهر في اللغة، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، والأمثال، والأضداد، وغريب الحديث وهو أجل كتبه، توفي رحمه الله ببغداد سنة ٣٢٨هـ ـ ٩٤٠م. له ترجمة في: تاريخ بغداد (١٨١/٣ ـ ١٨٦)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٧١)، وبغية الوعاة (٢١٢/١ ـ ٢١٤).

(٢) مشارق الأنوار (٦٢/٢).

(٣) من قوله تعالى:﴿فَآمَنَت طَّائِفَةٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَت طَّائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [سورة الصف: ١٤].

ولم يرد معينا فإن تقدير بعض ما يصلح دون بعض تحكم، أي سيظهر على جميع الملل، أو نزل منزلة اللازم، أي سيصير حقه وصدقه ظاهرا لا يخفى على أحد.

وقوله: «**حَتَّى أَدْخَلَ اللـه عَلَي الإِسْلاَمَ**»، أي : فازداد ذلك اليقين لا أنه انقطع، شبه الاستثناء المنقطع، ولا دليل فيه لصحة كفر العناد، لاحتمال أن يتجوز باليقين للاعتقاد الجازم أو الظن القوي، كقول ابن أبي زيد[1] في رسالته: «يَظُنُّهُ كَذَلِكَ فِي يَقِينِهِ»[2]، أو يريد بالظهورِ الغلبةَ لا صحة النبوءة.

وفي قوله: «**أَدْخَلَ اللـه عَلَيَّ**» دليل لأهل السنة أن خالق الإيمان والكفر هو اللـه تعالى، لا سيما مع قوله: «**عَلَيَّ**» فإنها عبارة تقتضي الإكراه ومشقة التحمل كما صرح به في الجهاد من قوله: «**وَأَنَا كَارِهٌ**» وليس الإكراه بمعنى الإلجاء، وإنما هو بمعنى الشأن الذي يستطاع دفعه، وكان ذلك منه أول ما أسلم، لأنه فعل ذلك خوف الموت، ثم استحلى الإيمان بعد وأغنى فيه، وكان من أفضل الصحابة وله من رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم بنفسه وابنه وابنته مقامات شريفة ومراتب منيفة رضي اللـه عنهم.

---

(١) هو أبو محمد عبد اللـه بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني، إمام المالكية في وقته، أخذ عن جماعة منهم محمد بن مسرور والقطان والأبياني، وتفقه به أبو بكر بن عبد الرحمن، والبراذعي واللبيدي وغيرهم، من تآليفه النوادر والزيادات، والرسالة، والذب على مذهب مالك وغيرها، توفي سنة ٣٨٦هـ ـ ٩٩٦م. له ترجمة في: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٠، وترتيب المدارك (٤٩٢/٢ ـ ٤٩٧)، وسير أعلام النبلاء (١٠/١٧ ـ ١٣).

(٢) الرسالة الفقهية (ص: ١٩٢).

وقال بعضهم: معنى «**حَتَّى أَدْخَلَ اللـه عَلَيَّ الإِسْلاَمَ**»، أي فـأظهرت ذلـك اليقـين، لا أنـه ارتفع.

(ص) «**وَكَانَ ابْنُ النَّاطورِ صَاحِبُ إِيلْيَـاءَ وَهِرَقْـل...**» إلى قولـه: «**فَكَـانَ ذَلِـكَ آخِـرَ شَـأْنِ هِرَقْلَ**»[(١)].

(ش) أقول: قال القاضي: الناطور المذكور في حديث هرقل بطاء مهملة عند الجماعة وعند الحموي بالمعجمة.

(١) هذا آخر الحديث رقم ٧، وفيه: «وَكَانَ ابْنُ النَّاطورِ صَاحِبُ إِيلِيَاءَ وَهِرَقْلُ أُقُفًّا عَلَى نَصَـارَى الشَّـامِ، يُحَـدِّثُ أَنَّ هِرَقْلَ حِينَ قَدِمَ إِيلِيَاءَ أَصْبَحَ يَوْمًا خَبِيثَ النَّفْسِ، فَقَالَ بَعْضُ بَطَارِقَتِهِ: قَدْ اسْـتَنْكَرْنَا هَيْئَتَـكَ.قَـالَ ابْـنُ النَّـاظُورِ: وَكَانَ هِرَقْلُ حَزَّاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ، فَقَالَ لَهُمْ حِينَ سَأَلُوهُ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ مَلِكَ الْخِتَانِ قَدْ ظَهَرَ، فَمَنْ يَخْتَتِنُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالُوا: لَيْسَ يَخْتَتِنُ إِلَّا الْيَهُـودُ فَـلَا يُهِمَّنَّـكَ شَـأْنُهُمْ، وَاكْتُـبْ إِلَى مَـدَايِنِ مُلْكِـكَ فَيَقْتُلُوا مَنْ فِيهِمْ مِنْ الْيَهُودِ.فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ أُتِيَ هِرَقْلُ بِرَجُلٍ أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانَ يُخْبِرُ عَنْ خَـبَرِ رَسُـولِ اللـه ﷺ، فَلَمَّا اسْتَخْبَرَهُ هِرَقْلُ قَالَ: اذْهَبُوا فَانْظُرُوا أَمُخْتَتِنٌ هُوَ أَمْ لَا؟ فَنَظَرُوا إِلَيْهِ فَحَدَّثُوهُ أَنَّهُ مُخْتَـتِنٌ، وَسَـأَلَهُ عَنْ الْعَرَبِ، فَقَالَ: هُمْ يَخْتَتِنُونَ. فَقَالَ هِرَقْلُ: هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَـدْ ظَهَـرَ.ثُـمَّ كَتَـبَ هِرَقْـلُ إِلَى صَـاحِبٍ لَـهُ بِرُومِيَةَ وَكَانَ نَظِيرَهُ فِي الْعِلْمِ، وَسَارَ هِرَقْلُ إِلَى حِمْصَ فَلَمْ يَرِمْ حِمْصَ حَتَّى أَتَـاهُ كِتَـابٌ مِـنْ صَـاحِبِهِ يُوَافِـقُ رَأْيَ هِرَقْلَ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُ نَبِيٌّ فَأَذِنَ هِرَقْلُ لِعُظَمَاءِ الرُّومِ فِي دَسْكَرَةٍ لَهُ بِحِمْصَ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِهَا فَغُلِّقَتْ ثُمَّ اطَّلَعَ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الرُّومِ هَلْ لَكُـمْ فِي الْفَـلَاحِ وَالرُّشْـدِ، وَأَنْ يَثْبُـتَ مُلْكُكُـمْ فَتُبَـايِعُوا هَـذَا النَّبِيَّ؟فَحَاصُـوا حَيْصَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ إِلَى الْأَبْوَابِ فَوَجَدُوهَا قَدْ غُلِّقَتْ. فَلَمَّا رَأَى هِرَقْلُ نَفْرَتَهُمْ وَأَيِسَ مِنْ الْإِيمَـانِ، قَـالَ: رُدُّوهُـمْ عَلَيَّ، وَقَالَ: إِنِّي قُلْتُ مَقَالَتِي آنِفًا أَخْتَبِرُ بِهَا شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ فَقَدْ رَأَيْتُ، فَسَجَدُوا لَهُ وَرَضُوا عَنْهُ، فَكَـانَ ذَلِـكَ آخِرَ شَأْنِ هِرَقْلَ».

قال أهل اللغة يقال: فلان ناطور، بني فلان وناظورهم بالمعجمة إذ كان المنظور إليه منهم، والناطور حافظ النخل أعجمي تكلمت به العرب. قال الأصمعي: هو بالمعجمة من النظر، والنبط يجعلون الطاء ظاء.

و«**صَاحِب إِيلْيَاءَ**» منصوب، قال القاضي: على الاختصاص أو الحال على خبر "كان" لأن خبرها «**أُسْقُفًا**» أو «**يُحَدِّثُ عَنْ هِرَقْلَ**» وهو أَوْجَهُ.

قلت: ويجوز نصبه بـ"أعني" محذوفا، ولعله مراد القاضي بالاختصاص.

قال الزركشي: أو على خبر كان ويكون أسقفا خبرا ثانيا.

ولا يصح رفع صاحب على الصفة، لأن ما قبله معرفة وهو نكرة، إذ هو اسم فاعل لزمن الحال، فإضافته غير محضة، ويصح على البدل وعطف البيان.

و«**هِرَقْلَ**» مخفوض بالفتحة عطفا على «**إِيلْيَاءَ**».

قوله: «**سُقِف**» يروي بضم السين وشد القاف مكسورة وفتح الفاء على البناء للمفعول، أي: قدم، يقال سقفته بالتشديد أي: جعلته أسقفا، وهي رواية أبي ذر المروزي من رواية الأصيلي، ويروى أسقفّا مشدد بالفاء فيهما.

والأول رواية الجرجاني، والثاني رواية القابسي.

قال القاضي: وهو المعروف، ومعناه الرئيس، والجمع أساقفة.

قيل: سمي بذلك لانحنائه وخضوعه لتدينّه عندهم، وأنه قيم شريعتهم وهو دون القاضي، والأسقف الطويل في انحناء في العربية، والاسم منه السقف والسقيفي.

وقال الدّاودي: هو العالم، وإنما وصفه بالأسقف ليفيد قوة أمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم؛ لأن خبره أولى بالقبول من غيره لتقدمه عنده واطلاعه من أسراره على ما لا يطلع عليه غيره.

قوله: «**أَصْبَحَ يَوْمًا خَبِيثَ النَّفْسِ**». خبث النفس هو تغيرها وكسلها وقلة نشاطها، أو غثيانها وسوء خلقها.

قوله: «**فَقَالَ بَعْضُ بَطَارِقَتِهِ**» بفتح الباء جمع بطريق بكسرها، وهم خواص ملوك الروم وقوادهم. قال الخليل: البطريق: العظيم من الروم.

قال الحربي: والبطريق المختال المزهو ولا يقال ذلك للنساء.

قوله: «**قَدْ اسْتَنْكَرْنَا**»، إما بمعنى أنكرنا حالك وصفة أخلاقك، أو وجدنا على خلاف ما عهدناها قبل اليوم، فاستفعل على الأول بمعنى المجرد، وعلى الثاني لإلقاء الشيء بمعنى ما ضيع منه. ومقصودهم بهذا الخبر السؤال عن السبب كقول القائل: أنا عطشان للتعريض بطلب السقي.

قوله: «**وَكَانَ هِرَقْلُ حَزَّاءً**»، بفتح الحاء وتشديد الزاي ممدودا.

قال القاضي: الحزاء والحازي المتكهن، يقال منه: تحزى يتحزى تحزيا وحزى يحزي ويحزو حزيا وحزوًا إذ تكهن، وقد فسره في الحديث بقوله: «**يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ**».

قوله: «**إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ أَنَّ مَلِكَ الْخِتَانِ ظَهَرَ**».

«**حِينَ**» بدل بعض من كل والختان قبله مضاف محذوف أي أهل الختان.

و«**رَأَيْتُ**» هنا علمية بمعنى علمت أو بمعنى ظننت، والقائم مقام مفعوليها أن ومعمولاها.

قيل: إنه رأى المشتري وزحل مقترنين في العقرب، الاقتران المسمى بالعشريني أي الكائن بعد عشرين سنة، وهو يدل عندهم على ظهور الآيات السماوية بتفصيل مذكور في موضعه، وأظن أني رأيت في شرح قصيدة الحاتمي أنهما قد اقترنا أيضا من الطوفان حين أنجى الله نوحا عليه السلام في السفينة مع من آمن به وأهلك كثرة الأرض بالغرق، واقترنا حين فلق الله سبحانه البحر لموسى عليه السلام فعبره مع بني إسرائيل وأغرق الله فرعون وجنوده.

قلت: وقد اقترنا قريبا من زمننا هذا في الدلو عام ثمانية وستين وثمان مائة.

وقد تكلم عليه الحاتمي وأوضحه شارحه بما لا ينبغي التشاغل به، وإنما أشار البخاري بما أشار إليه إلى عظيم اعتناء الله سبحانه وتعالى بنبينا صلوات الله وسلامه عليه، وأن كل ذي علم كان ينذر بنبوءة النبي صلى الله عليه وسلم، قبل ظهورها حتى من يتعلق بعلم النجوم والكهانة الذي ليس مقطوعا بصوابه، وإنما هو عندهم قبل الإسلام مبني على التظني والتبخيت يصيب مرة ويخطئ مرة كثيرا، وقد أغنى الله عنه وعن غيره مما يتعاطاه الجاهلية بشريعة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم، ونوره الذي يهدي إلى الحق ويكشف ظلمات الجهل، ويجعل القلب الذي انشرح له أكمل الانشراح كالمرآة الصقيلة يتجلى له علوم من المكاشفات، وأما علم النجوم ونحوه مما أولع ذوو الهمم الخسيسة والقلوب الخربة من علم الآخرة والعلوم النافعة فغاية نتيجة أصحابها حرمان خير الدنيا والآخرة وكيف يرضى ذو عقل ودين أن يتلف شيئا من عمده العزيز الذي لا قيمة له فيما لا يزيده إلا بعدا من الحق وقربا من الباطل، ولو أمكن أن لا يخطئ

الناظر في علم النجوم أصلا لكان من العقل تركه، لأنه لا يحصل له منه بعد العناء العظيم إلا تنغيص العيش والتكدير لصفوه والتضييق لمنفسح الآمال التي هي نعمة عظيمة بها أعمر اللـه سبحانه الدنيا كيف وخطؤه هو الأكثر وما أشبه الصواب فيه إنما يتهيأ بالاتفاق.

وهذا كله إنما هو فيما يتوصل به إلى التصور على الغيب مما يدعيه المنجمون من الأحكام وما يحدث في العالم من التأثيرات التي يسندونها إلى الاقترانات، كالخصب ورخص الأسعار وضد ذلك، والألفة والفتنة، وسعادة المولود والأزمان ونحوها وغير ذلك، وحكم النظر في هذا التحريم على ما سنذكره الآن.

ومن اعتقد في ذلك استقلال الكواكب بالتأثيرات أو أن لبعضها تدبيراً لشيء من العالم كما يوجد في بعض عزائم الدراري السبعة فهو كافر قطعا، وإن اعتقد أن الفعل لله تعالى وإنما الكواكب في اقتراناتها ونحوه أمارة نصبها اللـه تعالى للدلالة على ما يخلق عندها كما نصب أكل الخبز أمارة في الغالب على خلقه الشبع إثره وشرب الماء على خلق الري بعده، فهذا ليس بكافر لكن إن أظهره فمشهور القولين فيه التحريم، وقيل: مكروه وإن استتر بذلك فقولان بالجواز والكراهة والثاني هو المشهور.

أما النظر في النجوم للاستدلال على القبلة وأجزاء الليل وما مضى منها وما بقي لافتراق أحكامها في العبادات والاهتداء بها في ظلمة البر والبحر، بأن يميزها ويعرف مواضعها من الجنوب والشمال، فذلك جائز بل هو مستحب؛ لأنَّ اللـه سبحانه وتعالى قد أعلم أنه خلقها لهذا فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ

النُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾[1].

قوله: يخبر عن خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أي: يخبره فعن بمعنى الباء، أو يكون ضمّن يخبر بمعنى يكشف أو ينبئ ونحوه فتكون عن على بابها.

قوله: « **مَلِكَ الْخِتَانِ**»، يروى بضم الميم وسكون اللام وبفتح الميم وكسر اللام، ومعنى « **قَدْ ظَهَرَ**» أي: قرب ظهوره، أو قد ابتدأ ظهوره، أي على ملك غيره من الأديان وغلبة ملكهم لمن سواه قبل.

ومما يؤيّد إرادة ابتدائه ما قيل: إن نظره ذلك كان زمن صلح الحديبية الذي كان نقضه سبب فتح مكة الذي هو غاية الظهور فيه أنزل ﴿ إنا فتحنا ﴾[2]، وقد ظهر في موضع المفعول الثاني لـ« **رَأَيْتُ**» واقتصر على ذكره سبب تغيره البعيد، وهو نظره ورؤيته وسببه القريب علمه بذهاب ملكه ولم يصره به لكراهة ذكره، ولأنهم يفهمون مراده.

وجملة «**قَالَ ابْنُ النَّاطورِ...** » إلى «**النُّجُوم**» جملة اعتراضية بين آخر السؤال وهو قولهم: «**هَيْئَتَكَ**» وبين أول الجواب وهو: «**فَقَالَ**» وذكرها كالتوطئة والتصحيح لجوابه.

والكِهانة ـ بكسر الكاف ـ صناعة يزعم أصحابها التوصل بها إلى علم المغيبات، ولها طرق إخبار الجن، وخط الرمل، والنظر في النجوم، وفي الكتب،

---

(١) [سورة الأنعام/٩٧].

(٢) من قوله تعالى: ﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴾ [سورة الفتح/١].

ومنها العيافة والزجر وغير ذلك.

قوله: «**فَمَنْ يَخْتَتِنُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟**» أراد بالأمة هنا جميع مـن في عصره، وأراد بقـولهم: «**لَيْسَ يَخْتَتِنُ إِلاَّ الْيَهُودُ**»، أي: في علمنا لا على القطع، إذا لبـت في مثلـه زور فيؤخـذ منـه أن شهود الاسترعاء في مثله إن لم يزيدوا في علمهم فشهادتهم تامة، ولكن جرت العادة بـذكره في الوثائق وفي هذا الأصل خلاف.

لا يقال لا يستفاد ذلك من إخبار هؤلاء لأنهم كفار، لأنا نقول إيراد البخاري وغـيره مـن العلماء لهذا الحديث وأخذهم الفوائد منه واستحسانهم حسـنه وتقبـيحهم قبيحـه، يقـتضي تقريرهم أحكامه حتى يدل دليل على خلافه، وإنما علموا ذلك من اليهود دون العـرب لكـثرة اليهود في بلادهم جدا، وبعد العرب منهم وحقارتهم عندهم لم يهتموا لشأنهم.

قوله: «**فَلَا يُهِمَّنَّكَ شَأْنُهُمْ**» بضم الياء.

قال القاضي: يقال: أهمني الأمر هما أحزننـي وغمنـي، وهمنـي إذا بـالغ في ذلـك بمعنـى آذاني ومنه قولهم: مهموم.

قولـه: «**فَيَقْتُلُـوا مَـنْ فِـيهِمْ مِـنَ الْيَهُـودِ**»، هكـذا وقـع بضـمير العقـلاء وهـو على المضاف المحذوف قبل المدائن، أي: فليقتلـوا مـن حـل مـنهم في أهـل مـدائنك، ومـن اليهـود بيـان لمـن وهـذه الإشـارة مـنهم تقـتضي أنهـم ليسـوا عـلى وثـوق مـن صحة الأحكام النجومية، وأنها إنما تفيدهم الظن ولو كانت تفيد العلـم الحقيقـي لمـا أفادت هذه الإشارة، إذ المعلوم لا يتبدل وإشـارتهم هـذه اقتـداء بـالنمرود وفرعـون، حين أمر بقتل من يولد لمـا أخـبره المنجمـون أنـه يولـد حينئـذ مـن يخـرب ملكهـما،

ويأبى الـلـه إلا أن يتم نوره، وهكذا الأمر فيما يتوصل إليه بهذا العلم، إنما هو حدس وتخمين وأقوى درجاته عند متيقنه على التحقيق الظن.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق ﷺ: وما شاهدت قط من صدق فيما يخبر بـه عنـه عمن رأيته يتعاطاه ورأس أموالهم الدعوى العريضة وأرباحهم الخيبـة، والأحـوال التـي هـي عند الناس بغيضة.

قوله: «**فَبَيْنَمَا هُمْ عَـلَى أَمْـرِهِمْ**»، أي: مـن السـؤال والجـواب والمشـاورة والإشـارة بقتـل اليهود.

و«**مَلِكُ غَسَّانَ**» هو الحارث بن أبي سمر صاحب بصرى.

وغسان: عرب دخلوا تحت طاعة النصارى وتداينوا بدينهم.

قوله: «**هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَدْ ظَهَرَ**»، قال القاضي بضم الميم وسكون اللام كذا لعامتهم، وعند القابسي عن المروزي بفتح الميم وكسر اللام، وعند أبي ذر: لا يملك فعل مستقبل وأراهـا ضمة الميم اتصلت بها فتصحّفت انتهى.

وقال الزركشي: وجهها السهيلي في أماليه بأن هـذا مبتـدأ، ويملـك خـبره أي هـذا المـذكور يملك هذه الأمة.

و«**قَدْ ظَهَرَ**» جملة مستأنفة لا في موضـع الصـفة ولا في موضـع الخـبر. ويجـوز أن يكـون "يملك" نعتا أي: هذا رجل يملك هذه الأمة على حد قول الشاعر:

لـــو قلـــت مـــا في قومهـــا لم تيـــثم يفضـــــلها في حســـــب وميســـــم

أي: ما في قومها أحد يفضها، وهذا في المضارع لا في الماضي قالـه ابـن السراج وحكـاه عـن الأخفش. انتهى

قلت: والمعروف أن موصوف الجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض مجرور قبله بـ"من" أو "في" كما في هذا البيت وحذفه في غير ذلك كما في الحديث ضرورة.

وخالف ابن عصفور فيما إذا كان بعض مجرور قبله بفي فجعل حذفه معها أيضا ضرورة.

ويجوز أن تجعل الجملة حالا من فاعل ظهر أو من المبتدأ عند من أجازه.

وأجاز بعض الشيوخ أن تكون جملة يملك خبرا.

و«**قَدْ ظَهَرَ**» خبر ثان، قال: وتحتمل الاستئناف في جواب سؤال مقدر، كأنه قيل من أين قلت هذا؟

فقال: قد ظهر لي أي حين نظرت في النجوم، أو قد ظهر فلا حاجة للسؤال عن طريق الإخبار عنه، وقيل جملة يملك صلة هذا على رأي الكوفيين في معاملة اسم الإشارة معاملة الموصول نحو:

.... وهـــــذا تحملـــــين طليـــــق

أي: والذي تحملين طليق، وقيل بل الموصول محذوف وهو الخبر في رأي الكوفيين والأخفش في جواز حذفه، أي هذا الذي يملك وروي بملك بجر ملك بالباء، وتتعلق بـ «**ظَهَرَ**» أو يجعل المجرور حالا من فاعله، وقد ظهر خبر هذا والإشارة إلى نظر في النجوم والباء للمصاحبة، أو للآلة تجوز أو ملك فيهما على حذف مضاف أي بظهور ملك وعلى رواية ملك بضم الميم وسكون اللام.

والإشارة إلى حال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الزمان من دلالة النجوم وغيرها، أي هذا الحال نفس ملك هذه الأمة فملك على هذا خبر أو خبر مبتدأ

محذوف، أي هو ملك وقد ظهر خبر ثاني أو بدل أو عطف لملك أو تفسير أو نعت، لأن مجرى الأمة مجرى الجنس أو مستأنف على ما تقرر أو ملك نعت هذا، أو بدل أو عطف بيان وقد ظهر خبره والألف، **واللام** في العلم إما للعهد أي نظيره في علم النجم والكهانة وهو أولى أي للجنس.

وفي بعث هرقل إلى صاحبه ومشاورته فيما ظهر له من أمر النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على الاعتناء بالمشورة وذم الاستبداد بالرأي، وقد جعل الله البركة في الشورى وحض عليها أرفع الخلق عنده منزلة وأكبرهم علما فقال لنبيه صلى الله عليه وسلم ﴿وشاوِرْهم في الأمرِ﴾[1] ففعل صلى الله عليه وسلم، وذلك فيما لم يؤمر فيه بشيء، واقتدى به خلفاؤه وسائر أصحابه والتابعين سنتهم رضي الله عن جميعهم، ولأن الفلاح حينئذ الأغلب وقال تعالى فيما مدح به أولياءه ﴿وأمرُهُم شُورى بينهم﴾[2]، وأحق الناس بالتزامها القاضي، ومهما خطاها أصيبت مقاتله وقد تواطأ قضاة أهل عصرنا في غالب الأمصار على تركها.

قوله: «**إِلَى حِمْصَ**» قال الزركشي مجرور بالفتحة للعملية والتأنيث لا للعجمة والعلمية على الصحيح، لأن العجمة لا تؤثر في الثلاثي وجعله بعضهم كهند حتى يجوز فيه الصرف وعدمه انتهى.

قلت: الجمهور لا يجعلونه كهند في جواز الوجهين وإن اشتركا في كونهما

(١) [سورة آل عمران/١٥٩].
(٢) [سورة الشورى/٣٨].

مؤنثين بغير هاء ثلاثيين ساكنَي الوسط لانضمام العجمة في حمص إلى التأنيث، فـآثرت تحـتم المنع.

واختلف في تأثير العجمة وحدها مع العلمية في الثلاثي على ثلاثة أقوال:

ـ **أحدهما:** أن العجمة لا أثر فيه مطلقا وهو الصحيح.

ـ **الثاني:** أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ومـا سـكن فيـه وجهـان، وقـال بـه عـيسى بـن عمـر، وتبعه ابن قتيبة والجرجاني.

ـ **الثالث:** أن ما تحرك وسطه لاينصرف وما سكن وسطه منصرف، وبه جزم ابن الحاجب.

قوله: « **فَلَمْ يَرِمْ حِمْصَ**» أي لم يفارق حمص. قـال القـاضي قولـه: فـما رام رسـول اللــه مكانه، ولم يرم حمص أي لم يبرح ولا فارق يقال فيه: رام يريم وأما من طلب الشيء فمن رام يروم روما.

وفي رواية ابن الحذاء ما راح وهو قريب من المعنى الأول، وقد غلط فيه الـراوي فقـال لم يرم لم يصل بعكس التفسير.

قوله: «**فِي دَسْكَرَةٍ لَهُ**» أي في دخولها على حذف مضاف. قال القاضي: بفتح الدال والكـاف هو بناء كالقصر حوله بيوت وجمعه دساكر.

قوله: «**ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِهَا فَغُلِّقَتْ**» هو بتشديد اللام، وأما بتخفيف الـلام فمـن أهـل اللغـة من أنكره، وعليه قول أبي الأسود:

ولا أقــول لقِــدر القــوم قــد غليــت ولا أقــول لبــاب الــدار مغلــوق

وعـلى لغـة إثباتهـا يكـون التشـديد للمبالغـة في سـدها خوفـا مـما آل إليـه الأمـر مـن

الفرار لما سمعوا منه بحيث لا يمكن من الاعتذار لخروجهم من الدسكرة بالكلية ويتكثرون عليه بغيرهم ممن كان خارجها، فيقتلونه أو يخلعونه من ملكه ولا يتركونه للاعتذار.

قوله: «**هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ وَالرُّشْدِ**» أي: هل لكم همة ومسارعة ونحو ذلك والكلام استفهام ومعناه الأمر والحض على المسارعة إلى الفلاح، وإنما أبرزه في صورة الاستفهام تلطفا منه في دعائهم.

و«**الرُّشْد**»: بضم الراء وسكون الشين وبفتحها، والأول مصدر رشد يرشد بالفتح في الماضي والضم في المضارع رشدا ورشادًا، والثاني مصدر رشيد بالكسر يرشَد بالفتح. والرشد: التوفيق والهداية للصواب.

و«**الْفَلَاح**» بفتح اللام والفلاح البقاء وقيل: الفوز ومنه حي على الفلاح، أي: هلم إلى عمل يوجب لك البقاء الدائم في الجنة، ومنه ﴿قد أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[1]، قيل: الفائزون، وقيل: الباقون في الجنة.

فمعنى قول هرقل: «**هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ**» أي: الفوز والبقاء في الجنة، والرشد، أي التوفيق والهداية للصواب.

وكان مقتضى الترتيب أن يقدم الرشد على الفلاح، إذ الفوز والبقاء في الجنة ناشئ عن التوفيق والهداية، لكن لما كان الفلاح كالعلة الغائية لطريق الرشاد إذ سبب كون الإيمان والإسلام يؤديان إلى الفوز بالجنة التي هي عنوان على وجود

(١) [سورة المؤمنون/١].

رضى الـلـه سبحانه على أصحابها كانا طريقي رشد قدمه على الرشد ليكون باعثا على طريقـة الذي هو الإيمان والإسلام، وهذا هو الشأن في العلة الغائية أنها تتقدم [] على معلومها باعثـة عليه وتـتأخر عنه في الوجود الخارجي. وأقرب مثال ذلك الربح للتجارة.

وقد بالغ فجعله ذا الفلاح والرشد وهو الإيمان والإسلام عينهما وقدمها على ثبـات الملـك، لأن الاعتناء بمصالح الدنيا الفانية بعد حوز السلامة والفوز في الآخرة التي لا فنـاء لهـا ﴿بَـلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا {١٦/٨٧} وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾[1]. وإنما عـبر بـأن يثبـت دون ثبـوت أو ثبات وإن كان الاسم يدل على الثبوت لما في المضارع من تصور الحالة العجمية، ولا ألـذّ مـن ثبوت الملك لذي الملك وأكثر خوفهم إنما هو من زواله، وربما أربت مشقة العزل عـلى مشـقة الموت، وأيضا رغبتهم في ثبوته وهو إنما يكون في المستقبل لا في حصوله.

وإنما لم يفعل ذلك فيما قبله وإن كان مثله في ذلك، لأن الفـلاح والرشـد أمـران ثابتـان في أنفسهما، وإنما يرغب في الاتصاف بهما، ولأنه عرف أنه لا قرار لملكهم في تلك البلاد إن دامـوا على الكفر، فصار بقاء ملكهم ناشئا عن التمسك بطريق الفلاح والرشد فوجب تأخيره عـنهما ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾[2].

(١) [سورة الأعلى/١٦ ـ ١٧].
(٢) [سورة التوبة/٣٣، سورة الفتح/٢٨، سورة الصف/٩].

قال قبل هذا: «**فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ**».

قوله: «**فَتُبَايِعُوا هَذَا النَّبِيَّ**» يروي بالتاء المثناة ثم الباء الموحدة من البيعة، وهو من معنى البيع لأنهم إذا بايعوه وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده توكيدا كالبائع، والمشتري ويروى فتتابعوا بتاءين أوله من المتابعة وهما متقاربان في المعنى.

وقال القاضي: في حديث هرقل فنبايع هذا الرجل كذا هو بالباء لأبي ذر والقابسي من البيع، لكن فيه عند أبي ذر فنبايعوا وهو وهم ورواه الأصيلي فتتابع بالتاء من الاتباع وعنده فيه تتابعوا أيضا، ورواية القابسي الصواب والمبالغة والمتابعة متقاربة المعنى في الصحة انتهى.

قلت: إنما جعل الإسناد إلى الواو في نبايعوا ونتابعوا خطأ لافتتاح المضارع فيهما، وذلك مما يمنع اتصال الفعل بضمير تثنية أو ضمير جمع لإغناء النون عن ذلك، لأنها للمتكلم وحده أو معه غيره فلا يكون فاعل المضارع معها إلا مستترا يقدر بأنا أو نحن.

وأما ما قدمناه نحن من الروايتين المسند في كليهما المضارع إلى الواو فلا إشكال فيهما لافتتاح المضارع فيهما بتاء الخطاب، وهو منصوب فيها بـ"أن" بعد الفاء المجاب بها الاستفهام وعلامة نصبه حذف النون.

وفاء «**فَتُبَايِعُوا**» فصيحة تدل على فعل محذوف قبلها، وذلك الفعل المحذوف بدل من جملة مقدرة قبل لكم معمول لفعلها.

والمعنى هل تثبت لكم رغبة في نيلكم كذا تقبلونه، فتبايعوا لأن المقدر قبل لكم مجمل والمقدر قبل الفاء مفسر له، ولهذا لما قيل له صلى الله عليه وسلم في

ربيبته: «**هَلْ لَكَ فِي ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ؟ قَالَ: أَفْعَلُ مَاذَا؟**»، فسأل عن تفسير ذلك المجمل، فقيل له: «**تَنْكِحُهَا**» فأجاب بما في الحديث[1].

إلا أن في تقبلونه إجمالا ما للجهل بطريق ذلك القبول أو سبب تحصيله، فعطف عليه «**فَتُبَايِعُوا**» عطفا تفسيريا على الأول كأنه قيل ما طريق قبوله أو ما كيفيته قيل تبايعوا، وعطف سبب على مسبب على الثاني أي ما سبب حصوله أو الاتصاف به.

فقيل: تبايعوا و مبايعة الأمراء التزام الرعية طاعة الأمير ذلك بالتزام القيام بحقهم فهي مفاعلة على حقيقتها كما هي من البيع في دفع السلعة والثمن وبجعل بعضهم يد في يده صاحبه تأكيدا أو توثيقا للعهد.

ويحتمل أن يكون ببسط الرئيس كفه فيضرب الذي يريد الدخول تحت طاعته بكفه عند إقراره بالطاعة وهي علامة ذلك العقد، وقد يحدث من ذلك الضرب صوت وسميت صفقة وكأنها فعلة للمرة من الصفق، وكذلك كانوا يفعلون عند

---

(١) يشير إلى حديث أخرجه البخاري [كتاب النكاح/باب ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللاَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾]، رقم ٥١٠٦. ولفظ الحديث عن عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ لَكَ فِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ قَالَ: فَأَفْعَلُ مَاذَا؟ قُلْتُ: تَنْكِحُ. قَالَ: أَتُحِبِّينَ؟ قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكَنِي فِيكَ أُخْتِي. قَالَ: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي. قُلْتُ: بَلَغَنِي أَنَّكَ تَخْطُبُ. قَالَ: ابْنَةَ أُمِّ سَلَمَةَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ: قَالَ: لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي مَا حَلَّتْ لِي، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَاهَا ثُوَيْبَةُ، فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ». ومسلم [كتاب الرضاع/باب تحريم الربيبة وأخت المرأة] رقم ١٤٤٩.

التبايع، وبه سميت بيعة الأمراء؛ لأن بذل الطاعة من التابع والقيام بالمؤونة من المتبوع يشبهه دفع العوضين ومثله ﴿إن الله اشترى...﴾ الآية[1].

ويحتمل أن يكون بسط التابع كفه فيضرب عليه المتبوع بكفه، وقد يرجح هذه الصفة قوله تعالى: ﴿إنَ الذينَ يبايعونكَ...﴾إلى ﴿يَدُ اللهِ فوقَ أيديهِم﴾[2]، أي: يد رسول الله على حذف مضاف فتكون الفوقية حسّا ومعنى.

وعلى الأول تكون بالإحاطة بالقهر والغلبة.

قال بعض الشيوخ: والذي أعتقد أن بيعة الأمراء وبيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كانت على إحدى هذه الصفات الثلاث: إمساك اليد باليد كالمصافحة، أو ضرب التابع بيده كف المتبوع، أو العكس مع التصريح بالإيجاب والقبول منهما، وزعم بعضهم أنها بتقبيل اليد وذكر حكمة ذلك وما أظنه يصح وما كان في القديم وإنما اعتقده لما رآه من فعل الجبابرة المتأخرين عن القرون المشهود بالخير لما تغيرت السنن.

وأما المتابعة بالتاء المثناة من فوق، فهي إرشاد المتبوع إلى سلوك طريقه والتزام التابع ذلك.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الله فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ الله فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [سورة التوبة/١١١].

(٢) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ الله يَدُ الله فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سورة الفتح/١٠].

قوله: «**فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرَ الوَحْشِ**» ـ بحاء وصاد مهملتين ـ أي نفروا وكروا راجعين، وقيل: جالوا والمعنى قريب، وجاص بالجيم والصاد المعجمة، مثله عند الأصمعي. وقال أبو زيد: جاض عدل وحاص رجع وإنما شبه بالحمر الوحشية دون الإنسية، لأنها أشد نفورا وجريا وأقل شعورا بالأشياء لتوحشها بخلاف الإنسية لتكرر الأمور عليها فهم في النفور عن الحق وعدم فهمه مثلها أو أشد ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾[1]، ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ...﴾ الآية[2]،﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ...﴾ الآية[3].

و«**نَفْرَتهُمْ**» ـ بالفتح ـ مصدر للوحدة ويفيد الهيئة أيضا، لأنها إشارة لمعهود متقدم وقياس الهيئة الكير. ويحتمل أن يريد جماعتهم النافرين. والمعنى الأول رئي فعلهم من النفور، و على الثاني رأي جماعتهم النافرين.

يقال: جاءت نفرة بني فلان ونفيرهم، أي جماعتهم النافرون.

قوله: «**وَأَيِسَ مِنَ الإِيمَانِ**»، ويروى ويئس وهما بمعنى من المقلوب والإيمان الذي يئس منه، يحتمل أن يكون إيمانهم لما رأى من شدة نفورهم عنه حسّا ومعنى،

---

(١) [سورة الفرقان/٤٤].

(٢) من قوله تعالى:﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاء وَنِدَاء صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة/١٧١].

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [سورة الفرقان/٦٠].

ويحتمل أن يكون إيمان نفسه لإيقافه له على متابعتهم فيه حبا في الرياسة وإيثارا لها.

قال ابن البطال: لم يصح عندنا أن هرقل جهر بالإيمان وأعلن بالإسلام، وإنما عندنا أنه آثر ملكه على الجهر بكلمة الحق، ولسنا نقنع بالاعتقاد للإسلام دون الجهر به لقوله عليه السلام: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهِ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ**»[1]، وقد أرخص الله عز وجل لمن خاف وأكره على الكفر أن يضمر الإيمان بقوله: ﴿إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾[2]، ولم يبلغنا أن هرقل أكره على شيء من ذلك فيقوم له عذر وأمره إلى الله عز وجل.انتهى

وذكر السهيلي أن هرقل لما قرئ عليه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم أمر مناديا ينادي: ألا إن هرقل قد آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم واتبعه فالتفت الأجناد في سلاحها وأطافت بقصره، فلما رأى ذلك منهم، قال لهم: إني أردت أن أختبر صلابتكم في دينكم، فقد رضيت عنكم فرضوا عنه، ثم كتب كتابا وأرسله مع دحية، يقول فيه للنبي عليه الصلاة والسلام: إني مسلم ولكني مغلوب على أمري، وأرسل إليه هدية.

فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابه، قال: «**كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ لَيْسَ**

(١) أخرجه البخاري [كتاب الجهاد والسير/باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام والنبوة...] رقم ٢٩٦٤. وفي غير هذا الموضع. ومسلم [كتاب الإيمان/باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله]، رقم ٢١. كلاهما دون قوله: «وَأَنِّي رَسُول اللهِ».

(٢) من قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ [سورة النحل/١٠٦].

بِمُسْلِمٍ، بَلْ هُوَ عَلَى نَصْرَانِيَّتِهِ، وَقَبِلَ هَدِيَّتَهُ، وَقَسَمَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ».

قلت: انظر أيها الغافل واعتبر بما يؤدي إليه حب الدنيا ورياستها، وكيف آل الأمر بأصحابها إلى سوء الخاتمة، والعياذ بالله وحرمان الإيمان، هذا مع تحقق الحق لهم وثبوت العرفان فكيف حال الجاهل المبتلى بحبها فأنى له أن ينتبه وهو كالميت طافح سكران، وفي هذا موعظة بليغة للعالم الذي يركن إلى الدنيا وإلى شيء من رياستها وتمنيه نفسه الكاذبة بالأمن من مهالكها لما معه من العلم، ويْله ما أشد حمقه كأنه لم يشاهد ولم يسمع قط بأحوال معاصريه من أهل الدنيا الذين إليهم انتهت الرياسة في العلم، وكذا من قبلهم إلى أول الدنيا كيف أسكرهم حب الدنيا والميل إلى رياستها عن النظر إلى مصالحهم في الآخرة، كأنهم مسلوبين من عقولهم لا يبالون بما يأتون بما يذرون لا يستفيقون إلى الموت، أو يتفضل الله سبحانه بالتوبة على من شاء.

قال عبد الحق الإشبيلي رحمه الله في العاقبة: واعلم رحمك الله أن لسوء الخاتمة أعاذنا الله منها أسبابا، ولها طرق وأبواب أعظمها الإكباب على الدنيا والإعراض عن الأخرى، وقد سمعت بقصة بلعام بن باعوراء وما كان آتاه الله تعالى من آياته، وما أراه من عجائب ملكوته، أخلد إلى الأرض واتبع هواه فسلبه الله سبحانه جميع ما أعطاه وتركه مع من استماله وأغواه. انتهى

اللهم إنا نعوذ بك من فتنة المحيا و الممات ومن شر أنفسنا ومن شر كل ذي شر، واحفظنا بما حفظت به أولياءك إلى أن نلقاك وأنت عنا راض يا أرحم الراحمين.

قوله: «**إِنِّي قُلْتُ مَقَالَتِي آنِفًا**»، بمد الهمزة وكسر النون على الحال الأولى على الظرفية، أي: قربا، وقيل: في أول وقت كنا فيه، وقيل: الساعة وكله بمعنى من الاستئناف والقرب.

قوله: «**فَقَدْ رَأَيْتُ**» يحتمل أن تكون علمية وحذف مفعولها، أو بصرية أي اختبرت فأبصرت شدتكم، أي ما دل عليها وحذف تعظيما له، والشدة من استعارة المحسوس الذي هو أشد بالحبل على نحو المتاع أو الدابة، لاعتقاد ثبات الدين والتصميم عليه.

ويحتمل أن يكون قوله: «**فَقَدْ رَأَيْتُ**» كلاما موجها قصد به التوجيه والتورية أي رأيت من حالكم ما لا أرضاه وما يخزيني من تصميمكم على الباطل المؤدي إلى هلاككم وذهاب ملككم، فقد رأيت أنا الحق وآمنت بقلبي وإن لم يمكني النطق به خوفا على نفسي، وكأنه اقتدى بما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ففي كتابه إليه من قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[1] بقدر الإمكان في التفسير، فقد رأيت منكم الذي أحببت وهو يبعد التوجيه ويحتمل أن يريد بالذي أحببت بالإيمان.

وقوله: «**وَرَضُوا عَنْهُ**»، ـ بضم الضاد ـ وأصله "رضيوا" وفعل فيه ما تقدم في أدنوه مني وهذا آخر كتاب بدء الوحي وبالله التوفيق.

* * *

(١) [سورة آل عمران/٦٤].

[كتاب الإيمان]

(ص) كتاب الإيمان

أقول: وجه مناسبة هذا الباب لبدء الوحي الذي فرغ منه أنه لما بدأ بإيضاح كيفية الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبيان تحقق رسالته لتوقف الشرع جملة وتفصيلا على ذلك، ذكر بعده أول شيء دعا إليه صلى الله عليه وسلم وطلبه من المكلف وهو الإيمان الذي هو عند المحققين: المعرفة أو حديث النفس التابع لها.

لا يقال: بل أول ما دعي إليه المكلف وطلب منه النطق بالشهادتين لحديث «**فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللـه**»[١]، وحديث «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللـه**».

لأنَّا نقول: إنما كان ذلك لخفاء المعرفة والإيمان فاكتفى في الحكم بالاتصاف بهما في ظاهر الشرع، بعنوان ما في القلب وهو النطق باللسان ولهذا نطق بالشهادتين وقلبه غير مؤمن لما كان ممتثلا لأمر الشرع ولا عد مؤمنا عند الله تعالى وبهذه المناسبة ونحوها إن صح اعتبار البخاري لها. يمكن أن يقال: إن رأي البخاري كرأي الأشعري في أن أول واجب شرعا على المكلف معرفة الله سبحانه

(١) ولفظ الحديث في الصحيحين: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللـه... ». البخاري [كتاب الزّكاة/باب لا تؤخذ كرائم أموال النّاس في الصّدقة]، رقم ١٤٥٨، ومسلم [كتاب الإيمان/باب الدّعاء إلى الشّهادتين وشرائع الإسلام]، رقم ١٩.

وتعالى لأنه لا يتأتى الإتيان بشيء من المأمورات امتثالا والانكفاف عن شيء من المنهيات انزجارا إلا بعد معرفة الآمر والناهي.

وقالت جماعة من المتكلمين: أول واجب النظر.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني[1]: أول واجب أول جزء من النظر.

وقال الأستاذ إمام الحرمين: أول الواجبات القصد إلى النظر.

ولا يخفى ضعف هذه الأقوال ما عدى قولي الأشعري وإمام الحرمين، لأن القائل بأن أول واجب النظر إنما رأى ذلك، لأن النظر طريق لحصول المعرفة وهو من فعل المكلف وما لا يتوصل لأداء الواجب إلا به وهو مقدور للمكلف، فهو واجب.

فيردُّ عليه إن قيل: النظر وسيلة أخرى للمعرفة واجبة أيضا وهي القصد وتخليص العقل عن الشواغل وتوجيهه إلى النظر فليس النظر إذن أول واجب بل القصد إليه، ومثل هذا يرد على قول القاضي مع زيادة أن جزء النظر على الاستقلال لا يفيد شيئا فلا يصح أن يعد وحده واجبا فضلا عن أول واجب، فلم يبق إلا قول الأشعري والإمام.

---

(١) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني، الإمام الفقيه الأصولي المتكلم، من كبار علماء الإسلام، أخذ عن ابن مجاهد والأبهري وابن أبي زيد وغيرهم، وعنه أئمة منهم أبو ذر الهروي وأبو عمران الفاسي والقاضي أبو محمد نصر، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة، وهو من كبار مالكية العراق، له مصنفات كثيرة منها إعجاز القرآن، الإنصاف، توفي سنة ٤٠٥هـ. انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٥٨٥/٢)، تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص ٢١٧.

وإذا حققنا لم يكن بينهما خلاف لعدم تواردهما في معنى الأولية على شيء واحد إذ الأولية في قول الأشعري باعتبار الخطاب والطلب للمقاصد وفي قول الإمام ومن قال بقوله باعتبار ما يمتثله المكلف ويؤديه من العبادات بإطلاق.

وزعمت الحشوية وبعض المتكلمين [أن] أول واجب هو الإقرار بالله ورسوله عن عقد مطابق، وإن لم يكن علما وهؤلاء إن كانوا يوجبون النظر بعد ذلك فهو مزيل لذلك العقد لمنافاته إياه، وكيف يطلب من المكلف اعتقاد ثم يطلب منه إثره ما يرفعه وإن كانوا لا يوجبون النظر ولا المعرفة بعد ذلك، فهذا هو القول بالاكتفاء بالتقليد في علم التوحيد.

والحجة على وجوب المعرفة وعدم صحة الاكتفاء بالتقليد في مسائل التوحيد قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلِ بِعِلْمِ الله وَأَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله ﴾[2]، فأمر سبحانه بالعلم الذي لا يحتمل النقيض بوجه لحصوله من موجب وهو البرهان القاطع، بخلاف اعتقاد المقلد فإنه قابل للزوال والتزلزل عند ورود الشبهات. وقد قال عليه الصلاة والسلام: «**إِنَّ الله أَمَرَ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ عِبَادَهُ المُرْسَلِينَ**»[3].

(١) [سورة هود/١٤].

(٢) [سورة محمد/١٩].

(٣) أخرجه مسلم [كتاب الزكاة/باب قبول الصدقة من الطيب وتربيتها]، رقم ١٠١٥. ولفظه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم : «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الله طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ الله أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ...».

وكل آية في القرآن ذامة للتقليد وآمرة بالنظر والاعتبار دليل على ذلك.

وإجماع الصحابة أيضا دليل عليه، فإنها لم تزل تذم التقليد وهو قول شائع فيما بينهم من غير نكير، فكان إجماعا.

واحتجَّ من قال بصحة التقليد في العقائد باكتفاء النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة ﷺ في إجراء أحكام الإسلام، ورفع القتال بالنطق بكلمتي الإيمان من غير بحث لأحد عن المستند ولا تجسس عن ما في الجنان.

والجواب أن ذلك من إجراء لأحكام في الدنيا على الظواهر والمظان، لتعذر اطلاع البشر على الأسرار وليس الكلام في ذلك إنما الكلام فيما بين العبد وبين ربّه جل وعلا، وفيما ينجيه من الخلود غدا والعياذ بالله في النار، وكم من منافق يعلم الله سبحانه سريرته أجريت عليه في الدنيا أحكام المسلمين لما حسن من علانيته وهو في الآخرة في الدرك الأسفل من النار خالدا أبدا مع الكافرين. نسأل الله مولانا جل وعلا حفظه وإسبال عافيته علينا في الدين والدنيا والآخرة بمنه وكرمه.

وما أحسن كلاما للقاضي أبي بكر ﷺ في رد الاكتفاء بالتقليد قال رحمه الله: التقليد في علم التوحيد محال، لأنه إما أن يؤمر بتقليد من شاء، أو بتقليد المحقّ، والأمر بتقليد من شاء يلزم منه أن من قلد الكفرة يكون ممتثلا، وهو خلاف الإجماع، وإن أمر بتقليد المحق فإما أن يؤمر بتقليد المحق عند الله تعالى وإن لم يعلم هو كونه محقا أو يشرط علمه كونه محقا، والأول من تكليف المحال، والثاني لا يعلم كونه محقا إلا بعد النظر في دليله ومعرفة أدائه إلى العلم، لأن كل ذي

مذهب يزعم أنه محق، والأقوال متكافئة قبل النظر، ومتى عرف ذلك خرج عن كونه مقلدا.

ولا نزاع بين المتكلمين أن معرفة إقامة البراهين ودفع الشكوك والشبهات من الطاعنين في هذا الدين من فروض الكفايات، وإنما فرض العين على كل مكلف معرفة عقود الإيمان بدليل ما، وذلك سهل على من خالط أهل العلم ولازم مجالسهم وبالله التوفيق.

وإضافة الكتاب إلى الإيمان من لفظ البخاري على حذف مضاف أي كتاب تفسير الإيمان أو مضافين، أي تفسير خصال الإيمان أو تفسير ثمراته التي بها يزيد وينقص.

* * *



[باب قَول النَّبِيِّ صلى اللـه عليه وسلم : «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»]

(ص) بَاب قَول النَّبِيِّ صلى اللـه عليه وسلم : **«بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ» وهو قول وعمل، ويزيد وينقص... إلى قوله: «وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»** (١).

---

(١) بَاب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»، وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ، قَالَ اللـه تَعَالَى: ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ [الفتح/٤]،﴿وزدناهم هدى ﴾ [الكهف/١٣]، ﴿ ويزيدُ اللـه الذين اهتدوا هُدى ﴾ [مريم/٧٦]، ﴿والذين اهتدوا زادهم هُدىً واتاهم تقواهم﴾ [سورة محمد/١٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿ ويزدادوا الذينَ آمنوا ايماناً ﴾ [المدثر/٣١]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ [التوبة/١٢٤]، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً ﴾ [آل عمران/١٧٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب/٢٢]، وَالْحُبُّ فِي اللـه وَالْبُغْضُ فِي اللـه مِنْ الْإِيمَانِ، وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ: إِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا، فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلْ الْإِيمَانَ، فَإِنْ أَعِشْ فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أَمُتْ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ: ﴿ وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ [البقرة/٢٦٠]. وَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: ((اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً))، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: ((الْيَقِينُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ))، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: ((لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ))، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ((﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ ﴾ [الشورى/١٣]: أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاحِدًا))، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة/٥]: سَبِيلًا وَسُنَّةً، دُعَاؤُكُمْ إِيمَانُكُمْ، لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ﴾ [الفرقان/٧٧]، وَمَعْنَى الدُّعَاءِ فِي اللُّغَةِ الْإِيمَانُ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللـه بْنُ مُوسَى، قَالَ أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي اللـه عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللـه ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللـه وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللـه، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ».[أخرجه البخاري كتاب الإيمان/باب بني الإسلام على خمس]، رقم ٨.

(**ش**) أقول: غرض البخاري ﷺ في هذا الباب وفيما بعده أن يتعرض لذكر خصال الإيمان جملة وتفصيلا، ويذكر قواعده، والأفضل من أموره، وما يكون التمسك به منها، والتزام العمل به، ضامنا للاتصاف بسائرها لنبيِّه، على أن الإيمان في الشرع يطلق على الاعتقادات والأقوال المطلوبة والأفعال، يزيد بقدر زيادتها، وينقص بقدر ما فات المكلف منها، ولو حالة واحدة من محاسن الأحوال، وليفيد المكلف ما يوجب له علمه، والعمل بمضمونه حيازة الإيمان الكامل، والأمن من مطلق غضب الله في العاجل والآجل، ويستحق حينئذ من وجوب الاحترام لدمه وعرضه وماله ما يستحقه ذوو الإيمان الحقيقي الكامل، وهم أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وسلم من الإهانات كلها دنيا وأخرى، ومن سيئ الألقاب التي يتصف بها أهل المعاصي، ويوسم بها القوم الفاسقون. وفي ذلك الردّ على المرجئة القائلين لا يضر مع أصل الإيمان ذنب، وأن المؤمنون كلهم مستوون في علو المراتب، وأن ما ورد من العقوبات لفسقة المؤمنين إنما هو مجرد تخويف، لا أن ثم مؤمنا يقع غدا في تلك المعاطب.

ولما رأى البخاري ﷺ اختلاف الأحاديث والآثار فيما تعزو إليه تلك الخصال، من كونها تارة تنبيها إلى الإيمان وتارة إلى الإسلام، على حسب ما ورد عن من أوتي جوامع الكلم صلى الله عليه وسلم وأعطي من البلاغة غاية لا تنال، أشار رحمه الله في هذه الترجمة إلى ترادف الإيمان والإسلام، فمتى ظفر بحديث في أحدهما كان كالوارد في الآخر، لوجوب استواء المترادفين في جميع ما ينسب إلى معناهما من الأحكام، لما ترجم لإفادة قواعد جعل عليه الصلاة والسلام مبنيا

عليها، وغرضه أنها كذلك خصال الإيمان، رأى أنه لا يتم ذلك إلا بترادفهما، و إلا كان الحديث بعيد المناسبة في هذا المكان.

فقدم قبل نص الحديث ما يدل على الترادف، وهو قوله إثر الترجمة: ((وهو ـ أي الإيمان ـ قول وعمل، ويزيد وينقص)).

يعني: وكل ما كان كذلك فهو مرادف للإسلام، فينتج الإيمان مرادف للإسلام، وهو دليل من الضرب الأول من الشكل الأول، وبيان الصغرى ما ذكره البخاري من الآيات والآثار والأحاديث الآتية في غير هذه الترجمة المقتضية، إطلاق الإيمان على الأعمال وأما دليل الكبرى وهي أن كل ما كان قولا وعملا، ويزيد وينقص، فهو مرادف للإسلام فواضح، إذ لا إشكال أن ذلك هو معنى الإسلام، إذ هو الأقوال والأفعال التي طلبها الشرع، ولا ريب أنه يقبل الزيادة والنقصان، ولوضوح هذه الكبرى وقربها استحضارا أو دليلا حذفها، فإذن قوله صلى الله عليه وسلم : «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ**»، في معنى قولنا: بني الإيمان عليها وارتفع، عن مناسبة أحاديث الإسلام لكتاب الإيمان كل لبس، ويحتمل أن يكون أخذ ترادف الإيمان والإسلام هنا مسلما لوضوحه عنده شرعا وعرفا، فلزم أن خصال كل واحد منهما خصال للآخر، فلهذا أدخل أحاديث الإسلام في كتاب الإيمان.

ولهذا أيضا وحد حديث بناء الإسلام على خمس، استدل به على إطلاق الإيمان على تلك الخصال، وفي ذلك تحقيق لمذهبه أنَّ الإيمان يطلق على الأعمال ويزيد وينقص، لكن لمَّا كان ذلك الدليل غير صريح في محزِّ الخلاف، فالذي قصد بيان

مختاره صريح بمحزّ(۞) الخلاف وبين مختاره فيه فقال: وهو ـ أي الإيمان ـ قول وعمل يزيد وينقص، وذكره أيضا ليذكر أدلته من القرآن والأثر صريحة في محل النزاع.

وقال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: وضمير "هو" عائد على الإسلام المرادف ـ على رأيه ـ للإيمان، ثم قال ـ بعد كلام ـ: والظاهر أنَّ هذه الجملة ابتداء إخبار منه عن مذهبه في الإيمان من أنَّه المجموع المركب مما ذكر، وليست معطوفة على جملة «**بُنِيَ**»، فيكون من جملة ما حكى من قول النبي صلى الله عليه وسلم ومرفوعا إليه كما توهم بعضهم. قيل: وقد روي كذلك بإسناد ضعيف.

قلت: ويحتمل أن يعود ضمير «**وَهُوَ**» على ما تضمنته جملة « **بُنِيَ**»، أي المبني عليه الإسلام المذكور في هذه الجملة وهو الشهادة وفعل قلب، وهو ما تستلزمه من أنَّها لا تكون إلاَّ بمتيقن، ومحل اليقين القلب، وفعل غيره من الجوارح كالصلاة وغيرها، وإذا كان ما بني عليه الإسلام الذي هو الإيمان قولا وفعلا، فالإيمان قول وفعل لأنَّ ما بني عليه الشيء منه لاسيما إن كان معنى «**بُنِيَ**» على كذا مدار للمبني عليه، وكأنَّه على هذا الاحتمال استدل بالحديث على أنَّ الإيمان قول وفعل.

فإن قلت: المبني عليه غير المبني فلا يلزم من كون القول والفعل مبني عليهما الإسلام أن يكون كذلك.

قلت: إن عنيت بغير المبني جملة فمسلم، وإن عنيت غير جملة وغير أبعاضه

(۞) نهاية الصفحة ٢٥٢.

فممنوع، فالإسلام والمبني عليه بعضاه وكل بعض بانفراده مغاير للمجموع كمادة المركب التي هي(۞) مفرداته، فإنَّها مغايرة لمجموعه التي هي صورته وهيئته الخاصة به، والعظم والغشاء والرباط دعائم للجسم وهي منه، والدماغ والقلب والكبد والأنثيان أصول أعضاء الجسم، وهي منه إلى غير ذلك من الأمثلة.

هذا إن لم يكن المعنى: بني الإسلام على كذا؛ أنَّ هذا هو الإسلام.

وقوله: «**وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ**» عطف على قوله: «**وَفِعْلٌ**» فيجري فيهما ما جرى في «**قَوْلٌ وَفِعْلٌ**» من توهم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وصرح به ابن التِّين.

والأولى أن يكونا استئناف إخبار عن مذهبه في وصف الإيمان بها. قال ابن التين: وهو قول أهل السنة.

ويحتمل أيضا أن يكون «**وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ**» نتيجة عن قوله: «**وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ**»، لأنَّ من يجمع من أقوال كثيرة وأفعال كثيرة يزيد ضرورة بزيادتها وينقص بنقصانها.

لا يقال: المركب من شيء لا تدرك حقيقته إلاَّ باجتماع جميع أركانه التي تركب منها، فلا يتصور فيه زيادة ولا نقص، ولذا يقول أهل المعقول: لا يكون لشيء حدَّان ذاتيان، لأنَّه لا يحد إلاَّ بجميع أشيائه، فإذا حصلت لم يتصور غيرها بحد؛ لأنَّا نقول: هذا البحث إنَّما يقوم في الحدود بالذاتيات وهي الحقيقة لا فيها، وفي العرضيات كإنسانين وفَرَسَيْن أحدهما أكثر جواهر أو صفات عرضية والآخر ينقص عنها، ولاسيما على القول بأنَّ الذي يشير إليه كل أحد بقوله: أنا هو هذا

(۞) نهاية الصفحة ٢٥٣.

الهيكل المخصوص، وإن كان الحق خلافه ومن هذا الحق في الإيمان أنَّه لابد له من حقيقة بها يحكم على المتصف بها بأنَّه(۞) مؤمن وما دونها، لا يحجب لمن اتصف به كونه مؤمنا وهذه لا تقبل النقص كما سيأتي عن مالك ﵁ وأمَّا زيادته [ ](١) العرضيات من زيادة تصديق أو اتصاف بعبادة من فروع الإيمان أوزيادة استحضار التصديق ودوام المراقبة، وغير ذلك من الأمور المضافة للإيمان والدين ثمَّ تلك الحقيقة التي لابد منها اختلف فيها أهي بسيطة كالتصديق خاصة أو مركبة منه ومن النطق بالشهادتين أو منهما ومن بقية الأركان الخمسة المذكورة في حديث ابن عمر على ما يأتي في توجيهه، ولا عبرة بغير هذه من القول الباطل وهذه الحقيقة من البسائط التي يصدق الاسم فيها على القليل والكثير كالقرآن والماء والعسل.

وأمَّا حديث: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ...**» الحديث(٢)،

(۞) نهاية الصفحة ٢٥٤.

(١) فراغ في (خ)

(٢) أخرجه البخاري [كتاب الإيمان/باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال]، رقم ٢٢. قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ الله تَعَالَى: أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدِ اسْوَدُّوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الْحَيَا أَوْ الْحَيَاةِ - شَكَّ مَالِكٌ - فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً». وأخرج نحوه في مواضع أخرى. ومسلم [كتاب الإيمان/باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار]، رقم ١٨٤.

فيحمل الموزون فيه على ما زاد على تلك الحقيقة التي لا تنقص وتزيد بالأعمال، فعليك بهذا التحقيق.

وقد أشار إليه الخطابي في شرح حديث «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً...**»[1]، فقال: ثبت بهذا أنَّ اسم الإيمان يتشعب إلى أمور ذوات عدد جماعها الطاعة وأنَّ الناس متفاضلون في درج الإيمان متساوون في اسمه، وكان بدء الإيمان كلمة الشهادة، وأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة سنة يدعو إليها وسمي من أجاب إليها مؤمنا إلى أن نزلت الفرائض، وبهذا خوطبوا عند إيجابها عليهم ﴿يا أيها اللذين آمنوا ﴾، (وقد وردت في كثير من السور)[2]، وهذا حكم كل اسم يقع على مستنجز كالصلاة والحج، فلو قال مارٌّ بمسجد، فيه مستفتح الصلاة، وراكع وساجد لصدق في قوله: رأيتهم يصلون، مع اختلاف أحوالهم في الصلاة. وكذا إن قال: دخلوا دارا، وفيهم متعقب الباب، ومجاور إلى الصحن، ومجاور إلى المخدع، لاستوائهم في الدخول مع اختلاف أحوالهم[۞] فيه، وأيد هذا بما أسند من قوله صلى الله عليه وسلم: «**الإِيمَانُ ذُو شُعَبٍ وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ**

(١) أخرجه البخاري [كتاب الإيمان/باب أمور الإيمان]، رقم ٩. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ». وأخرج مسلم نحوه [كتاب الإيمان/باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها...]، رقم ٣٥.

(٢) وردت في آيات كثيرة أولها سورة البقرة/١٠٤، وآخرها سورة التحريم/٦.

(۞) نهاية الصفحة ٢٥٥.

مِنَ الإِيمَانِ»[1]. انتهى

ثمَّ سأل الشيخ بعد ذلك فقال: فإن قلت: هل يصح أن يكون ضمير «**وهو**» عائدا على الإسلام في «**بُنِيَ الإِسْلَامُ**» وفاعل «**يَزِيدُ وَيَنْقُصُ**» على الإيمان المضاف إليه "كتاب"، لأنَّهما متغايران كما في حديث جبريل؟

قلت: يصح هذا لما فيه من تفكيك الضمائر وشبه التلاعب الذي يجل عنه أحد المبتدئين في هذا الزمان، فكيف بأستاذ المؤلفين في عصر المتبحرين، فلا يصح إلاَّ ترادفهما ومرادفة الدين لهما كما فهم من قصده. والله أعلم انتهى.

قلت: وما اختاره البخاري في معنى الإيمان هو مذهب السلف وأهل الأثر والحديث.

قال سهل بن المتوكل: لقيت ألف أستاذ فكلهم يقول: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص. وقد اختلف الإسلاميون في تفسير معناه شرعا على أقوال:

فذهبت الكرَّامية من المبتدعة إلى أنَّه مجرد الإقرار باللسان، وإن أبطن الكفر، وهؤلاء الذين سموهم مسلمين هم الذين سمَّاهم الله منافقين وجعلهم في الدرك الأسفل من النار، ونفى سبحانه عنهم الإيمان حيث قال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[2].

وقال عز وجل: ﴿ لاَ يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ

(١) يشير إلى حديث «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً»، وقد سبق تخريجه.
(٢) [سورة البقرة/٨].

قَالُواْ آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾[2]، والكرّامية أبعدهم الله تشهد أنَّ المنافقين لصادقون.

وقال أهل السنَّة: لا بد في مسمَّاه من التصديق بالقلب وهو الركن الأعظم من الإيمان والإقرار[۞] باللسان معبر عنه، وشرط في صحته مع القدرة على أصح القولين بدليل «**حَتَّى يَقُولَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ**»، و«**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلاَمِهِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ...**»[3].

وقيل: ليس بشرط بل هو من الفروع الواجبة، فلا يخلد تاركه اختيارا إلا إن مات وهو ظاهر حديث الشفاعة «**مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ...**».

ثمَّ اختلف جواب الشيخ أبي الحسن في معنى التصديق، فقال مرَّة: هو المعرفة بوجود الصانع ووحدانيته وإلهيته وصفاته وصدق رسله.

وقال مرَّة: التصديق حديث النفس التابع لذلك، وهو الحق ـ واختيار القاضي ـ لسلامة الإيمان من النقل عن معناه اللغوي الذي هو التصديق اللازم للأقوال.

قالوا: ثمَّ تكليف الخلائق بمعرفة الله سبحانه على وجه الإحاطة لا سبيل إليه،

---

(١) [سورة المائدة/٤١].

(٢) [سورة المنافقون/١].

(۞) نهاية الصفحة ٢٥٦.

(٣) أخرجه الإمام أحمد رقم ٢١٥٢٩، ٢١٦٢٢ وأبو داود [كتاب الجنائز/باب في التلقين]، رقم ٣١١٦. من حديث معاذ بن جبل ﷺ أنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

فإذن المعتبر الإقرار بالـلـه عز وجل ورسوله عن مستند جملي.

قال شرف الدين التلمساني في شرح المعالم الدينية: قـال أصـحابنا: الـذي يصـير بـه مؤمنـا وهو التكليف العام أن يشهد أن لا إله إلاَّ الـلـه وحده لاشريـك لـه في ملكـه، ولانظـير لـه في صفاته، ولا قسيم له في أفعالـه، وأنَّ مولانـا محمـدا صـلى الـلــه عليـه وسـلم رسـوله أرسـله بالهدى ودين الحق، وأنَّ كل ما أخبر به صدق.

وهل يكتفي بالتقليد في ذلك أم لا؟ تقدم الكلام فيه، وتقدم اختيار القـاضي؛ أنَّ التقليـد في التوحيد غير متصور.

وذهب الخوارج والمعتزلة إلى أنَّ الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وأضافوا إلى ذلك فعل الواجبات إقداما وإحجاما، ثمَّ قالوا: إنَّ من اقـترف ذنبـا واحـدا لم يوفـق للتوبـة حـبط عمله واستوجب الخلود في النار.

واختلفوا هل يسمى مع ذلك كافرا ـ وهو قول الخوارج ـ وهل بمعنى كفر(۞) النعمة، أو كفر الشرك قولان للإباضية والأزارقة، ولا يسمى كافرا كما لا يسمى مؤمنا بل يسـمى فاسـقا، وهو قول المعتزلة، فأثبتوا واسطة بين الإيمان والكفر، وبهذه المسألة لقبوا بالمعتزلة، وأول من قال ذلك واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وكانا يجلسان إلى الحسن الـبصري[1] فلـمَّا أظهـرا هذه المقالة اعتزلا مجلسه.

(۞) نهاية الصفحة ٢٥٧.

(١) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار مولى زيد بن ثابت، من كبار التابعين وأحـد أئمـة الفقه والسنة، روى عن كثير من الصحابة منهم أنس بن مالك وابن عمر وأبي برزة، توفي سـنة ١١٠هــ. انظـر: الجرح والتعديل للرازي (٤٠/٣)، حلية الأولياء لأبي نعيم (١٣١/٢)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٧١/١).

وذهب السلف وأصحاب الأثر والحديث ـ وهو مختار البخاري ـ إلى أنَّ الإيمان تندرج فيه جميع الطاعات فرضها ونفلها، وعبَّروا عن ذلك بأنَّ الإيمان هو الإتيان بما أمر الله به ورسوله فرضا ونفلا، والانتهاء عمَّا نهى الله ورسوله عنه تحريما وأدبا، وعزي هذا القول أيضا للقلانسي وابن مجاهد ومالك، إلاَّ أنَّ القائلين بهذا القول ﷺ لا يخرجون المؤمنين من الوصف بالإيمان ولا من استحق الخلود في نعيم الجنان، إمَّا بعدم نفوذ الوعيد فيه أو السلامة لتغمد مولانا عز وجل له بجميل العفو والغفران بترك شيء من الفرائض ولا بارتكاب شيء من المحرمات غير الشرك وما في معناه، وتكذيب الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وبهذا خالفوا المعتزلة والخوارج.

قال شرف الدين ا لتلمساني: ويؤول مذهب السلف إلى أنَّ الأعمال شرط في كمال الإيمان لا في صحته.انتهى.

قلت: فالإيمان على هذا ذو وجهين:

ـ إن أطلق في مقابلة الكفر الموجب للخلود في النار، فمعناه التصديق بالقلب بشرط الإقرار باللسان للقادر، كما يقول الشيخ أبو الحسن، وتبعه محققو المتأخرين، ولا نزاع في ذلك(۞) بين أهل اللسنَّة.

(۞) نهاية الصفحة ٢٥٨.

ـ **وإن أطلق** في مقابلة الفسوق والعصيان ونحوهما، فلا شك أنَّه بالمعنى الذي ذهب إليه السلف، وقد استعمل في الوجهين في الكتاب والسنة.

وبهذا يستبين أن لا خلاف بين السلف ومحققي المتأخرين، فلا حاجة إلى التطويل بذكر حجج كل من الفريقين لوجود الاستعمالين، وفي هذا جمع بين الدليلين، اللهم إلاَّ أن يقصد بذكر ذلك التصحيح لكل من الإطلاقين فحسن.

فمن أدلة إطلاق الإيمان على تصديق القلب بدون الأعمال قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾[2]،وقوله: ﴿أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ﴾[3].

ووجه الدلالة من هذه الآيات إضافة الإيمان فيها إلى القلب، والأعمال ليست في القلب، فدلّ ذلك على أنَّها خارجة عن مسماه.

وإن شئت نظمه على قواعد المنطق فنظمه من الشكل الثاني أن نقول: الإيمان كائن بالقلب ولاشيء من الأعمال كائن في القلب، ينتج لاشيء من الإيمان عمل.

وإن شئت نظمه من الأول فاعكس الكبرى، ودليل الصغرى الآيات السابقة

---

(١) [سورة النحل/١٠٦].

(٢) من قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [سورة الحجرات/١٤].

(٣) من قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللـه وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللـه وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ [سورة المجادلة/٢٢].

وما في معناها، ودليل الكبرى الاصطلاح.

بقي أن يقال: يقدح في الصغرى بالقدح في دليلها وهو إضافة الإيمان إلى القلب في تلك الآيات، فإنَّ اسم الشيء قد يطلق على معظم أركانه كما يقال: «**الْحَجُّ عَرَفَةٌ**»[1]، ومعلوم أنَّ الوقت بعرفة ليس بكل الحج بالإجماع، وكذا قوله عليه السلام: «**النَّدَمُ تَوْبَةٌ**»[2]، لأنَّه معظم أركانها، فكذا الإيمان الشرعي ركنه الأعظم التصديق بالقلب فأطلق عليه اسم الإيمان[۞].

والجواب حينئذ من باب المجاز، وهو إطلاق اسم الكل على البعض والأصل عدمه.

ومن الأدلة أيضا عطف الأعمال الصالحة على الإيمان أينما ذكر في القرآن، والعطف يوجب التغاير.

ونظم الدليل من الشكل الأول: الإيمان عطفت عليه الأعمال، وكل ما عطفت عليه الأعمال فهو مغاير لها، فينتج الإيمان مغاير للأعمال. والصغرى واضحة،

---

(١) أخرجه الترمذي [كتاب الحج/باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج]، رقم٨١٤. والنسائي [كتاب المناسك/باب فرض الوقت بعرفة]، رقم ٢٩٦٦، وفي [باب فيمن أدرك صلاة الصبح مع الإمام بمزدلفة]، رقم ٢٩٩٤. وابن ماجه [كتاب المناسك/باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع]، رقم ٣٠١٥. والإمام أحمد رقم ١٨٢٩٧، ١٨٤٧٥.

(٢) أخرجه ابن ماجه [كتاب الزهد/باب ذكر التوبة]، رقم ٤٢٥٢. والإمام أحمد رقم ٣٥٥٨، ٤٠٠٢، ٤٠٠٤، ٤١١٣.

(۞) نهاية الصفحة ٢٥٩.

والكبرى دليلها إيجاب العطف المغايرة.

بقي أن يقال: لا نسلم صحة الكبرى قولكم في دليلها، لأنَّ العطف يؤذن بالمغايرة ممنوع، لأنَّ عطف الخاص على العام اعتناء بشأنه وتنصيف على إرادته بالعام الشائع في كلام البلغاء مسموع، ومنه في القرآن ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾[1]، فعطف جبريل وميكائيل على الملائكة وهما داخلان فيهم، و﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾[2]، وهو من الفاكهة، فعلى هذا لا يمتنع عطف الأعمال الصالحة على الإيمان وإن كانت داخلة فيه.

وجوابه أنَّ أصل العطف يقتضي المغايرة، ومثل ما ذكرتموه مجاز وخلاف الظاهر، والتمسك بالظاهر حجة ولا يصار إلى غيره إلاَّ بدليل.

وأمَّا أدلة إطلاق الإيمان على الأعمال فقد أكثر منها البخاري ﵁ فلا حاجة إلى التطويل بزيادة غيرها.

هذا ما يتعلق بتفسير معنى الإيمان، وأمَّا ما يتعلق بوصفه بالزيادة والنقصان فذلك ينبني على الخلاف في تفسيره، فإن أطلقناه بالمعنى الذي قال به السلف وأهل الحديث فلا إشكال في قبوله الزيادة والنقصان[۞]، ونقل عن مالك ﵁

---

(١) من قوله تعالى:﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لله وَمَلَآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللـه عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة/٩٨].

(٢) [سورة الرحمن/٦٨].

(۞) نهاية الصفحة ٢٦٠.

القول بالزيادة والتوقف في النقصان.

فقيل: مخافة أن يتوهم ثبوت أصل الإيمان الذي هو التصديق مع مخالجة بعض الشكوك، وذلك حينئذ ليس بإيمان، لأنَّه يقال فيه: إيمان مع نقصان.

وقيل: إنَّما توقف خشية أن يتأول عليه موافقة الخوارج الذين يكفرون أهل المعاصي بالذنوب، وهذا التأويل ضد الذي قبله لأنَّ في الأول حافظ على دفع أن يتوهم ثبوت حقيقة الإيمان وإن كان فيها نقص في أصل التصديق فيقرب من مذهب المرجئة والكرَّامية، وفي هذا التأويل حافظ على دفع أن يتوهم ذهاب الاتصاف بحقيقة أصل الإيمان لما في أعماله وخصاله من النقصان، فيكون النقص عند هذا المتوهم بمعنى العدم والزوال، وعند الأول بمعنى الضعف وعدم الكمال ونقصا عنه أيضا عدم التوقف، وإطلاق القول بالزيادة والنقص.

وأمَّا إن أطلقناه بالمعنى الذي قال به الأشعري من تصديق القلب، فالمحققون على أنَّه لا يقبل حينئذ زيادة ولانقصانا بناء على أنَّ اليقين لا يتفاوت.

وقيل يقبلهما.

فقيل بمعنى تواليه في القلب وعدم تخلل الفترات، وهذا معنى زيادته ونقصه بضد ذلك.

وقيل: زيادته ونقصه بكثرة الأدلة ووضوحها وضدهما.

واختار النووي أنَّ نفس المعرفة تتفاوت للقطع بأنَّ إيمان الصديق ـ مثلا ومعرفته في نفسها ـ لا تساوي إيمان آحاد الأمة، وكيف يستويان وقد قال عليه الصلاة والسلام «**لَوْ كُشِفَ الغِطَاءُ لأَبِي بَكْرٍ مَا ازْدَادَ يَقِينًا**»، بل لو وزن إيمان أبي بكر

رضي[*] الله عنه بإيمان الأمة كلها لوزنها.

قلت: وهذا في المؤمنين واحد تراه راسخ المعرفة واليقين كأنَّه مشاهد للآخرة لا يلتفت إلى ما سوى ذلك، ولا يضعف إيمانه ولا يتزلزل عند دواهي الفتن، وربما ينتهي به اليقين والمعرفة إلى أن يذهل عن الدنيا والآخرة، بل وعن نفسه ومعرفته وجميع ما سوى الله جل وعلا على حسب ما أكرم الله تعالى به أصفياءه وأعطاهم من كريم المواهب يعرفون هم ذلك بالذوق، وغيرهم يعرف ذلك بالنقل عنهم ومشاهدة آثار ذلك على ظواهرهم لمن أكرم برؤيتهم واطلع على بعض أنوارهم.

وواحد تراه على ضد هذا ضعيف الإيمان والإيقان يتزلزل إيمانه لأدنى محنة، ويضعف العمل بمقتضى إيقانه لأقل فتنة، مشغوف بغرور الدنيا مع علمه بفنائه وزواله، معرض عن اليوم الآخر ودواهيه التي ودَّ من أجلها أكابر الصحابة المشهود لهم بالجنة أن لم يخلقوا أو كانوا حيوانا غير عاقل، ولا يرون عظيم أحواله، وهذا زهو في حال غروره يضحك ويلعب كأنَّه يقطع بأمنه بعد الموت من شدائد وعظيم كرب.

فإن قلت: إنَّما قوي إيمان الأول لتواليه وعدم تخلل فتراته، وضعف إيمان الثاني لندور حضوره وكثرة غفلاته.

قلت: عدم تخلل الفترات وضده ناشئ عن قوة الإيمان وضعفه، فبسبب قوة إيمان الأول ورزانة معرفته دامت يقظته، ولشدَّة مراقبته تلاشت عنده الدنيا

(*) نهاية الصفحة ٢٦١.

وشـهواتها(۞) بأسرهـا وأهوالهـا بأجمعهـا في جنـب مـا عظمـت ملابسـته مـن أمـور الآخـرة ومصاحبته، وبقدر ما بهر عقله من عظمة اللـه تعـالى وجلالـه وخوفـه مـن التعـرض لما لا يطاق من سخطه وعظيم نكاله تجده شديد انكسار القلب كثير الهموم والتفكـر فـيما أريـد به وفي منقلبه ومآله.

وأمَّا الآخر فلمَّا ضعف إيمانه ولاَنَ يقينه صار أدنى عارض من شهوات الدنيا وفتنها يصرفه عن العمل بمقتضى إيمانه، ويكدر صفوه وينسيه رشده ويشينه.

وكذا نقول: لا يصح أن يكون التفاوت بينهما بكثرة الأدلة وقلتها، لأنَّا نشاهد كثـيرا مـن أوليـاء اللـه سبحانه لم يتسعوا في تقرير الأدلة وكثرتهـا وتمهيـد شروطهـا ومـا يصححها ودفـع الشـبهات الواردة عليها ما اتسع فيه بعض أكابر علـماء الظـاهر، وبيـنهما في رسـوخ المعرفـة ودوام المراقبـة وعدم تزلزل الإيمان لواردات الفتن والشهوات ما بين الأرض والسماء، بل نسبة هـذا الـبعض إلـيهم كنسبة الطفل الصغير الذي لم يبلغ حد التميز إلى الشيخ الكبـير الكامـل العاقـل، وإنَّمـا ذلـك نـور عظيم ينشرح له الصدر يكرم اللـه به من يشاء، وعلامة حصوله كما أشار إليه النبي صـلى اللـه عليه وسلم «**التَّجَافِي عَنْ دَارِ الغُرُورِ، وَالإِنَابَةُ إِلَى دَارِ الخُلُودِ، وَالعَمَلُ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ**».

وقـد نقـل أنَّ الإمـام الفخـر اجتـاز عـلى الـولي سـيدي أبي العبـاس البسـتي رضي اللـه عنـه، فقيـل لـه: يـا سـيدي إنَّ هـذا الشـيخ يعـرف اللـه سـبحانه بـألف دليـل أو كـلام

(۞) نهاية الصفحة ٢٦٢.

يقرب من هذا. فقال الولي سيدي أبو(۞) العباس: لو عرفه لما استدل عليه.

ولقد صدق ﷺ، فإنَّ المستدل على الشيء طالب له، والطالب للشيء لم يصل إليه بعد، وإنَّما يريد المكثر من الأدلة أن يقمع ما يعاند معلومه من خواطر الأوهام والشبهات، فلم يزل في حال تعب ومصارعة لما يرد عليه في بعض الأحيان من الوسواس، ويكدر نور عقله من الظلمات، ولو حصل للعقل كمال المعرفة والطمأنينة لبهره عظمة الله وجلاله، وانخرس لسانه لهيبة الحضرة عن الخوض في خفي المحدثات ومضمحل الأغيار، وغمره من أنوار الجلال ما منعه من الالتفات إلى ظلمات الآثار. منَّ الله سبحانه علينا بما منَّ على أوليائه، وأذاقنا من معرفته ما يوجب لنا دوام المراقبة لأمره ونهيه، ويمنعنا من الالتفات إلى كل ما يشغل عن الترقي في مراتب رضوانه، واللحوق بزمرة أنبيائه وأصفيائه، بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أنصاره [ ].

هذا ما يتعلق بحكم زيادة الإيمان، وبقي ما يتعلق بحكم ما بين الإيمان والإسلام شرعا .

فقيل: إنَّهما متباينان، وإنَّ معنى الإسلام القواعد الخمس التي فسرها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل عليه السلام، والإيمان هو التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره.

قال بعض الشيوخ: وحاصل الفرق ـ يعني في هذا القول ـ أنَّ الإيمان هو

(۞) نهاية الصفحة ٢٦٣.

التصديق القلبي بما ذكر، والإسلام هو الانقياد إلى الطاعة بأفعال الجوارح الظاهرة. قال: وهذا المذهب تؤيده(۞) ظواهر الكتاب والسنة، وهو مختار حذَّاق المتكلمين من أهل السنة.انتهى.

وقيل: إنَّهما مترادفان وهو مذهب البخاري وغيره من أهل الأثر، وهو المنقول عن السلف وهو مذهب الخوارج والمعتزلة، إلاَّ أنه عند الأولين بمعنى الإيمان الكامل ـ وهو مجموع الدين ـ ولايخرج عندهم من الإيمان من ترك شيئا من الدين غير الاعتقاد والقول الواجبين، بل يكون ناقص الإيمان، لأنَّ الإيمان عندهم يزيد بزيادة الأعمال، وينقص بنقصها، فيكون فيها النقص وبها الزيادة. وعند الخوارج فاعل الكبيرة كافر. وعند المعتزلة واسطة بين المؤمن والكافر.

وعلى التباين، فالجمهور أنَّ بينهما عموما وخصوصا بإطلاق، وهل الإيمان هو الأخص أو الإسلام قولان؟

وقيل: بل بوجه يجتمعان في منقاد الباطن والظاهر، وينفرد الإيمان في انقياد الباطن دون الظاهر، والإسلام بعكسه.

ونقل النووي عن البغوي أنَّه صلى الله عليه وسلم فسر الإسلام في حديث جبريل بظاهر العمل، والإيمان بباطن الاعتقاد، وليس ذلك لأنَّ العمل ليس إيمانا، وتصديقُ القلب ليس إسلاما بل تفصيل شيء واحد هو الدين، ولذا قال: «**يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**»، والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعا بدليل

(۞) نهاية الصفحة ٢٦٤.

﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللـه ﴾[1]، ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ﴾[2]، ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ ﴾[3] الآيات، فأخبر سبحانه أنَّ الدين الذي رضيه ويقبله الإسلام، ولا يقبل ويرضى إلاَّ التصديق. انتهى. وللخطابي في الحديث ما يقرب منه.

قوله ـ في تقرير الأدلة على مختاره: ((قال تعالى:﴿ لِيَزْدَادُواْ إِثْمًا وَلَهْمُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾))[4]

هي[*] صريحة في مختاره و ﴿ لِيَزْدَادُواْ ﴾ متعلق بـ ﴿ أنزلَ ﴾ من قوله: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنـزَلَ السَّكِينَةَ ﴾، وهي فعلية[5] من السكون، والمعنى أنَّ اللـه تعالى خلق في قلوب المؤمنين سكونا إلى الإيمان وطمأنينة ليزدادوا بذلك إيمانا إلى إيمانهم، وعبَّر عن ذلك الخلق بالإنزال مجازا لأنَّه رحمة من اللـه، والمعهود في أنواع الرحمة إنزالها من محلها الذي هو السماء كالمطر والنصر ونحوهما.

وهذه الآية من سورة الفتح النازلة في صلح الحديبية، لأنَّ المؤمنين كانوا يعتقدون فيما وعدهم به رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم من دخول مكة أنَّه

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللـه الإِسْلاَمُ ﴾ [سورة البقرة/١٩].

(٢) من قوله تعالى: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ ﴾ [سورة المائدة/٣].

(٣) من قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [سورة آل عمران/٨٥].

(٤) من قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللـه عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [سورة الفتح/٤].

(*) نهاية الصفحة ٢٦٥.

(٥) كذا في (خ) ولعلَّ الصواب «فعيلة»

في تلك الوجهة، فلمَّا صدوا ومنعوا من دخولها كاد بعضهم يرتاب، ولذلك سعى عمر ﵁ في رد ذلك الصلح جهده، وما علموا أنَّه من نصر الله إياهم وإلطافه بهم، فخلق الله سبحانه السكينة في قلوبهم وثبتهم ليزدادوا بتصديق ما وعدوه من الخير في هذا الصلح إيمانا إلى إيمانهم المتقدم. وبقية ما في الآية محله التفسير.

واستدلوا أيضا بقوله تعالى في سورة الكهف: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾(1) جار على أصل أهل السنة في أنَّ الهدى خلق الإيمان في القلب، أي وخلقنا لهم إيمانا زائدا على ما خلقنا لهم قبل هذا.

وعلى أصل غيرهم أيضا من أنَّه خلق الألطاف التي يؤمن عندها، أي زدناهم ألطافا فزادوا إيمانا بسببها. قال الزمخشري ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾: التوفيق والتثبيت.

وقال ابن عطية: أي يسرناهم للعمل الصالح والانقطاع إلى الله عز وجل ومباعدة الناس والزهد في الدنيا، وهذه زيادة على الإيمان.انتهى(۞).

قال الشيخ أبو عبد الله ابن مرزوق ﵁: وما قاله ابن عطية قريب من تفسير الزمخشري، وكلاهما يعبد من أصل السني ومن مقصد البخاري، ولاسيما قول ابن عطية: زيادة على الإيمان، فإنَّه يقتضي المغايرة، ولو أبدل "على" بـ"في" لقرب

(١) من قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [سورة الكهف/١٣].

(۞) نهاية الصفحة ٢٦٦.

من قصد البخاري.

والأولى ما تقدم من تفسيره بخلق الإيمان وتقرير الاستدلال بقوله تعالى في مريم: ﴿وَيَزِيدُ اللـه الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾[1] مثل ما قبله وموقعها هذا في ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ ﴾ إلى ﴿ جنداً ﴾[2]، فأخبر اللـه ـ أنَّ الكفار لما أعرضوا عن آيات اللـه وافتخروا على المؤمنين بالدنيا أمد اللـه لهم في غيِّهم إلى رؤية العذاب وتبيَّن حالهم السيئة، وأنَّ المؤمنين لمَّا آمنوا زادهم اللـه هدى، أي إيمانا وهو من الجزاء بمناسب العمل، وتمام ما فيها محله التفسير.

والاستدلال بقوله تعالى في سورة القتال: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا﴾ إلى ﴿ تقواهم ﴾[3] ظاهر وهو كالذي قبله، لأنَّ اللـه سبحانه أخبر بإعراض الكافرين في قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾[4]، وبالطبع على قلوبهم لذلك واتباعهم الهوى قابل الأول بـ ﴿ اهْتَدَوْا﴾ والثاني بـ ﴿زادهم هدىً﴾ والثالث بـ ﴿وآتاهم تقواهم﴾.

---

(١) [سورة مريم/٧٦].

(٢) من قوله تعالى:﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [سورة مريم/٧٥].

(٣) أي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْواهُمْ ﴾ [سورة محمد/١٧].

(٤) من قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُوْلَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللـه عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءهُمْ ﴾ [سورة محمد/١٦].

وقال ابـن عطيـة: لمَّـا قيـل في المنـافقين ﴿أُوْلَئِـكَ﴾ إلى قولـه: ﴿أَهْـوَاءهُمْ﴾[1]، ذكـر المؤمنين ليبين الفرق وشرَّفهم بإسناد الاهتداء إليهم وتكسـبهم، وفاعـل ﴿زَادَهُـمْ﴾: اللــه تعالى، بزيادة التفهيم والأدلة أو بورود الأمر والنهي والخبر، فيزيد الهـدى بتزيـد علـم ذلـك، والإيمان به بفضل اللـه تعالى، أو الفاعل قول المنافقين واضطرابهم يتعجب المؤمن من ذلـك فيحمد اللـه(۞) تعالى على إيمانه، فيزداد بصيرة في دينه، أي والمهتدون المؤمنون زادهم فعل المنافقين هدى، أي: الزيادة بسببه.

وقيل: نزلت في نصارى آمنوا بعيسى ثمَّ بمحمد عليهما الصلاة والسلام، والفاعـل محمـد لأنَّـه سبب في الزيادة، أي اهتدوا في إيمانهم بعيسى ثمَّ زادهم محمد هدى.

وفاعل ﴿وآتاهم﴾ على الاحتمالات وأقواها «**اللـه**»، أي أعطاهم تقواهم إياه فخصـهم متقين، وقرئ؛ «**وأنطاهم**» أي أعطاهم.انتهى.

قلت: زاد غيره احتمال أن يكون الفاعل الإيمان بمحمد على حـذف مضـاف، أي إيمانـه أو دينه أو شرعه.

واحتمال أن يكون ضمير الهدى المفهوم من اهتدى، أي زادهم هداهم هدى.

أو قول النبي صلى اللـه عليـه وسـلم الـذي قـال فيـه المنـافقون: مـاذا قـال،

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُـوا الْعِلْـمَ مَـاذَا قَـالَ آنِفًـا أُوْلَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللـه عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءهُمْ﴾ [سورة محمد/١٦].

(۞) نهاية الصفحة ٢٦٧.

لإعراضهم عنه والمؤمنون لإقبالهم عليه زادهم هدى، أي: إيمانا بتصديقه.

والإسناد إلى اللـه حقيقي وإلى ما عداه مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: وقد بان في آيتي مريم والقتال من نوع الطباق المقابلة، وفي إسناد الإمداد إلى الرحمن في مريم ترجية واستعطاف إلى الإيمان، وتنبيه على أنَّ الكافر وإن أتى بأعظم العصيان فإنَّه إن تاب وآمن ينال من ذي الرحمة الغفران.

والاستدلال بآية المدثر صريحة في الحجة، وكذا سائر الآيات التي فيها التصريح بالإيمان أظهر من الاستدلال بآيات الهدى، لاحتمال الهدى غير الإيمان وصراحة الإيمان.

وموقع ﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾[1] في المدثر في مقابلة فتنة الذين كفروا بعدد خَزَنَة(۞) جهنم ـ أعاذنا اللـه منها ـ في جهلهم وجاء الاختصاص بهذا العدد واستحقارهم واستهزائهم به، فأخبر سبحانه أنَّ أهل الكتب يستيقنون ذلك لعلمهم به من الكتاب، وأنَّ المؤمنين لتسليمهم وانقيادهم لما يخبر اللـه به يقبلون ذلك ويزدادون إيمانا إلى ما آمنوا به قبل، لأنَّ شأنهم الإيمان والتصديق بكل ما يأتي به الرسول من عند اللـه، وإن لم يتبين له وجهه وهو أقصى درجات العبودية، وأنَّ أهل الكتاب لتيقنهم صحة ذلك لا يرتابون في صحة رسالة محمد صلى اللـه عليه وسلم

(١) [سورة المدثر/٣١].

(۞) نهاية الصفحة ٢٦٨.

لإتيانه بما لا يعلم إلاَّ من الوحي، وكذا المؤمنون لما حصل عندهم من تصديقه، وأنَّ تلك الفتة ليقول الذي في قلبه مرض: أي شك في صحة نبوءته، والكافر المصمم على الكذب: أي شيء أراد الله بهذا العدد مثلا، استهزاء منهم وسخرية.

ثمَّ أخبر تعالى أنَّ مثل جنس هذا الضلال وهذا الهدى في هذه النازلة يضل جميع من يشاء ضلاله ويهدي جميع من يشاء هداه، بخلق الهدى والضلال في القلوب عند أهل الحق، وبخلق أسبابها عند أهل الباطل، ثمَّ أخبر تعالى ببيان الأمر، ومحل الكلام فيه التفسير.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً ﴾(1). قال ابن عطية: أي لا قبل لأحد بهم. وجعلوا هذا العدد فتنة ليطمع الكافر في المغالبة، حتى قال أبو جهل: أنتم ألدَّهم وهم تسعة عشر، أيعجز عشر منكم عن رجل منهم. وقال غيره: أنا أجهضهم على النار.

قيل: إنَّ عدد هؤلاء الخزنة على عدد حروف "بسم الله الرحمن الرحيم" لأنَّ بها تقووا(۞) انتهى.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: وسمعت بعض علماء العصر من أصحابنا يقول: إنَّهم على عدد كلمات الآذان.

قلت: عند من يرفع التكبير بإلغاء الصلاة خير من النوم، وعند من لم يرفعه

---

(1) [سورة المدثر/31].
(۞) نهاية الصفحة ٢٦٩.

باعتباره مثنى، وسره أنَّ الآذان شعار الإسلام المانع من العذاب في الدنيا، فإن سمع آذانا أمسك وإلاَّ أغار.

وفي الآخرة: «**مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ...**» الحديث[1]، «**مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِالله دَخَلَ النَّارَ**»[2]، وقال ابن مسعود: ((**مَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ بِالله شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ**))[3]، والآذان تضمن نفي الشرك والإقرار بالوحدانية على أكمل وجه، وشرعت حكايته ليستوي قائله وسامعه. «**وَلاَ يسمعُ مَدَى صَوْتِ المُؤَذِّنِ...**» الحديث[4].

---

(١) أخرجه مسلم [كتاب الإيمان/باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا]، رقم ٢٦. عَنْ عُثْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم : «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللـه دَخَلَ الْجَنَّةَ».

(٢) أخرجه البخاري [كتاب الجنائز/باب ما جاء في الجنائز ومن كان آخر كلامه: لا إله إلا اللـه دخل الجنة]، رقم ١٢٣٨. شَقِيق عَنْ عَبْدِ اللـه ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم : «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ باللـه شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ». وَقُلْتُ أَنَا مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ باللـه شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. ومسلم [كتاب الإيمان/باب من مات لا يشرك باللـه شيئا دخل الجنة...]، رقم ٩٢، ٩٣.

(٣) قول ابن مسعود هو تمام الحديث السابق كما هو مبين.

(٤) أخرجه البخاري [كتاب الأذان/باب رفع الصوت بالنداء]، رقم ٦٠٩. قال حَدَّثَنَا عَبْدُ اللـه بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللـه بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ لَهُ: «إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَّنْتَ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جِنٌّ وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللـه صلى اللـه عليه وسلم . وأخرجه في غير هذ الموضع.

ولهذه الفضائل وغيرها يفر من سماعه الشَّيطان.

وأمَّا آية براءة ﴿ أيُّكم زَادتُهُ ﴾[1] فالدليل منها قوله تعالى ﴿ فأما الذين آمنـوا فـزاتهُم ايماناً ﴾[2]، وأمَّا ﴿أيُّكم زَادتُهُ ﴾ فلا دليل فيه، لأنَّه من كلام المنافقين.

ومعنى الآية: أنَّ النبي صلى الـلـه عليه وسلم كان إذا نزلت عليه آية من القرآن تلاها على من حضره، وكان يحضر مجلسه كل من يُظْهِر الإيمان؛ من مؤمن خالص ومنافق، فالمنافق لكونه لا يصدق بالوحي ولا يرغب في الإيمان يُعْرِض عن الاستماع لما يتلى ولا يلقي له بالا، والمؤمن يصغي للوحي ويزداد به إيمانا، فإذا خرجوا قال المنافقون لمثلهم أو لمؤمن قريب يسرُّهم ويطمعون في نفاقه: ﴿ أيُّكم زَادتُهُ هذه إيماناً﴾[3] استخفافا واستحقارا للسورة، نحو أي غريب أو أي دليل في هذا، فرد الـلـه تعالى عليهم ﴿فأما الذين آمنوا فزاتهُم ايماناً ﴾[۞] كأنَّه من القول بالموجب ﴿وَهُم يستبشرونَ ﴾[4]، أي يتخذون البشرى من المنزل وهي الخبر السار بما يرجونه من الثواب الجزيل على إيمانهم، فاستفعل للاتخاذ كاستعمل، أو

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾ [سورة التوبة/١٢٤].

(٢) [سورة التوبة/١٢٤].

(٣) [سورة التوبة/١٢٤].

(۞) نهاية الصفحة ٢٧٠.

(٤) [سورة التوبة/١٢٤].

يتبشرون فيكون لموافقة تفعل ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾[1] عذابا لكفرهم بها إلى ما بهم من العذاب من الغيظ والحنق على المؤمنين وحسدهم على ما ينالون من النصر على الأعداء وخوف أن يفضحوا، وغير ذلك، واستصحبوا ذلك إلى أن ماتوا على كفرهم.

وفي الآية إيجاز الحذف والجمع والتقسيم، لأنَّ التقدير؛ فإذا نزلت سورة، فتليت على من حضر وانصرفوا انقسموا، فمنهم من يقول: كذا لإعراضه عن المسموع، ومنهم ضده فأمَّا إلى آخره. انظر تمام ما فيها في ابن عطية.

وأمَّا قوله تعالى في آل عمران: ﴿فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً﴾[2]، فسبب نزولها أنَّ كفار قريش لما انصرفوا من أُحُدٍ قالوا لأبي سفيان: لمَّا قتلنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبق منهم إلاَّ القليل تركناهم ارجع بنا إليهم لنستأصلهم، فبلغ ذلك المؤمنين فاشتد عليهم الأمر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «**قُولُوا: حَسْبُنَا الله وَنِعْمَ الوَكِيلُ**»، فقالوها، فزادهم الله سبحانه إيمانا بسبب امتثالهم واستجابتهم لله ولرسوله، وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلب قريش تجلدا حتى بلغ بهم حمراء الأسد، فزادهم قول الناس وتخويفهم

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [سورة التوبة/١٢٥].

(٢) من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللـه وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [سورة آل عمران/١٧٣].

أو جمعهم إيمانا لتوكلهم على الله تعالى. قال ابن عطية: **زادهم إيمانا**؛ أي: ثبوتا واستعدادا فهي زيادة عمل.انظر تمام كلامه.

وأمَّا ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ آية الأحزاب[1](۞)، فهو عطف على ما قالوا في حكاية الله تعالى عنهم: ﴿قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا الله﴾[2]، والإشارة بهذا إلى جمع الأحزاب أو وعد الله ورسوله بهم، ثمَّ النجاة منهم والنصر عليهم، أو وعد الله المؤمنين بأنَّه لابد من الفتنة على الجملة.

قال ابن عطية: قيل: الوعد المشار إليه بهذا ما وُعِدُوا حين أمروا بحفر الخندق من حصرهم ثمَّ نصرهم، فلما رأوا الأحزاب قالوا هذا، إشارة إلى أول الموعود منظرين أجره.

وقيل: المراد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ﴾ إلى ﴿إِنَّ نَصْرَ الله قَرِيبٌ﴾[3].

قال: ويحتمل أن يعود إليهما معا، وهي مقالتان من الله ورسوله، وزيادة

---

(1) من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا الله وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ الله وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [سورة الأحزاب/٢٢].

(۞) نهاية الصفحة ٢٧١.

(٢) [سورة الأحزاب/٢٥].

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ الله أَلا إِنَّ نَصْرَ الله قَرِيبٌ﴾ [سورة/٢١٤].

الإيمان هي في أوصافه لا في ذاته، وبعده من الشكوك والشبه زيادة في أوصافه.

ويحتمل أن يراد إيمانهم بما وقع وبما سيقع بما أخبروا بـه، فالزيـادة فـيما يـؤمن بـه لا في الإيمان والتسليم الانقياد لأمر اللـه تعالى كيف كان منه قولهم عند شدَّة الأمر لرسول صلى اللـه عليه وسلم : إنَّ هذا أمـر عظـيم فهـل مـن شيء نقولـه؟ فقـال: «**قُولُـوا: اللـهمَّ آمِـنْ رَوْعَتَنَا وَاسْتُرْ عَوْرَتَنَا**»[1] فقالوها.انتهى.

«**والْحُبُّ فِي اللـه وَالبُغْضُ فِي اللـه مِنَ الإِيمَانِ**» لمَّا فرغ على الاستدلال على مختـاره مـن زيادة الإيمان ونقصه على الجملة بآيات القرآن، شرع بالاستلال على ذلك أيضـا عـلى الجملـة بالحديث وقول السلف.

قال بعض الشارحين: روى هذا الحديث البيهقي مرفوعاً بلفظ «**إنَّ أَوْثَقَ عُرَى الإِيمَـانِ أَنْ يُحِبَّ فِي اللـه أَوْ يُبْغِضَ فِي اللـه**»[2].

وقال غيره: هذا اللفظ حديث أخرجه أبوداود مـن حـديث أبي أمامـة، والترمـذي[۞] مـن حديث معاذ ابن أنس، ويأتي للمصنف «**آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ**»[3]، ووجه دليله على زيادة الإيمان ونقصه تفاوت البغض الحب. انتهى

---

(١) أخرجه الإمام أحمد، رقم ١٠٦١٣. رُبَيْح بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ: يَا رَسُولَ اللـه هَلْ مِنْ شَيْءٍ نَقُولُهُ، فَقَدْ بَلَغَتْ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، اللـهمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِنَا، وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا». قَـالَ فَضَرَبَ اللـه عَزَّ وَجَلَّ وُجُوهَ أَعْدَائِهِ بِالرِّيحِ فَهَزَمَهُمْ اللـه عَزَّ وَجَلَّ بِالرِّيحِ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد، رقم ١٨٠٥٣.

(۞) نهاية الصفحة ٢٧١.

(٣) أخرجه البخاري [كتاب الإيمان/باب علامة الإيمـان حـب الأنصـار]، رقـم ١٧. وسـيأتي شرحـه للمؤلـف. ومسـلم [كتاب الإيمان/باب الدليل على أن حب الأنصار من الإيمان]، رقم ٧٤.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: ويقتضي هذا أنَّ النتيجة جزئية؛ لأنَّه إنَّما يتركب من الجزء الثالث ولا ينتج إلاَّ جزئية.

وترتيب القياس: الحبّ والبغض في الله بعض الإيمان، والحب أو البغض في الله يتفاوت، وإنَّما كان محمول الصغرى بعض الإيمان، لأنَّ «**مِنْ**» في «**مِنَ الإِيمَانِ**» للتبعيض، ومثله «**الحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**»[1]. وأمَّا الكبرى فدليلها حسي والجزئية أعم من الكلية.

وصدق الأعم لا يلزم منه صدق الأخص فلا يلزم صدق كل الإيمان يزيد وينقص، الذي هو مطلوب البخاري لاسيما إن كان يرى التصديق نوعا منه ويرى أنَّه لا يزيد ولا ينقص، إلاَّ أن يقال: إذا كان بعضه يزيد وينقص كان كله كذلك، إذ لا قائل بالفرق، لأنَّ القابل قابلان إمَّا أنَّه لا يقبلهما أو كله فقبلهما، ولا قائل بأنَّ منه قابلا وغيره. فإذا ثبت أنَّ منه قابلا ثبت أنَّ جميعه كذلك إذ لا مفرق.

إلاَّ أنَّ هذه طريقة ضعيفة في الجدل، والأولى تقرير الاستدلال بالحديث أنَّ معنى «**مِنَ الإِيمَانِ**» نوع منه وشعبة من شعبه نحو «**الْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**»، فدل التبعيض في النوعية أنَّه أنواع حينئذ يزيد بزيادتها وينقص بنقصانها.

لا يقال: إنَّ معنى «**مِنَ الإِيمَانِ**» بعض من أبعاضه، ولا يلزم من قبول بعض الحقيقة زيدا ونقصا قبول مجموعها لهما، كالحيوان فإنَّه بعض الإنسان وله أنواع

---

(١) جزء من حديث «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً». وقد سبق تخريجه.

تزيد وتنقص ليست(*) للإنسان، لأنَّا نقول ذلك في البعض الذي هو جزء في مقابلة كل، وأمَّا البعض الجزئي كالنوع مقابل الكلي، وهو الذي حملنا عليه الحديث فيزيد ذلك الكلي بزيادة تلك الأنواع وينقص بنقصها والله أعلم.انتهى.

قلت: فيتركب القياس على ما قال الشيخ من القياس الاستثنائي، وهو أسهل هنا من الاقتراني، فيقال: كلما كان الحب في الله أو البغض نوعا من أنواع الإيمان، فالإيمان يزيد وينقص، لكن المقدم حق بنص الحديث فالثاني مثله، وبيان الملازمة ما أشار إليه الشيخ.

والحب مصدر أحب أو اسم، لأنَّ قياس مصدر أحب إحبابا، وهو ميل القلب وإقبال الجوارح على المحبوب، وثمرته السعي في مرضاته.

والبغض مصدر أو اسم كذلك، وهو ضد الحب في المعنى، فيكون نفور القلب والجوارح عن المبغض، وثمرته السعي في مساخطته.

ومعنى «**في**» هنا السببية وهو على حذف مضاف والمعنى الحب للمرء سبب طاعة لله، والبغض للمرء سبب معصيته لله سبحانه كائن كل واحد منهما من الإيمان، ومثل في هذه في الدلالة على السببية ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[1]، و«**دَخَلَت امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ**»[2]، و«**فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةٌ مِنَ الإِبِلِ**».

(*) نهاية الصفحة ٢٧٣.

(١) من قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدنيا.........................﴾ [سورة النور/١٤].

(٢) أخرجه البخاري [كتاب بدء الخلق/باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم]، رقم ٣٣١٨ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا، فَلَمْ تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ». ومسلم [كتاب التوبة/باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت عذابه]، رقم ٢٦١٩.

قوله: «**وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ...**» إلى آخره.

روي «**إنَّ**» بالكسر على الحكاية بما تضمن معنى القول عند من يراه، وكتب في معنى القول وعلى إضمار "قال" عند من لا يرى ذلك.

وروي بالفتح على أنَّه مفعول كتب وعلى إسقاط الخافض، أي بـ«**أنَّ**» ومحلها نصب(۞) أو جر على القولين.

و« **لِلْإِيمَانِ**» روي بلام الجر خبر «**إنَّ**»، و«**فَرَائِضَ**» اسمها وبدونها والنصب على أنَّه الاسم ورفع فرائض خبرا.

و«**فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ**» روي بغير تنوين ولا ألفاً على الأصل، وبتنوين وألف مصروفين؛ إمَّا لتناسب حدود وسننا، وإمَّا على لغة صرف ما لا ينصرف.

و«**فَرَائِضَ**»: جمع فريضة فيعلة بمعنى مفعولة، أي: للإيمان معالم وعبادات قدَّرها الله تعالى وحدَّها.

وفي المشارق: فريضة الله على العباد، أي الحج وفرائض الله ما ألزمه على عباده وأوجبه عليهم، مأخوذ من فرض القوس، وهو الحز والقطع الذي في طرفه للوتر ليثبت فيه ويلزمه ولا يحيد عنه.انتهى

(۞) نهاية الصفحة ٢٧٤.

و«**شَرَائِعَ**»: جمع شريعة بمعنى مشروعة أيضا، أي جعلها الله مشارع وطرقا يتوصل منها إلى دينه الذي فرض، مأخوذة من مشارع الماء وهي الطرق الموصلة إليه، شبَّه الدين الذي هو المقصد بالماء الذي هو كذلك، وطرقه التي هي وسائله بمشارع الماء الموصلة إليه، ولك أن تجعلها استعارة بالكناية أو غيرها مما يليق.

و«**حُدُودًا**»: جمع حدٍّ، أي غايات تنتهي إليها مفروضات الإيمان وطرقها، أو موانع تمنع من تركها وهي الحدود بالقتل والقتال وغيرها.

قال الجوهري: ((الحد الحاجز بين شيئين وحد الشيء)). انظر تمامه.

و«**سُنَنًا**»: جمع سنة أي مسنونات، سنَّها الشرع زيادة على الفرائض، وآدابا وضعها ليستعملها ملتزم الإيمان تكميلا لإيمانه.

والسنة: الطريق لغة، ومعناها شرعا ما قاله صلى الله عليه وسلم من تلقاء نفسه مما لم ينزل، أو فعله أو قرر على فعله، بنطق أو سكوت لم يعلم(۞) من الشرع تحريمه كالسكوت عن دخول كافر كنيسة ونحوه.

وقيل: السنة الاستمرار على الطريقة واتباع النبي صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله الصادرة عنه على وجه البيان، وأورد على طرده الواجب وغيره.

وقد يجاب بأنَّه تعرض للاقتداء بالسنة التي هي في مقابلة الكتاب، وسمي الاقتداء بها سنة أيضا.

وقيل: ما رسمه صلى الله عليه وسلم ليقتدى به وهو قريب من الأول.

(۞) نهاية الصفحة ٢٧٥.

وقيل: ما فعله في جماعة كالعيدين.

وقيل: ما فعله وأمر به واقترن به ما يدل على أنَّه غير واجب.

وهذا عند الفقهاء، وأمَّا الأصوليين فالتطوع والسنة والرغيبة والمندوب عندهم ألفاظ مترادفة، وحُدَّ جميعها حد المندوب المعروف في علمهم.

هذا معنى ألفاظ ما كتب به عمر بن عبد العزيز لغة وبعض اصطلاح، وأمَّا مراده بها فقلَّ من تعرض له من الأقدمين.

وقال ابن الملقن: قال ابن المرابط: الفرائض: ما فرض من صلاة وزكاة ونحوهما، والشرائع صفاتها كالتوجه للقبلة ونحوه، والحدود رمضان، وعدد جلد القاذف، وعدد الطلاق إلى غير ذلك.

والسنن: ما أمر به الشارع من فضائل الأعمال، فمن أتى بجميع هذا فهو مؤمن كامل الإيمان.انتهى

وقال غيره: فرائض أي أعمال مفروضة، وشرائع؛ أي: عقائد دينية، وحدود؛ أي: منهيات ممنوعة.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق ـ بعد أن نقل هذين ـ: هو غاية ما وقفت عليه لغيري في معاني كلماته وتحتمل عندي معاني:

أحدها: أن يريد بفرائض الإيمان ما فسر به في حديث جبريل عليه(۞) السلام

(۞) نهاية الصفحة ٢٧٦.

«أَنْ تُؤْمِنَ بِاللـه...» إلى آخره[1].

وبشرائعه ما فسر بـه الإسـلام فيـه أيضـا مـن شـهادة ألاَّ إلـه إلاَّ اللــه إلى آخـر الأركـان، وينخرط في سلكه كل واجب ومسنون مـن فـروع الإيمـان عبـادة ومعاملـة وزواجـر الحـدود وغيرها.

وبسننه أي طرقه في كل عبادة أن تحسن ليكون فاعلها من المحسنين ما فسر به الإحسان في الحديث المذكور، لأنَّ العابد أشعر نفسه أن يرى اللـه سبحانه، وإن لم يكـن يـراه فاللــه يراه يقينا كان مراقبا لله في عبادته فيمنعه ذلـك أن يشرك فيهـا مـع اللــه غـيره، وذلـك هـو الإخلاص الذي أمر اللـه به رسله وسائر عباده ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللـه مُخْلِصِينَ ﴾[2].

وبحدوده مراعاة صفات المشروع من المقامات الثلاث يوقف عند منتهاها وحدودها فـلا يزاد عليها، ولا ينقص منها برأي خارج عن أصولها، إذ لا تُتَلَقـى أصـول الأحكـام وفروعهـا إلاَّ من اللـه، فما شرعه اتبعناه وما [نهانا عنه] تركناه ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُـذُوهُ وَمَـا نَهَـاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُواۚ ﴾[3].

---

(١) جزء من حديث جبريل أخرجه مسلم [كتاب الإيمان/باب بيـان الإيمـان والإسـلام والإحسـان]، رقـم ٨. وفيـه أن جبريل سأل النبي صلى اللـه عليه وسلم فقال: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ. قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللــه، وَمَلَائِكَتِـهِ، وَكُتُبِـهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللـه مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاء وَيُقِيمُـوا الصَّـلَاةَ وَيُؤْتُـوا الزَّكَـاةَ وَذَلِـكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [سورة البينة/٥].

(٣) [سورة الحشر/٧].

ويكون قول عمر على هـذا التأويـل جاريـا مـع حـديث جبريـل، ومـفسرا لـه، وآمـرا بـه، وإضافته تلك الأمور كلَّها إلى الإيمان هو حجة البخـاري، مـن أنَّ الإيمـان مجمـوع ذلـك وهـو الدين. ولا بد أنَّ الإيمان بهذا الاعتبار يزيد وينقص بحسب أشخاص هذه الأنـواع مـع حفـظ أصله كما تقدم وزاد الحدود بهذا الاعتبار أخذا لها من قوله صلى اللـه عليه وسلم للأعرابي ـ القائل: «**لاَ أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلاَ أُنْقِصُ**»، حين فسر له الإسلام، أي لا أزيد فـيما أمرتنـي بـه مـن تلقاء نفسي ولا أنقص منه(۞) كذلك ـ: «**أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ**»[(١)].

ثانيها: أن يريد بفرائض الإيمان ما تقدم وبشرائعه ما فسر به الإسلام من الأركان ونحوهـا من الواجبات خاصة.

(۞) نهاية الصفحة ٢٧٧.

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري [كتاب الإيمان/باب الزكاة من الإيمان]، رقم ٤٦. وتمام الحديث كما رواه أبو سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللـه يَقُولُ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللـه صلى اللـه عليـه وسلم مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرَ الرَّأْسِ يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ، وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَـنِ الْإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم : خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ. فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ. قَالَ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليـه وسـلم: وَصِـيَامُ رَمَضَـانَ. قَـالَ: هَـلْ عَـلَيَّ غَـيْرُهُ؟ قَـالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ. قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم الزَّكَاةَ. قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَـوَّعَ. قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللـه لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ. قَالَ رَسُولُ اللـه صلى اللـه عليـه وسـلم: أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ». وأخرجه في غير هذا الموضع. ومسلم [كتاب الإيمان/باب بيان الصلوات الخمـس التـي هـي أحد أركان الإسلام]، رقم ١١.

وبالسنن: السنة في عرف الشرع وهي ماشرعه صلى الله عليه وسلم زيادة على الواجبات ولم يوجبه كصلاة العيدين والكسوف، والاستسقاء وغيرها، من السنن الفعلية والقولية.

وبالحدود أن يقف بكل نوع عند حدَّه لا يزيد فيه من غيره ولا ينقص اعتقادا أو فعلا، فلا يزيد في فرائضه ما هو من شرائعه ولا بالعكس ولا في شرائعه التي هي الواجبات ما هو من سننه ولا بالعكس.

ثالثها: أن يريد بالفرائض الأركان كما فُسِّر لوفد عبد قيس، ويندرج فيها التصديق بما مرَّ لملازمته الإقرار بالشهادتين، وسائر الفروع من واجب ومسنون. وسميت فرضا لأنَّها مقدرات.

وبالشرائع ما شرع على خلاف الأصل كالقصر والفطر والتيمم والمسح على الخفين وأكل الميتة وغيرها، فإنَّها مشروعة كالقربة.

وبالسنن الطرق الموصلة إلى الأحكام، وبالحدود الممنوعات، وهي ما نهي، والأنواع التي قبلها هي المأمورات.

رابعها: الفرائض العبادات كلها فرضها ونفلها وسنتها وفضيلتها، ومنها الجهاد، وما يتصل به من السبق والرمي ونحوه، وما يتصل بالحج من صيد، وذبائح، وأضاحي، وأطعمة، وأشربة، وعقيقة، وختان، وأيمان ونذور، ونسبتها من الضروريات الخمس حفظ الدين.

والشرائع المعاملات تكتسب(۞) بها الأموال وتحفظ، وهي من أسباب حفظ النفوس لعبادة الله تعالى، وهي البيوع وما شاكلها من أسباب التمويل بعوض أو بغير عوض، ومنه المواريث والوصايا ونسبتها من الضروريات؛ حفظ النفس، والمال.

والسنن ما سُنَّ للمرسلين وللأمم من النكاح وما يتعلق به ويلتحق به ملك اليمين وأحكامه؛ من العتق والولاء، ونسبتها من الضروريات حفظ النسل.

والحدود الإمامة والأقضية والشهادات، فإنَّها تمنع من التعدي في الأنواع السابقة لما اقتضته العادة من تعدي الإنسان، ويتصل بها الحدود والزواجر عن تغير الأصول المتقدمة؛ كقتال المرتدين والمحاربين، والقصاص في النفس والطرف، وحدِّ الزنى والقذف والسكر والسرقة وما ناسبها.

وهذا الوجه من وجوه التفسير لكلام عمر عجيب لضبطه أحكام الإيمان كلها ونسبة الحدود من الضروريات على نسبة الحاجيات والتكميلات.انتهى.

قوله: «**فَمَنِ اسْتَكْمَلَهَا**» أي؛ فرائض الإيمان وما عطف عليها، إمَّا بمعنى أفعل أي أكملها بالفعل.

أو بمعنى اتخذها وفعلها كاملة، ومثل هذا في «**اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ**»، فاستفعل للاتخاذ والتلبس بالمعنى، وقول عمر رضي الله عنه حجة البخاري في جميع ما أخبر عن الإيمان من كونه قولا وعملا ويزيد وينقص.

قوله: « **فَإِنْ أَعِشْ فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ**»، أي على التفصيل على وجه لا يخفى على

(۞) نهاية الصفحة ٢٧٨.

أحد، وإنَّما علَّق بيانها على مدة الحياة ولم يبينها في الحال(۞) في وقت واحد ولا أوقات قليلة لكثرة فروع أنواع الإيمان، وإنَّما هو وظيف العمر لا يفي عمر بعلمها على التمام، فالمعنى إذن فسأعلمكم منها على التفصيل يسعه عمري، وأمَّا علمها على الجملة فحاصل لهم من لفظه هذا ومن غيره، ولا يضر جهل تفصيلها من صدق عليه اسم مؤمن كما سيأتي للخطابي في حديث «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ**».

ومن هنا عُلم أنَّ عمر لم يؤخر البيان عن وقت الحاجة، فيكون حجة لمن جوزه كما ظن، وإنَّما أخره إلى وقت الحاجة، لقوله: «**حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا**»، أي إنَّما أبيّنها لكم لعروض احتياجكم إليها للعمل بها، فحتى هنا بمعنى "كي" على أن توهم كون هذا من هذا الأصل خطأ بين فاحش، فإنَّ المخاطب بالبيان هو الشروع وقد بينه، إذ لا مُبَيِّن بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يبيِّنه صلى الله عليه وسلم لما حصل لعمر.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق ﵁: وفي قول عمر ﵁: «**حَتَّى تَعْمَلُوا أَنَّهَا**» تنبيه على أنَّ تعليم العلم إنَّما هو للعمل به لا لمجرد التفوه والتمشدق به كغالب ما عليه أهل الزمان ـ عصمنا الله من الضلال بمنه ـ.

وعلى أنَّ مدَّة العمر ينبغي أن تعمر بالتعليم والتعلم لأمور الدين إلاَّ لمانع، إذ في كل نفس أو حركة أو سكون يحتاج إلى الحكم الشرع، وقد قيل لأبي حنيفة: إلى متى المحبرة، فقال: إلى المقبرة.

(۞) نهاية الصفحة ٢٧٩.

وعلى أنَّه لم يعمر عمره بالعلم ترجح الموت، لأنَّه جعله قسيم العيش مع التعليم، ومن هنا كان مذهب مالك كراهة أخذ الأجرة على تعليم(۞) الفقه، وقيل: لأنَّه من الظنيات المحتمل الخطأ، وإنَّما الأجرة على الحق الواضح، وفيه نظر.

قوله: « **وَإِنْ أَمُتْ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ..**»، يحتمل أن يريد ما أنا على عيش الدنيا بحريص، أي بشديد الطلب له، والاشتياق إليه زهدا في الدنيا بأسرها وإيثارا للآخرة وشوقا إلى لقاء الله جلَّ وعلا، لأنَّ الحازم يخاف في الدنيا في كل لحظة من فتنة أو عارض يغير عليه قلبه ودينه، ويكدر عليه نور الإيمان حينه، والآخرة لمن مات على الإسلام دار السلامة والسلام، فيكون معنى « **عَلَى صُحْبَتِكُمْ**»، أي المقام معكم أو فيكم.

ويحتمل أن يريد أنَّ « **عَلَى صُحْبَتِكُمْ**» والحال أنِّي مستخلف عليكم بحريص لما خشيت من عقوبة التضييع لما استرعي مع الحياة أو طولها، كما قال الفاروق ﵁ ـ حين انصرف من حجه ـ: ((**اللهمَّ إِنَّهُ كَبرَتْ سِنِّي، وَضَعُفَتْ قُوَّتِي، وَانْتَشَرَتْ رَعِيَّتِي، فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُضَيِّعٍ الدِّينَ**))[1].

إلَّا أنَّ الفاروق ﵁ تمنى الموت بل طلبه بدعائه للعذر الذي ذكر، والنهي عن تمني الموت إنَّما هو للضرر الدنيوي، وأمَّا لخوف تضييع الدين، أو النصرة كالشهادة فلا، وأمَّا عمر بن عبد العزيز ﵁ فلم يتمنه في هذا الكلام ولا طلبه،

(۞) نهاية الصفحة ٢٨٠.

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ [كتاب الحدود/باب ما جاء في الرجم]، رقم ١٥٦٠.

وإنَّما علق على ما يظهر من الغيب فقال: إن سبق العلم بطول حياتي عمَّرت أو وفاتي بأفضل الأعمال ـ وهو العلم ـ وإن سبق بموتي رجحت رضائي بلقاء الله تعالى على صحبتكم، ومن هنا لا يقال سوى بين طول الحياة(۞) مع الاشتغال بالعلم وبين الموت، أو رجح الموت مع أنَّ الأول أفضل، لأنَّه يزداد به الدرجات «**لاَ يَزِيدُ الْمُؤْمِنَ عُمرُهُ إلاَّ خَيْرًا**»[1]، «**أَوْ عِلْم يَبُثُّه فِي النَّاسِ**»[2]، وانقطاع الثواب بالموت إلاَّ ما استثني، ولذا نهي عن تمنيه، وحديث الموطأ «**وَمَا يُدْرِيكُمْ مَا بَلَغَتْ بِالآخَرِ صَلاَتُهُ**»[3].

ولا يقال أيضا: يؤخذ من كلامه هذا أنَّ مذهبه في تأويل« **مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ الله...**» الحديث[4]، أنَّه في الصحة فلذلك رجحه على الحياة، لأنَّه إنَّما علَّقه

(۞) نهاية الصفحة ٢٨١.

(١) أخرجه مسلم [كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار/باب كراهة تمني الموت لضر نزل به]، رقم ٢٦٨٣.

(٢) إشارة إلى الحديث الذي أخرجه مسلم [كتاب الوصية/باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته]، رقم ١٦٣١. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ، إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

(٣) أخرجه الإمام مالك [كتاب النداء للصلاة].

(٤) أخرجه البخاري [كتاب الرقاق/باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه]، رقم ٦٥٠٨. عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ الله أَحَبَّ الله لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ الله كَرِهَ الله لِقَاءَهُ». ومسلم [كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار//باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه...]، رقم ٢٦٨٦.

على الموت فقال: « **وَإِنْ أَمُتْ**» ومفهومه منطوق الأول، أي وإن لم أمت فألتزم في صحبتكم صالح العمل من التعليم وغيره.

وقد يقال بل يؤخذ من قوله: « **فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ**»، ترجيح الموت على الحياة أو استواءهما، وتلك الفضائل التي في الحياة؛ من تعليم العلم وغيره من صالحات الأعمال، مقابلة بما هو الغالب من أضدادها في أزمنة الفساد وغلبة الأشرار على الخيار، وليت الإنسان بعد القرون الفاضلة يسلم كفاف لا له ولا عليه! فكيف يطمع أن يحوز أفضل الأعمال! إلاَّ أن يتفضل الله عليه ويخصه عن أكثر الناس بما شاء من شريف الأحوال.

تنبيه

قال بعضهم: إنَّما يتم احتجاج البخاري بقول عمر، على زيادة الإيمان ونقصه، على إسقاط لام الجر، وجعل الإيمان اسم إنَّ، وأمَّا على جره فلا، لأنَّ ما يزيد وينقص ما أضيف إليه وهو غيره.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: وهو ضعيف، ولو عكس لكان أولى، لأنَّ الإيمان إن كان اسما(۞) وأخبر عنه بما بعده، اقتضى أنَّ جميع ذلك حقيقة، والحقيقة إنَّما تزيد وتنقص، يزاد عليها ولا زائد إن جعل جميع ذلك هو الحقيقة وهو الظاهر ويجيء مذهب الخوارج.

قلت: يعني؛ أو مذهب المعتزلة، ويعني أنَّ ذلك مقتضى اللفظ مع قطع النظر

(۞) نهاية الصفحة ٢٨١.

عن غيره، لكن لما كان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إمام هدى، ومن أكابر أئمة أهل السنة، علم أنَّه أراد بقوله: ((**لم يستكمل الإيمان**))، أي لم يأت بالأكمل، بل بالأنقص مما أتى به من استكملها مع حيازة كل منهما أصل الإيمان، وهو معنى الزيادة والنقصان.

قال الشيخ: وأمَّا جعل تلك الأشياء له ـ يعني للإيمان ـ كما اقتضاه جره فتمكن زيادته ونقصه بها لا في حقيقته، وهو مذهب أهل الحق، وتأويل البخاري واحتجاجه به على أنَّه يقال للماهية: ذاتيان وعوارض، والمراد هي من غير زيادة.انتهى.

وأمَّا وجه استدلال البخاري بقول الله تعالى ـ حكاية عن إبراهيم عليه السلام ﴿ وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[1]، فذلك لأنَّه لما سأل ربه عز وجل أن يريه كيف يحيي الموتى فقيل له: أولم يحصل لك اليقين أنَّ الله قادر على ذلك؟ فلِم تسأله؟ فقال: بلى قد حصل لي اليقين بذلك، ولكن أردت تحصيل يقين بذلك أكمل مما عندي، فيطمئن قلبي عند حصوله، أي يسكن؛ لأنَّه قبل حصول هذه الحالة الأخرى من اليقين متشوف طالب لها متقلب بالتفاته إلى وقت حصولها، فإذا حصلت زال اضطرابه وسكن.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [سورة البقرة/٢٦٠].

وتلك(*) الحالة هي حالة المشاهدة لتلك الكيفية واليقين مع المشاهدة أكمل منه دونها ليس الخبر كالمعاينة، وممن رفعه ابن عطية، وليس المعنى أنَّ يقينه قبلها كان مزلزلا وإنَّما ثبت بعدها فإنَّ اليقين لا يوصف بالتزلزل، وإنَّما الطمأنينة والسكون بعدها من حركة القلب بالتفاته إليها.

ومن هنا أيضا علم أنَّ اليقين الذي هو التصديق القاطع لا يزيد ولا ينقص في نفسه، يضم مثله إليه وحالة زائدة عليه، أو استدامته أو الإكثار من العبادات التي لا تصح إلاَّ به ونحو ذلك.

وقال ابن التين: قول إبراهيم: ﴿ لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾، أي للمشاهدة فإنَّ نفسه طالبته برؤية ذلك، فإذا رأى اطمأنَّ والمرء يعلم الشيء من جهة ثمَّ يطلب علمه من غيرها، وهذا قول الجلة من العلماء أنَّ الخبر ليس كالمعاينة.

وقيل المعنى: ليطمئن قلبي فإنِّي إذا سألتك أجبتني.

وقيل: ﴿أولم تؤمن﴾[1]، أي: بالخلة.

وقيل: ﴿ لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾: ليزداد إيمانا، وهذا مذهب البخاري ولذلك جلبه هنا.انتهى

وقال غيره: قال سعيد بن جبير[2]:﴿لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾: ليزداد يقيني.

(*) نهاية الصفحة ٢٨٣.

(١) [سورة البقرة/٢٦٠].

(٢) هو أبو عبد الله ويقال: أبو محمد سعيد بن جبير بن هشام الكوفي المقرئ المفسر، والفقيه المحدث أحد أعلام التابعين، روى عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وأبي هريرة وأنس وغيرهم، قتله الحجاج شهيدا سنة ٩٥ هـ وهو ابن تسع وخمسين سنة، وقيل: سبع وخمسين. انظر: الجرح والتعديل للرازي (٩/٤) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٢.

وعن مجاهد لأزداد إيمانا على إيماني.

وإذا ثبت هذا لإبراهيم عليه السلام ثبت لمحمد فلأنَّه أمر باتباع ملته، وإنَّما فصل المصنف هذه الآية عن الآيات السابقة لأنَّ دليل هذه الإشارة وتلك بالنص.انتهى

وقال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: الاستفهام في﴿ أولم تؤمن﴾للتقرير بما بعد النفي، ويلي جواب الصورة النفي المجرد(*) أو المقرون باستفهام كهذا، أي يلي آمنت إيمان غيب، ولكن سألت ليطمئن قلبي بحصول إيمان مشاهدة.

وأخَّر هذه الآية عن الآيات السابقة والحديث وأثر عمر، لأنَّ فيما سبق لفظ الإيمان أو مرادفه؛ من الهدى، والتصريح بالزيادة أو ما هو كالتصريح كالحديث والأثر.

وهذه الآية وما بعدها ليست بلفظ الإيمان والاستدلال بها على مطلوبه فيه جفاء، وفي معناه تنازع.

وأثر معاذ وإن كان بلفظ الإيمان إلاَّ أنَّ في دلالته على زيادته تنازعا، والآيات المتقدمة وإن أمكن النزاع فيها إلاَّ أنَّها ظاهرة في مقصوده.

(*) نهاية الصفحة ٢٨٤.

وأخَّر الحب في اللـه وأنَّ الإيمان لتقديم الكتاب وقصور دلالتها عن الآيـات، لكنَّهـا أقـوى مما بعدها، فهما واسطتان.

وقدم الحديث منهما لأنَّ مرتبته بعد الكتاب، وإليـك توجيـه الترتيـب في كـل واحـد مـن الفصول.انتهى.

وأما استدلاله بقول معاذ بن جبل الأنصاري ﷺ فوجهه إنَّما لما قال لمخاطبه: ((**اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً**))[1]، أي من الزمان وهي ساعة جلوسهما لذلك، أي نحدث إيمانا، وقـد كانـا قبـل المقابلة مؤمنين فالذي يحدثانه من الإيمان زيادة إلى ما عندهما فقد زاد الإيمان.

وقوله: «**نُؤْمِنْ**» مجاز مرسل من تسمية السبب باسم المسبب، أي نذكر سبب الإيمان من ذكر اللـه تعالى وما جاء به رسوله صلى اللـه عليه وسلم مـن أمـر الـدنيا والآخـرة فنصـدق ذلك ونؤمن.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: ولا يكون كناية من التعبير باللازم الذي هو الإيمـان عن الملزوم[۞] الذي هو الذكر، لأنَّه لا يحصل غرض البخاري على هـذا التقـدير، إلاَّ أن يريـد اللازم والملزوم معا فتأمله.انتهى.

قلت: يعني لأنَّ اللازم قد يكون عاما وقد لا، فـإذا لم يـرد معـاذ ﷺ الـلازم الـذي هو الإيمان فلا يؤخذ من قوله: تجدد إيمان لهما بما يذكرانه، وإن كـان تجـدد الإيمـان

---

(١) ذكره البخاري في ترجمة [باب بني الإسلام على خمس] من كتاب الإيمان.

(۞) نهاية الصفحة ٢٨٥.

لازماً له لمن صدق به ولم يحصل له إيمان قبل ذلك.

وعن القاضي أبي بكر بن العربي أنَّه قال: لا تعلق فيه للزيادة، لأنَّه إنَّما أراد تجديد الإيمان، لأنَّ العبد يؤمن أول مرَّة فرضا ثمَّ يكون أبدا مجردا كلما نظر أو فكر.

واعترض بأنَّ ما نفاه أولا أثبته آخراً لأنَّ تجديد الإيمان إيمان وليس هو غير الأول.

وأجاب عنه الشيخ سيدي محمد بن مرزوق؛ بأنَّ معنى قوله: تجديده تذكرة بعد غفلة أو نسيان، والمتذكر هو معنى الأول بعينه من غير مزيد، وإنَّما اختلفا بالزمان، فإن سمي زائدا باعتبار زيادة زمنه كان كالتأويل في زيادة التصديق بتوالي أمثاله، لأنَّه عرض لا يبقى وباستدامته بالنسبة إلى من يغفل عنه وتسمية مثله زيادة مجاز، وإنَّما الزيادة ضم شيء إلى مثله أو مخالفه. **ولهذا البحث نظيرٌ كلاميٌّ وفقهيٌّ..**

أمَّا الكلامي فنحو؛ الألوان من الأعراض متجددة عند السني باقية عند المعتزلي، وعند الفريقين ليس إلاَّ عرض واحد يعدم ثمَّ يوجد مثله عند الأول، وهو باق عند الثاني بعينه، والنظر ابتداء يُوَلِّد العلم عند المعتزلي وتذكره لا يولده باتفاق، وبه يرد عليهم السني في أنَّه لا يولده أولا(۞) أيضا.

وأمَّا الفقهي فمُعَلِّق الطلاق على صفة، إن طلق دون الثلاث ثمَّ تزوجها بعد زوج أولا، فإنَّ اليمين تعود عليه، وكذلك الحالف بعتق عبده لا يطأ يكون موليا،

(۞) نهاية الصفحة ٢٨٦.

فلو باعه انْحَلَّ إيلاؤه، فلو اشتراه عاد موليا إن بقيت مدَّة الإيلاء، وكذا لو قال لعبده: إن دخلت فأنت حر، فباعه ثمَّ اشتراه، وفيها خلاف.

وأمَّا قول ابن القاسم في المبيع بيعا فاسدا إذا لم يحكم بفواته بعد تغيير سوقه حتى عاد سوقه الأولى ـ: إنَّ الحكم بالفوات لا يرتفع، فلأنَّه يرى هذه السوق سوقا أخرى، وإن ماثلت الأولى واختلف في ارتفاعه بالبيع والإجارة والرهن والعيب، ثمَّ تزول هذه الأشياء.

ومن هذا الخلاف في مجرد الوضوء يتبين أنَّه كان محدثا هل يجزئه أولا؟.انتهى.

وهذا المُعَلَّق عن معاذ رضي الله عنه قيل: وصله أحمد وابن أبي شيبة، وفي رواية لهما «**كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَقُولُ لِلرَّجُلِ مِنْ إِخْوَانِهِ: اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً، فَيَجْلِسَانِ، فَيَذْكُرَانِ اللهَ تَعَالَى وَيَحْمَدَانِهِ**».

وباء «**بِنَا**» للتعدية لأنَّ «**اجْلِسْ**» أمر من الثلاثي بهمزة الوصل وهو قاصر يتعدى بالباء ولو عدَّاه بالهمزة، لقال: أجلسنا، وفيه نظر.

و«**نُؤْمِنْ**» مجزوم على جواب الأمر، وبه يظهر احتجاج البخاري لأنَّه يفيد إحداث الإيمان في المستقبل ليس الحاصل لهما، وضبط في بعض الأصول بالرفع، ويضعف معه الاستدلال لاحتمال كون المعنى على الحال أي؛ حال كوننا مؤمنين، أو نحن نؤمن، ومثله ما أنشد سيبويه:

كـــــروا إلى قــــــريتكم تعمرونهــــــا(❁)

(❁) نهاية الصفحة ٢٨٧.

لا يقال: عمله في ساعة يدل على حدوثه وانقطاعه، وهو من معنى الزيادة، لأنَّا نقول: بل على تجدده فلا زيادة لما مرَّ، مع احتمال كون ساعة معمولة لـ"اجلس"، وإن كان ضعيفاً؛ لأنَّ فيه إيلاء العامل غير معموله.

ولا يقال: إنَّه من التنازع وأعمل فيه الأول، لأنَّه كان يلزم الإضمار في الثاني، فيقال: نؤمن فيها، وحذف مثل هذا الضمير مع إعمال الأول ضعيف نحو:

بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه

وقوله: وقال ابن مسعود: ((**الْيَقِينُ الإِيمَانُ كُلُّهُ**))[1]. قيل: هو طرف من أثر وصله الطبراني[2] بسند صحيح وبقيته «**وَالصَّبْرُ نِصْفُ الإِيمَانِ**».

و«**الْيَقِينُ**» علم لا يحتمل خلافه بوجه من الوجوه.

وقال الجوهري: اليَقينُ العلم وزوالُ الشك، يَقِنْتُ الأمر يقينا ويَقْناً، وأيْقَنْتُه، وأيْقَنْتُ به، وتَيَقَّنْتُه، واسْتَيْقَنْتُه، واسْتَيْقَنْتُ به، ورجل يَقِنٌ لا يسمع شيئا إلاَّ أيقنه كأذن.انتهى

---

(١) ذكره البخاري في ترجمة [باب بني الإسلام على خمس].

(٢) هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني نسبة إلى طبرية، الإمام المحدث حافظ عصره، رحل في البلاد، سمع من نحو ألف شيخ أو يزيدون منهم أبو زرعة الدمشقي وأبو عبدالرحمن النسائي، وحدَّث عنه أبو خلفة الجمحي وابن عقدة وهما من شيوخه، وابن منده وخلق كثير، وهو صاحب المعاجم الثلاثة الكبير والأوسط والصغير، توفي سنة ٣٦٠هـ انظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (٣١١/١)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٩١٢/٣)، طبقات الحنابلة لأبي يعلى (٤٩/٢).

ووجه استدلال البخاري من هذا الأثر أنَّه لما أخبر عن اليقين بالإيمان دليل على أنَّهما متساويان، أو الإيمان أعم فيكون اليقين بعض أخصياته، إذ كل خبر لا يتجاوز الاحتمالين، ولما أكد إيمان بكلٍ دل أنَّه مجموع أمور، وما كان كذلك يزيد وينقص بكثرة ما يجتمع من تلك الأمور وقلته، لأنَّ كلا وما في معناها إنَّما يؤكد بها ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، وفائدته توهم عدم الشمول.

واعترض الشيخ سيدي محمد ابن مرزوق هذا الدليل؛ أنَّ دلالة هذا الأثر على التركيب بهذا الاعتبار أقرب من(۞) دلالته على الزيادة والنقص إذ الماهية المركبة لا تعقل إلاَّ بمجموع أجزائها فلا يمكننا فيها.

ثمَّ قال: فإن قلت: يمكننا فيها بحسب العوارض فيصرف التأكيد بكل إلى تلك العوارض التي تزيد وتنقص.

قلت: يمكننا في البسيطة بحسب عوارضها أيضا، فيلحقها التأكيد بكل فلا يدل الأثر على تركيب ولا زيد ولا نقص.

وأيضا إن ساوى الإيمان اليقين كان اليقين مركبا، لأنَّ لازم الأعم لازم الأخص، والقول بتركيب اليقين وتفاوته بالزيد والنقص سفسطة.انتهى.

قلت: قد علم أنَّ تركيب الإيمان عند السني من خصاله إنَّما هو على معنى الإيمان الكامل، فلا يتوقف وجود أصل حقيقة على اجتماعها، فصح الاستدلال بكل في الأثر على زيده ونقصه بما زاد على أصل حقيقته من خصاله.

(۞) نهاية الصفحة ٢٨٨.

وما ألزم من تركب اليقين للإخبار عنه بالإيمان المركب غير لازم، لأنَّ الكلام على المبالغة وكان تقدير المعنى استحضار اليقين جامع مصدوق الإيمان كله وخصاله ونحو ذلك، لأنَّ من تيقن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ من الوعد والوعيد، وغير ذلك من أمور الآخرة جملة وتفصيلا، وتيقن جلال الله وعظمته واطلاعه على ظاهره وباطنه، وقدرته على أخذه وسلب نعمه ـ التي لا تحصى عليه إن عصاه في لحظة ـ وغير ذلك من صفاته جل وعلا، حمله ذلك على فعل المأمورات كلها؛ فرضها ونفلها واجتناب المنهيات كلها؛ محظورها ومكروهها، وهذا هو الإيمان الكامل عند أهل السنة(۞).

وانظر جواب الكفرة لما قيل لهم: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ {٤٢/٧٤} قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ إلى قولهم: ﴿حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ ﴾[١]، فكأنَّهم يقولون: لما عدمنا اليقين في حياتنا لم نجد باعثا على التزام أعمال الآخرة.

وإذا عرفت هذا فلقوة بعث اليقين على الوفاء بجميع الأعمال الصالحة، بولغ في هذا الأثر وجعل الإيمان كله، وهذا وإن كان فيه مجاز حذف فلا ينافيه التوكيد بكل، لأنَّه لرفع توهم المجاز في العموم، وهو كذلك هنا، إذ المراد بالإيمان على هذا التقرير الذي قلناه جميع خصاله لا بعضها، ثمَّ ذكر الشيخ بعد هذا كلاما،

(۞) نهاية الصفحة ٢٨٩.

(١) أي: قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ {٤٢/٧٤} قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ {٤٣/٧٤} وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ {٤٤/٧٤} وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ {٤٥/٧٤} وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ {٤٦/٧٤} حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ ﴾ [سورة المدثر/٤٢ ـ ٤٧].

تركته لضعفه وترتبه على هذا الذي قدمنا الآن رده.

قوله: « **وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: ...**» إلى آخره، وجه الاستدلال به ـ والله سبحانه أعلم ـ أنَّ حقيقة التقوى أن تجعل بينك وبين عذاب الله وقاية، وذلك بلزوم طاعته جلَّ وعزَّ في فعل ما توعد بالعقاب على تركه، وترك ما توعد بالعقاب على فعله، فخرج من ذلك أنَّ حدَّها في الشرع فعل الواجبات وترك المحرمات، وكمالها فعل المأمورات؛ من واجب ومندوب، وترك المنهيات؛ من محرم ومكروه، وهذا هو الإسلام الذي ارتضاه الله سبحانه دينا لنا، وهو الدين عنده.

والدّين والإسلام عند البخاري هو الإيمان كما تقدم، وقد فسرنا في القرآن بما يدل على أنَّها الإيمان كقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ {٢/٢} الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ ﴾ الآية[١]، وهو كثير، وإن كان لا يسلم من لمحات، وإذا ثبت أنَّها درجات من اتقاء الشرك، الذي هو أكبر المنهيات إلى اتقاء ما وقع في[۞] القلب من الشك فيه هل هو منهي عنه يأثم فاعله أم لا، فيترك خوف الإثم في فعله أو هو مأمور به يأثم تاركه أم لا، فيفعل خوف الإثم في تركه، وبين هاتين الدرجتين درجات كثيرة ثبت بأنَّها مركبة، وأنَّها تزيد وتنقص بدرجاتها، وإذا ثبت أنَّ معناها الإيمان ثبت له من الأمرين ما ثبت لها، وهو المطلوب.

وهذا إنَّما يتم إذا كان قول ابن عمر رضي الله عنهما لا يبلغ حقيقة التقوى، أي

---

(١) [سورة البقرة/٢ ـ ٣].

(۞) نهاية الصفحة ٢٩٠.

كما لها، وإلاَّ فظاهر اللفظ يقتضي أنَّ هذا آخر جزء توجد عنده الحقيقة، وأنَّ ما دون ذلك لا توجد فيه حقيقة التقوى، فأين الزيادة والنقص إن أراد الاستدلال عليه؟ وإن قصد الاستدلال على التركيب خاصة فيقرب.

«**مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ**»، أي ما وقع فيه من الإشكال، وتركه هو باجتنابه إن شك في تحريمه، كأكل كل ذي ناب من السباع مثلا، أو أكل من شك في طلوع الفجر في رمضان، ويفعله إن شك في وجوبه كالشك في الحدث بعد الطهر ونحوه، مما يكثر عدُّه، هكذا فسره الشيخ سيدي محمد بن مرزوق، قال: ولعل ابن عمر ﵁ أراد بهذا الكلام معنى قوله صلى الله عليه وسلم «**الْحَلاَلُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ...**» الحديث[1]، وأخبر صلى الله عليه وسلم أنَّ من ترك المتشابه سلم من الوقوع في المحرم كما يسلم مجتنب حِمَى الزرع، بالرعي من رعي الزرع، وهو أيضا يكون بالفعل والترك كما تقدّم.

ثـمَّ إن أراد بحقيقة التقوى الواجب، كانت المشتبهات عنده محرمة، وإن أراد

(١) أخرجه البخاري [كتاب الإيمان/باب فضل من استبرأ لدينه]، رقم ٥٢. ومسلم [كتاب المساقاة/باب أخذ الحلال وترك الشبهات]، رقم ١٥٩٩، ولفظ الحديث عنده عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللـه صلى اللـه عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللـه مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

الكاملة كانت عنده مكروهة أو مباحة، لاختلاف الناس(۞) في أي حكم يغلب عليها من الحكمين الذين وقعت بينهما، ويشبه أن يكون من هذا ما في مسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «**يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ، فَلْيَسْتَعِذْ بِالله وَلْيَنْتَهِ**»[1] انتهى.

فإذا استعاذ بالله هذا الذي حاك في صدره هذا المعنى وكبر عليه، وانتهى عنه بتركه دلَّ على أنَّه مؤمن وفي استعظام مثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**ذَلِكَ مَحْضُ الإِيمَانِ**»[2]، على ما في مسلم أيضا، وفي أبواب البر والصلة من مسلم عن النواس بن سمعان الأنصاري قال: سَأَلْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم عَنِ البِرِّ وَالإِثْمِ، فَقَالَ: «**البِرُّ حُسْنُ الخُلُقِ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ**»[3]، وفي رواية له «**مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ**»[4].

قال الشيخ: معنى الحديث ـ والله أعلم ـ أنَّ البرَّ اسم يتناول أنواع الخيرات وجميع الطاعات، كما ذكر المفسرون في قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ ﴾[5].

(۞) نهاية الصفحة ٢٩١.

(١) أخرجه البخاري [كتاب بدء الخلق/باب صفة إبليس وجنوده]، رقم ٣٢٧٦. ومسلم [كتاب الإيمان/باب الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها]، رقم ١٣٤.

(٢) أخرجه مسلم [كتاب الإيمان/ باب الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها]، رقم ١٣٣.

(٣) أخرجه مسلم [كتاب البر والصلة/باب تفسير البر والإثم]، رقم ٢٥٥٣.

(٤) أخرجه مسلم [كتاب البر والصلة/باب تفسير البر والإثم]، رقم ٢٥٥٣.

(٥) من قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة/٤٤].

وقال تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾ إلى قوله: ﴿ الْمُتَّقُونَ ﴾[١] وهذه الأوصاف المذكورة تجمع خير الدنيا والآخرة، وحسن الخلق امتثال أمر الله واجتناب نهيه ظاهرا وباطنا، ولا حسن خلق في غير هذا أصلا. فلما سئل صلى الله عليه وسلم عن البرِّ ـ ومعناه ما يجمع الخير ـ فسر بما هو أظهر منه مما يجمع وهو حسن الخلق، ولما سئل عن الإثم، وهو مقابل البرِّ بالضدية لأنَّه إنَّما سأل عن مطلقه وهو كل ما فيه شر، كما أنَّه سأل عن مطلق البرِّ الذي هو كل خير، قال تعالى ﴿وَذَرُواْ ظَاهِرَ الإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾[٢].

قال ابن عطية: هذا نهي عام[۞] من طرفيه، لأنَّ الإثم يعم الأحكام والنسب اللاحقة للعصاة عن جميع المعاصي، والظاهر والباطن يستوفيان جميع المعاصي، ولما كان ما فيه الإثم ظاهرا معلوما عند السائل ترك صلى الله عليه وسلم بيانه لذلك وأعطاه ضابطا يبين له ما ترك وما ذكر؛ وهو أنَّ ينظر إلى ما وقع في صدره فإن كان مما يكره اطلاع الناس عليه لو أظهره لهم، أو اطلعوا على ما في صدره فليعلم أنَّ ذلك هو الإثم؛ أي: سببه، فليتركه من باطنه قبل ظاهره، فإنَّه مما لا

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [سورة البقرة/١٧٧].

(٢) [سورة الأنعام/١٢٠]].

(۞) نهاية الصفحة ٢٩٢.

يرضى اللـه به، إذ لا يكره الناس المؤمنون إلاَّ ذلك، وأمَّا ما رضيه اللـه فلا يكرهه مؤمن ويكون من التشبيه بالأخرى؛ لأنَّه إذا أمر أن يتركه من باطنه الذي خفي عليهم قبحه فأحرى أن يتركه من ظاهره الذي علم قبحه ويكون نحو: «**إِذَا لَمْ تَسْتَحيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**»[1] عند من أوله بأنَّك إن أردت أن تفعل شيئا فإن كنت لا تستحي من فعله فاصنعه.

قال الشيخ رضي عنه ونفع به: وإنَّما تعرضت لتفسير هذا الحديث، لأنَّه من أصول العلم، ولأنِّي رأيت من تعرض لتفسيره أجحف به غاية، وأظن ذلك وضوحه عندهم، والقاصر مثلي لا يكفيه ذلك ويبقى متحيرا.

قلت: ما أحسن إنصاف الشيخ مع غزارة علمه وحوزه فيه نصب السبق المطلق في زمانه، ولقد عجز النساء أن تأتي بعده بمثله[2] دينا وعلما وشجاعة في دين اللـه، ولقد خمد نور العلم وطمست آثاره وظهرت أنواع البدع، ونشرت أعلامها بعد موته في بلد تلمسان أصلحها اللـه، وتصدى[۞] لتدريس العلم بل وللفتيا لفقد الشيوخ مثله كل من لاحت له لمعت من مبادئه فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون، وهذا وأزيد منه لا يستغرب في زماننا هذا ـ وهو أواخر القرن التاسع ـ سيما في بلادنا بلاد المغرب، فنسأل مولانا جلَّ وعلا حسن العاقبة بمنه وكرمه.

(١) أخرجه البخاري [كتاب أحاديث الأنبياء/باب حديث الغار]، رقم ٣٤٨٤.
(٢) في هامش (خ) عجز النساء أن تأتي بعد ابن مرزوق بمثله.
(۞) نهاية الصفحة ٢٩٣.

وفي المشارق في تفسير «**حَاكَ**» قال عن الحربي: هو ما يقع في خلدك ولا ينشرح له صدرك وخفت الإثم فيه، وقيل: معناه رسخ. ويقال: "حك"، وكذا روي ـ في غير هذا الكتاب ـ وقال بعضهم: صوابه "حك" ولم يقل شيئا.

قال أهل العربية: حاكَ يَحيكُ، وحك يحك، واحتك وأحاك، لغة قاله الخليل، وأنكره ابن دريد.

ويقال: حاك في صدري أي؛ تحرك. انتهى.

وشرح بعضهم حديث ابن عمر بقوله الذي يبلغ حقيقة التقوى، تكون نفسه متيقنة الإيمان سالمة من الشكوك وعبر هنا بالصدر عن النفس والخلد.انتهى

قوله: وقال مجاهد: «﴿ شَرَعَ لَكُم... ﴾...إلخ»[1]، وجه استدلاله منه ـ والله أعلم ـ أنَّ الله سبحانه أخبر الذي شرعه لمحمد صلى الله عليه وسلم من الدين وأوصاه بالتزامه هو الذي وصى به نوحا، والذي أوحاه إلى محمد والذي أوصى به إبراهيم، ومن عطف عليه من الأنبياء عليهم السلام، ثمَّ فسر تعالى ذلك المشروع بإقامة الدين وعدم التفرق، وأخبر في الكتاب الذي أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ﴿إنَ الدين عند اللهِ الإسلام ﴾[2]، فعلمنا أنَّه الذي كلف به سائر الأمم.

ومن المعلوم قطعا أنَّ الشرائع إذا اتفقت في المعتقدات؛ من الإيمان بالله،

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [سورة الشورى/١٣].

(٢) [سورة آل عمران/١٩].

وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر، وما يتصل بهذا(۞) من الأصول التي يطلب بها جميع المكلفين، وإنَّما اختلاف الشرائع في أحكام الفروع، وهي فيها متفاوتة بالزيادة والنقص وإذا تفاوتت الشرائع فيه تفاوتت فيها الشريعة الواحدة وهو المطلوب.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: ولقائل أن يقول: إنَّما تدل الآية على أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، لأنَّ الدين المذكور فيها إن كان هو الإيمان، فقد أمر الله سبحانه بأن لا يتفرق فيه، ومهما زاد أو نقص ـ بحسب الشرائع أو الشريعة الواحدة ـ فقد وقع فيه التفرق بذلك، ويتعين أن يكون هو التصديق بما ذكر لأنَّه الواحد الذي لا تفاوت فيه.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللـه مُخْلِصِينَ لَهُ ﴾ إلى قوله: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾[1]

فيحتمل عود الإشارة فيه إلى الإخلاص، المفهوم من مخلصين، لأنَّ ما ذكر معه من الصلاة والزكاة خصلتان مما بقي من خصاله، التي لا تعد لكثرتها في هذه الشريعة، وأيضا لو كانت الإشارة إلى مجموع الخصال لاستوت الشرائع فيها، وإلاَّ لما كان الخالي من بعضها دين القيمة، وإن كان الدين المذكور هو دين كل شريعة من أصل وفرع معا ويكون معنى الآية؛ مثل ما وصى به نوحا، من

(۞) نهاية الصفحة ٢٩٤.

(١) من قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللـه مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاء وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [سورة البينة/٥].

أصل وفرع على الجملة وإن اختلفا، ولا تتفرقوا فيه يا أهل الشريعة الواحدة، فليس بواحد في الأمم كما روى مجاهد.

وهو وإن استدل بالآية على تفسير مجاهد وذكر المفسرون الاحتمالين في الآية، ثمَّ ذكر تفسير ابن عطية الزمخشري لها، ثمَّ قال: ولقائل أن يقول: لم يقصد البخاري الاستدلال بالآية في أثر(۞) مجاهد وحدها، بل بها وبالآية في أثر ابن عباس بعدها، ويكون إشارة إلى أنَّ الشرائع كلَّها اجتمعت فيما تضمنت الآية الأولى، وانفرد كل بنصيبه مما تضمنته الثانية حتى كان الأولى كالجنس والثانية كفصول الأنواع فكل شريعة فيها أصل الإيمان المشترك وفروع تخصها، ولما كانت تلك الفروع مختلفة متفاوتة بالكثرة والقلة، وصفت بالزيادة والنقصان على الجملة بحسب ذلك الزائد على الأصل، وكذا في الشريعة الواحدة باعتبار المجتمعين في أصلها المتفاوتين في فروعها ويكون رأيه في تفسير الآية الأولى على هذا الاحتمال الأول وعلى ما للزمخشري.

وليس هذا الوجه ببعيد من مقصده بل هو أولى والله تعالى [أعلم] لقول مجاهد في تفسيره: دينا واحدا، والواحد حقيقة لا يزاد فيه ولا ينقص.انتهى.

قلت: الظاهر صحة استدلال البخاري بالآية الأولى، ولا ينافيه ما نقل عن مجاهد فيها لاحتمال أن يكون فهم أنَّ المراد بقوله: دينا واحدا، بالجنس لا الواحد بالنوع، ولا الواحد بالشخص.

(۞) نهاية الصفحة ٢٩٥.

والمعنى أنَّ الذي أوصى اللـه سبحانه به الأنبياء كلهم عليهم السلام شيء واحد، وهو بإقامة الدين مرادف الإيمان والإسلام المحتوي على عبادات كثيرة، يقبل بها الزيادة والنقصان، واختلاف الشرائع في أنواع ذلك الدين وأشخاصه لا يقدح في اتحادها بالجنس، بل ذلك على كثرة أفراده وقبوله بها الزيادة والنقصان، ولهذا ساق البخاري الآية الأخرى وتفسير ابن عباس لها واللـه أعلم.

وقول مجاهد: «**أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ**» تفسير منه لشرع، لأنَّ في التشريع توصية بالتضمن أو الالتزام وبقرينة قوله: ..﴿ما وصَّى ﴾(۞) جعل خطاب الجمع في لكم لمحمد صلى اللـه عليه وسلم .

وحده لقوله: «**يَا مُحَمَّدُ**» على سبيل التعظيم، إلاَّ أن يراه على حذف معطوف؛ أي: يا محمد وأمتك، والظاهر أنَّه خطاب له صلى اللـه عليه وسلم ولأمته.

وقوله: «**وَإِيَّاهُ**» الظاهر أنَّ الضمير لنوح عليه السلام، وإنَّما خصه بالذكر لأنَّه أول مذكور وأول رسول على ما في حديث الشفاعة، وإذا وصى بذلك الدين أول رسول، وآخر رسول، كان موصى به لمن بينهما، فلذلك اقتصر عليهما، وكأنَّه أشار إلى الإحاطة؛ أي: هذا دين أول رسول وآخرهم، ومن بينهما، أو دين الرسل كلهم أولهم وآخرهم نحو؛ ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا ﴾[1]، أو ينوي معطوفا أيضا؛

(۞) نهاية الصفحة ٢٩٦.

(١) من قوله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللـهمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَاء تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِّنكَ وَارْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ [سورة المائدة/١١٤].

أي: وإياهم أو من بينكما، وتخصيصهما بالذكر للسر المذكور.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: ونقل بعض الفضلاء من أصحابنا عن شيخه شيخنا شيخ الإسلام ـ يعني الإمام أوحد عصره أبا حفص سراج الدين عمر البلقيني رحمه الله ورضي عنه ـ أنَّه قال في قوله في أثر مجاهد « **أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِيَّاهُ**»: تصحيف وقع في أصل الصحيح في جميع الروايات قل من تعرض لبيانه، وصوابه: أوصاك يا محمد وأنبياءه، كذا أخرجه عبد بن حميد والفريابي والطبري، وابن المنذر في تفسيرهم، وبه يستقيم الكلام، وكيف يفرد مجاهد نوحا وقد ذكر جماعة.انتهى

وأجاب الفاضل الناقل بأنَّه لا مانع من الإفراد في التفسير، وإن كان لفظ الآية جمعا، على إرادة المخاطب والباقون تبع(۞) وإفراد الضمير لا يمتنع، لأنَّ نوحا أفرد في الآية فلم يتعين التصحيف، وغاية ما ذكر من مجيئ التفاسير بخلاف لفظه أن يكون مذكورا عند المصنف بالمعنى.انتهى لفظ المجيب بنصه .

قال الشيخ: قوله: ((لا مانع...)) إلى ((تبع))، جواب عن تفسير لكم مفرد، والشيخ لم يعترضه، وفي قوله ما للمصنف معنى ما في التفسير نظر، لأنَّ ذكر واحد لا يغني عن ذكر متعدد فليس بمعناه إلاَّ بملاحظة مثل ما تقدم، نعم ادعاء التصحيف فيما شاع من المنقولات شيوع المتواتر من أغرب الغرائب وأندر النوادر.انتهى

(۞) نهاية الصفحة ٢٩٧.

وقوله: ((دينا واحدا منصوب)) بإسقاط الخافض [أي] على إسقاط الخافض؛ أي: بإقامة أو التزام دين واحد أو مفعول بـ «**أَوْصَيْنَا**» على تضمينه معنى كلفنا أو علمنا.

قوله: وقال ابن عباس: ﴿ شِرعةً ...﴾ إلى آخره، وصله عبد الرزاق في مسنده، والأزهري في تهذيبه بلفظ ﴿شِرعةً ومنهاجاً﴾، قال: الدين واحد والشريعة مختلفة .انتهى

والاستدلال بهذه الآية على زيادة الإيمان ونقصه، منفردة أو مضمنة إلى التي قبلها، أظهر من الاستدلال عليها بالتي قبلها وحدها، لأنَّ هذا نص في أنَّ كل أمة لها شرع يخصها، ومعلوم أنَّ الشرائع مختلفة بكثرة الأحكام وقلتها، وهو عين الزيادة والنقصان في الإيمان، لأنَّ كل شريعة دين وإسلام وإيمان لأصحابها، ومثله في الواحدة باعتبار المتعبدين.

وتفسير ابن عباس ﴿شِرعةً ومنهاجاً﴾: فـ «**سَبِيلًا وَسُنَّةً**»، من اللف والنشر المرتب، لأنَّ الشِّرعة فِعلة لهيئة المشروع، وقد مرَّ أنَّ الشرعة(*) والشريعة مأخوذة من الطريق المنحدرة إلى الماء ومداخله كما هذه مداخل للدين، والسبيل الطريق، والسنة أيضا الطريقة وسنن الطريق نهجه.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: وقال بعضهم: المنهاج السبيل؛ أي: الطريق الواضح، والشرعة والشريعة بمعنى، وقد شرع؛ أي: فعلى هذا فيه لف

(*) نهاية الصفحة ٢٩٨.

ونشر غير مرتب.انتهى

قال الشيخ: ولم يظهر لي وجه ما ذكر من عكس الترتيب، نعم اللفظان مترادفان أو كالمترادفين لغة، إلاَّ أنَّ تفسير الشرعة بمطلق الطريق أو بالطريق الخفي، كما هي طرق الموارد غالبا، والمنهاج الطريق الواضح، فيختلفان بالعموم والخصوص، وقد يعكس التفسير فيهما، فتعكس النسبة وكذا يحتمل أنَّ في الآية الترادف وتحتمل الشرعة الأحكام، والمنهاج طرقها أو العكس أو أحدها المعتقد والآخر الحكم، والثاني يحتمل العطف والمفعول معه على الاحتمال الثاني في الشرع، ثمَّ نقل كلام الجوهري وابن عطية والزمخشري، فانظر ذلك.

قوله: «**دُعَاؤُكُمْ إِيمَانُكُمْ**»، تضافر الشراح على أنَّ هذا من قول ابن عباس أيضا، وعلى هذا يكون حذف العاطف على شرعة؛ أي: معنى شرعة كذا ومعنى دعاؤكم من قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾[1] إيمانكم، أو قال أيضا: دعاؤكم إيمانكم، قالوا: ووجه الاستدلال به أنَّه سمى الذي هو قول، ومن فروع الإيمان إيمانا فدل أنَّ الإيمان قول وفعل، ولما كانت الأفعال كثيرة والناس متفاوتون لزم زيادته ونقصانه حتى قالوا: وعلى هذا فإثبات «**بَاب**» قبله لا يصح يعنون لأنَّه من تمام[۞] الآثار التي استشهد بها مع ما قبلها على تركيب الإيمان وزيادته ونقصه حتى قال بعضهم: إنَّه وقف على نسخة مسموعة على الفربري بحذفه.

---

(١) [سورة الفرقان/٧٧].

(۞) نهاية الصفحة ٢٩٩.

وعن النووي أنَّه يقع في كثير من النسخ هنا «**بَاب**» وهو غلـط فـاحش وصـوابه بحذفـه، ولا يصح إدخال «**بَاب**» هنا إذ لا تعلق له هنا.

وقال غيره: بل ثبت في كثير من الروايات المتصلة؛ منها روايـة أبي ذر، ويمكـن توجيهـه، وعلى أنَّه من قول ابن عباس، يكون عطفا على ما قبله كعادته في حذف العطف حيث ينقـل التعبير.انتهى

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: في كثير من الأصول المعتبرة إثباته أصلا ورواية، ولـو لم يثبت لكان تضافر النسخ على كتب «**دُعَاؤُكُمْ إِيمَانُكُمْ**» بالقلم الغليظ المخالف لقلم مـا في داخل الأبواب دليلا على أنَّه ترجمـة وحـذف منهـا «**بَـاب**» كغيرهـا مـن الـتراجم وهـذا هـو الراجح عندي، والـلـه أعلم.

فإن قلت: بل الراجح ما ذكروه، لأنَّ قوله: أول الباب: **بَاب: قَوْلُ النَّبِيِّ** صلى الـلـه عليـه وسلم : «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ**»، هو حديث ابن عمر الذي يسند الآن، فلو كـان هـذا بابـا آخر للزم فراغ الأول من ذكر الحديث الذي بوب له وذكره فيما لم يبوب، ولا وجه لهذا لأنَّ « **دُعَاؤُكُمْ إِيمَانُكُمْ**» من تفسير ابن عباس ولا مناسبة بينه وبين حديث ابن عمر.

قلت: شبهة قوية، لكن ليس ببدع من فعله أن يبـوب لحـديث ولا يـذكره فيـه، ويبـوب لغيره ويذكره فيه، وكم له من أمثاله بمقاصد وإشارات خفية، تدرك بالتأمل لمن وفق.

وقول السائل لا وجه له هنا ليس كذلك بل له وجه(۞) وذلك أنَّه قصد في الباب الأول ـ كما قدمنا ـ بيان تركيب الإيمان من قول وفعل ويزيد وينقص، وإثبات ذلك على الجملة بما يشير إليه من إشارة إلى آية أو حديث أو أثر، لا على أن يأتي بذلك الدليل مفصلا لأنَّ هذا الباب عقد للإيمان الجملي، والأبواب بعده تفصيل له ويقدم في كل مطلب ما هو أظهر دلالة وإن ترجح تقديم غيره لمعنى آخر فقدم حديث «بُنِيَ» المشير إلى تركيبه من متعدد الذي يتفرع عنه زيادته ونقصه.

وقوله: وهو إن كان كالنتيجة كما أخبرت فواضح، وإن كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم فأوضح، لنصه على أنَّه قول وفعل وثني بفضل زيده ونقصه مشيرا لإثباته بآيات وحديث وآثار بينات، ثمَّ أتى بأثر عمر بن عبد العزيز عند الفصلين، ثمَّ بآية وآثار تقصر دلالته ورتبها عن المتقدمة فانتهى الباب إلى قول ابن عباس: «**وَسُنَّةً**». ثمَّ شرع في أبواب التفصيل فبدأ بهذا الذي هو أيضا كالعقد لها و«**دُعَاؤُكُمْ**» على هذا مصدر مضاف إلى المفعول وهو بمعنى المدعو.

ولما كان اسم جنس عم مع الإضافة، والمعنى جميع ما يدعوكم الله ورسوله إلى فعله، إنَّما هو إيمانكم الذي أمرتم به، وجاء الحصر من تعريف المبتدأ والخبر، فأتى في أول أبواب التفصيل بحديث ابن عمر المتضمن أو ما يدعى إليه من أمور الإيمان المتعددة الأول فالأول، وأنَّ هذه الأمور أصول جميعها التي تنبني عليها ما سواها وسنذكر وجه ذلك، وبوب هنا بالإيمان لقوله: «**إِيمَانُكُمْ**» ولو بوب بالإسلام لقال

(۞) نهاية الصفحة ٣٠٠.

إسلامكم؛ لأنَّ أول الدعائم المدعو إليها والتي ينبني عليها ما عداها(*) الشهادة، وهي تستلزم التصديق اليقيني الذي هو أصل الإيمان أو حقيقته.

وأمَّا على رأي الشراح فقال ابن بطال، ونقله ابن التين في تفسير قول ابن عباس: معناه ما يعبأ بكم ربي لولا دعاؤكم الذي هو زيادة في إيمانكم، لأنَّ في الحديث «**الدُّعَاءُ أَفْضَلُ العِبَادَةِ**»[1].

وقال مجاهد: المعنى ما يفعل بكم لولا دعاؤه إياكم لتعبدوه وتطيعوه، ومثله ﴿مَّا يَفْعَلُ اللـه بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَآمَنتُمْ ﴾[2].

وقال ابن قتيبة: المعنى ما يعبأ بكم لولا دعاؤكم غيره، أي لولا عبادتكم غيره.

وقول ابن عباس يوافق مذهب البخاري، لأنَّه سمى الدعاء إيمانا والدعاء عملا.انتهى

وتنظير مجاهد بما يفعل هو في تعليق شيء على شيء على الجملة، لأنَّ الأولى دلت على أنَّه لولا الإيمان لما كان للخلق نسبة عند اللـه تعالى، والثانية على أنَّ العذاب لا قدر له مع الإيمان والشكر وهما مختلفان، نعم يستلزمان أنَّ العذاب

(*) نهاية الصفحة ٣٠١.

(١) أخرجه أبو داود [كتاب الصلاة/باب الدعاء]، (٧٦/٢ ـ ٧٧)، رقم ١٤٧٩. والترمذي [كتاب تفسير القرآن الكريم/باب ومن سورة المؤمن]، (٣٧٤/٥ ـ ٣٧٥)، رقم ٣٢٤٧. وقال: هذا حديث حسن صحيح. والإمام أحمد (٢٧١/٤) رقم ١٨٤١٠. وفي مواضع أخرى. ولفظ الحديث عندهم: «الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةُ».

(٢) [سورة النساء/١٤٧].

مهما كان يعبأ به فالخلق المعذب لا يعبأ به، لانتفاء شكره وإيمانه، ولذلك عذب، ومهما كان الخلق يعبأ بهم لشكرهم وإيمانهم، فالعذاب لا يعبأ به إذ لا يسخر في شيء، وعلى هذا فهو تنظير تام.

وقيل المعنى: ما يعبأ بخلقكم لولا توحيدكم إياه.

وقال غير ابن بطال: وصل هذا التعليق ـ من قول ابن عباس ـ ابنُ جرير، وقال: يقول: لولا إيمانكم، أخبر الله الكفار أنَّ لا يعبأ بهم، ولولا إيمان المؤمنين لم يعبأ بهم أيضا.

ووجه دليلي أنَّ الإيمان عمل وأطلق على الإيمان فالإيمان عمل، وعند غير ابن عباس الدعاء مصدر مضاف إلى المفعول، والمراد دعاء الرسل الخلق إلى الإيمان، فالمعنى: ليس لكم عند الله قدر إلاَّ أن يدعوكم الرسول فيؤمن من آمن ويكفر(۞) من كفر، فقد كذبتم فسوف يكون العذاب لازما لكم.انتهى. وانظر تمام تفسيرها في ابن عطية وغيره من المفسرين.

قوله: « **حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى**» إلى آخره، حديث ابن عمر « **بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...**» الحديث[1].

(۞) نهاية الصفحة ٣٠٢.

(١) أي: قوله: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى، قَالَ أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ».

«**بُنِيَ**» استعارة شبهت العبادات الخمس بالنسبة إلى سائر عبادات الإسلام بأساس بنيان، فكما أنَّ البنيان لا يتأتى ولا يستقيم إلاَّ على أساس محكم، وبقدر قوته وإحكامه يقوى البناء، فكذلك هذه العبادات هي قواعد لجميع عبادات الإسلام غيرها، وبقدر ما ينهار منها ينهار من الإسلام، فاستعير البناء لفعلها على الوجه المعتبر، إمَّا استعارة تمثيلية من تشبيه حالة بحالة ـ شبه حال الإسلام الصحيح ببناء على قواعد ولا بناء فيه ولا قاعدة ـ وإمَّا تخييلية بأن شبه الإسلام ببيت لم يذكر، وذكر من لوازمه البناء والمبني عليه الذي هو القواعد، والظاهر أنَّها استعارة تبعية، لكونها في الفعل ومدار قرينتها على الفاعل والمجرور.

ثمَّ هذه الخمس أيضا منها ما هو أساس لباقيها، وهو أولاها « **شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ**»، وهي تستلزم بقية خصال الإيمان المذكورة له في حديث جبريل من الإيمان بالملائكة، إذ منهم موصل الوحي إلى الرسول محمد، وغيره من الرسل صلى الله وسلم عليهم، وبالكتب لأنَّ القرآن الذي نزل عليه من جنسها ونص عليها، وبالرسل كلهم لأنَّ بمماثلته إياهم استدل على صحة رسالته كما سبق وبدليل ﴿إنا أَوْحَيْنَا ﴾ و﴿ شرعَ ﴾[1] الآيتين، والإيمان باليوم الآخر، إذ بالتبشير بخيره والتحذير من شره يأتي الرسول، وكذلك الإيمان بالقدر

---

(١) من قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [سورة الشورى/١٣].

خيره وشره، لأنَّه من الأحكام التي تجب لله تعالى الذي(۞) وجوب الإيمان بـه سـابق عـلى مـا عداه.

وخص الإيمان به دون سائر الصفات؛ الواجبة والجائزة والمستحيلة، لاسـتلزامه جميعهـا لا أنَّه إذا لم ينقد من الكائنات إلاَّ ما قضى وقدر علم أنَّه موجدها، وأنَّـه مخـالف لهـا فهـو إلـه موجود حي واحد عالم قادر مريد سميع بصير مـتكلم مـدرك، متصـف بمعـان توجـب هـذه الأحكام، ويستحيل عليه الاتصاف بأضدادها.

وما قيل منها: إنَّ دليله السمع. فـلا يخفـى اسـتلزام الإيمـان بالرسـول لـه ومـا لا يوجـب العقل اتصافه به ولا يحيله عليه ـ كخلـق العبـاد وأعمالهـم وبعـث الرسـل إلـيهم وإمـاتتهم وحشرهم ونشرهم وثوابهم وعقابهم وغـير ذلـك مـن أحكـام الآخـرة ـ فهـو جـائز، وأمَّـا أنَّـه لاحاكم إلاَّ الـلـه ـ فلإفراده بالكائنات ومضمون هذه الجملة هـو الإيمـان بالـلــه فقـد ظهـر تظمن الشهادتين حقيقة الإيمان، الذي لا تتم الصلاة ولا غيرهـا إلاَّ بعـد تحصـيله، وإذا ظهـر أنَّهما أساس غيرهما من القواعد التي هي من الأساس فهما أساس الجميـع، ولا بُعـد في كـون ما بعدها أساسا لغيرها معها، فـإنَّ الشيء يكـون مبنيـا عـلى غـيره وأساسـا لآخـر، بنـي عليـه كالوصف الجامع في القياس بين الأصل والفرع، الذي هو علَّة حكمهـا، فإنَّـه فـرع عـن حكـم الأصل لاستنباطه منه أصل لحكم الفرع لاستفادته منه.

(۞) نهاية الصفحة ٣٠٣.

وإذا تبين تضمن الشهادتين معنى الإيمان لم يخف وجه مناسبة جعلها أساسا له، وأيضا لما كانت الجاهلية تعتقد إلهية غير الـلـه وأنَّ له شريكا، شُرِعت الشهادتان المتضمنتان ((أن لا إله إلاَّ الـلـه، ولا معبود سواه)) نسخا لما كانوا عليه من الاعتقاد الفاسد(۞) باعتقاد الحق.

ووجه جعل الصلاة ثانية القواعد، ثمَّ وجه ما بعدها على الترتيب المذكور، أمَّا الصلاة فإنّهم كانوا أيضا يسجدون للأصنام ويصلون لها، ولذا قال الشاعر:

أُصَـــلِّي لِلَّـــذِي صَـــلَّتْ قُـــرَيْشُ وَأَعْبُـــدُهُ وَإِنْ جَحَـــدَ العُمُـــومُ

يعني أصلي لله الذي صلت قريش إليه، لأنَّ الإسلام فيهم ظهر، لا لما يصلي إليه غيرهم ممن أقام على جاهليته، فشرعت بعد رفض الباطل من القلب ومن اللسان رفضا للباطل من الجوارح الظاهرة، حتى تكون الصلاة لمن اعتقد أنَّه إله واحد لا لغيره مفردا ولا مشاركا لقولهم فيما عبد من دون الـلـه: ﴿ ما نَعبدهم إلا ليقربونا إلى الـلـه زُلفى ﴾(1) «**إلاَّ شريكا هو لك**»(2)، ولتضمنها مناجاة الـلـه سبحانه خمس صلوات في اليوم والليلة، وذلك يفضي إلى مراقبته واستدامة توحيده ولعلم

(۞) نهاية الصفحة ٣٠٤.

(١) من قوله تعالى: ﴿والذينَ اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلى ليقربونا إلى الـلـهِ زُلفى ﴾ [الزمر/٣].

(٢) إشارة إلى ما أخرجه مسلم [كتاب الحج/باب التلبية وصفتها ووقتها]، رقم ١١٨٥، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الـلـه عنهما قَالَ: «كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ رَسُولُ الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم : وَيْلَكُمْ قَدْ قَدْ، فَيَقُولُونَ: إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ».

المصلي باطلاع معبوده على سره، فلا يحضره إلاَّ مخلصا.

ومن هنا كانت الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وأهم العبادات الدالـة عـلى اسـتقامة دين ملتزمها، كما كتب عمر ﷺ إلى عمالـه: ((إنَّ أهـم أمـوركم عنـدي الصـلاة مـن حفظهـا وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع)).

وأمَّا الزكاة فلأنَّها قرينـة الصـلاة في كتـاب اللــه تعـالى ومـذكورة بعـدها، ولأنَّهـم كـانوا يتقربون إلى أصنامهم بأموالهم والذبائح لها وغير ذلك مـما هـو معلـوم، فشرعـت الزكـاة لله بالصرف في الفقراء من عباده رفضا لصرف المال الخارج عن البدن لغير اللـه، كما رفض عمل البدن ظاهرا(۞) وباطنا لغير اللـه، ولأنَّ صرفهـا مـن تمـام التصـديق بالتوحيـد، لأنَّ الإنسـان لحب الخير لشديد[١]، فلا يحمله على إخراج ماله ومحبوبه إلاَّ تـيقن صـدق الوعـد والوعيـد حتـى كـأنَّهما كالعيـان، ومـن هنـا كانـت الصـدقة برهانـا[٢]، ولأنَّ منعهـا دليـل ﴿ وويـلٌ للمشركين(٦) الذين لا يُؤتُون الزكاة وهُم بالأخرةِ هُم كافرون ﴾[٣].

وأمَّـا الصـيام فـدليل عـلى صـحة الإيمـان في الإسرار كـما دل مـا قبلـه عـلى صـحته في

(۞) نهاية الصفحة ٣٠٥.

(١) إشارة إلى قوله تعالى في وصف الإنسان:﴿ وإنُه لِحُب الخير لشديد ﴾ [سورة العاديات/٨].

(٢) إشارة إلى قوله صلى اللـه عليه وسلم : «وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ». أخرجه مسلم [كتاب الطهارة/باب فضل الوضـوء]، رقم ٢٢٣.

(٣) [سورة فصلت/٦ ـ ٧].

الإجهار، لأنَّ غيره قد يفعله المنافق تسترا، والصوم إلاَّ من كان من الشرك متطهرا ولذا جاء «**كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلاَّ الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ**»(١).

فشرع لالتزام صفة الإيمان في السر كما التزمت في العلانية فكان من أقوى الدلائل على الإسلام، ولعل من هنا أيضا كان لله سبحانه.

وأمَّا الحج فلأنَّهم كانوا يفعلونه لاجتماعهم لتحصيل المنافع الدنيوية والفخر بالآباء، وإظهار المعاصي من التعري وغيره، وإظهار الكبر باختصاص قريش بموقف وغيرهم بغيره إلى غير ذلك من المفاسد، فأمروا بفعله لله تعالى وترك أغراضهم الفاسدة، والعدول عن الكبر والترفع على الخلق إلى التواضع والتذلل لله، بنزع ثياب الكبر والأبهة، والتزام ستر العورة بثياب الذل والمسكنة، وتساوي العبيد كلهم في ذلك، إعلاما بأنَّهم كلهم عبيد معبود واحد، وإشارة إلى أنَّهم كانوا يحشرون لله حفاة عراة بصفة الذل والحقارة.

وأيضا فإنَّ غير الحج من قواعد الإسلام قد يفعله المكلف وحده، والحج عادة إنَّما يكون مع الجمع العظيم وهو من إظهار كمال العبودية بالعدد والحال لكمال المعبود(۞) ووحدانيته، ولذا جاء «**مَنْ حَجَّ هَذَا البَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، خَرَجَ**

---

(١) أخرجه البخاري [كتاب الصوم/باب هل يقول: إني صائم إن شتم]، رقم ١٩٠٤. وفي غير هذا الموضوع. ومسلم [كتاب الصيام/باب فضل الصيام]، رقم ١١٥١.

(۞) نهاية الصفحة ٣٠٦.

مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْم وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»[1].

ولأنَّ من أفعال الحج ما لا يعقل معناه والامتثال بهذا النوع أدخل في التعبد فأشير بمشروعيته إلى غاية التسليم وترك الاعتراض على المعبود، وغيره من العبادات لما كان معقول المعنى قد يخف على المكلف لفائدته، فكأنَّه قيل له: افعل ما أمرت به، عقلت معناه أم لا.

فهذا هو الإسلام والانقياد الحقيقي لا امتثال ما لك فيه غرض فقط، فيكون ممن اتخذ إلهه هواه والاستسلام وترك الاعتراض أقصى كمال العبيد، ولأنَّ الحج كالجامع لما هو من نوع العبادات التي قبله من التوحيد في التلبية ونحوها، والصلاة إثر الطواف وبذل المال في التوصل إليه وفي الهدايا المطلوبة فيه، والصوم لمن عجز عن الهدايا الواجبة فيه، وظهر بهذا وجه تأخير الحج عن الصيام كما في بعض الروايات، وفي الطريق الأول والآخر من هذا الحديث عند مسلم بخلاف الثاني والثالث وزاد في الأول «**الْحَجُّ وَصِيَامُ رَمَضَانَ، فقال ابن عمر** رضي الله عنهما: **لاَ، صِيَامُ رَمَضَانَ وَالحَجُّ، هَكَذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ الله** صلى الله عليه وسلم »[2].

(١) أخرجه البخاري [كتاب الحج/باب فضل الحج المبرور]، رقم ١٥٢١. عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». وأخرجه في غير هذا الموضع. ومسلم [كتاب الحج/باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة].

(٢) أخرجه مسلم [كتاب الإيمان/باب بيان أركان الإيمان ودعائمه العظام]، رقم ١٦. عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ، عَلَى أَنْ يُوَحَّدَ الله، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ. فَقَالَ رَجُلٌ: الْحَجُّ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ. قَالَ: لَا، صِيَامُ رَمَضَانَ، وَالْحَجُّ. هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم ».

قال ابن الملقن: ولذا أوهم بعضهم رواية تقديم الحج، والصواب التأويل إمَّا بنسيان ابن عمر رضي الله عنه الرواية الأخرى حين أنكر، وكان لا يرى الرواية بالمعنى. أو أنَّ الواو ترتب.

وإمَّا بأنَّه لمَّا رآه على الأمرين وأنكر عليه الرجل فقال: لا تنكر ما لا تعلم، فإنَّه روي أيضا كذا.

وإمَّا بأنَّه أرشده إلى التاريخ لأنَّ فرض الصوم في الثانية، والحج في خمس أو ست أو تسع(۞) انتهى.

واستبعد بعضهم تأويل النسيان، قال: لأنَّ تطرق النسيان إلى الراوي عن الصحابي أولى من تطرقه إلى الصحابي، مع أنَّ لمسلم في رواية حنظلة تقديم الصوم على الحج، فتنويعه دال على نقل المعنى، ويؤيده أنَّ في التفسير للبخاري تقديم الصوم على الزكاة، وبعيد أن يسمعه على ثلاثة أوجه.

قيل: واسم الرجل الذي ردَّ عليه ابن عمر رضي الله عنه "يزيد بن بشر السكسكي" انتهى.

وإنَّما بني الإسلام على هذه الخمس دون غيرها، لأنَّها التي كلف الله بها العباد من غير تسبب منهم ولا غرض دنيوي لهم في ذلك، وكل مكلف مطلوب بها، وما سواها للمكلف فيه غرض دنيوي وبعضه شرع من أجلها، كالجهاد فإنَّه إنَّما

(۞) نهاية الصفحة ٣٠٧.

شرع للدخول في الإسلام بالتزام هذه القواعد وغرض المكلف فيه الدنيوي النصر على الأعداء، والظفر بهم وشفاء الصدر منهم ﴿ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾[1]، وتحصيل الغنائم ﴿ واخرى تحبونها ﴾الآية[2]، «**أَوْ يُرْجِعهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ...**» الحديث[3]، وإظهار الشجاعة وحسن الذكر والثناء «**الرَّجُلُ يُقَاتِلُ حَمِيَّةً...**» الحديث[4]، وهذه هي العبادات وما بقي منها هو من نوعها ومضاف إليها، وما وجب منه إنَّما هو بخيرة المكلف وإلزام نفسه إياه.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللـه بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [سورة التوبة/١٤].

(٢) من قوله تعالى: ﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللـه وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة الصف/١٣].

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري [كتاب الإيمان/باب الجهاد من الإيمان]، رقم ٣٦. عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى اللـه عليه وسلم قَالَ: «انْتَدَبَ اللـه لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي، وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي، أَنْ أُرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ، وَلَوَدِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللـه ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ». وأخرجه أيضا في غير هذا الموضع. وأخرج نحوه مسلم [كتاب الإمارة/باب الجهاد والخروج في سبيل اللـه]، رقم ١٨٧٦.

(٤) أخرجه البخاري [كتاب التوحيد/باب قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾ رقم٧٤٥٨. من حديث أَبِي مُوسَى قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى اللـه عليه وسلم فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللـه؟ قَالَ: مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللـه هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللـه». ومسلم [كتاب الإمارة/باب من قاتل لتكون كلمة اللـه العليا فهو في سبيل اللـه]، ١٩٠٤.

وأمَّا المعـاملات فللمكلفـين عنهـا مندوحـة في الجملـة ومـا وجـب منهـا فهـو لأغراضـهم الدنيوية أو سبب في الوفاء بالقواعد.

ومعنى « **بُنِيَ الْإِسْلَامُ**» أي: فروع الإسلام وصحتها على تحصـيل هـذه الخمـس وصـحتها، فمن لم يحصل هذه القواعد(۞) لم يصح له شيء من فروع الإسلام.

ويحتمل أن يكون المعنى ببناء الإسلام عليها أنَّها جملة، ويؤيـده تفسـيره بهـا في حـديث جبريل، وهو كما يقال: مدار أمر كذا على كذا، أي إنَّما يدور عليه ولا يتعـداه إلى غـيره وهـذا بين، لأنَّ من أنكر وجوب واحدة من هذه القواعد فهو كافر، فـإن كـان مظهـرا للإسـلام قتـل كافرا وإن اعتقد وجوبها وامتنع من فعلهـا فـإن كـان مـا امتنـع منـه لا يعلـم حصـول شرط وجوبه له ولا يمكن إكراهه عليه كالحج ترك والـلـه حسيبه، وإن علم حصول الشرط وأمكـن الإكراه أكره وصح لحصول المقصود منه كالزكـاة، وإن علـم حصـول الشرط ولم يمكـن الإكـراه كالثلاثة الباقية قتل، وهل كفرا أو حدا؟ قولان مبنيان على تفسير الإسلام.

وهو عندي من يراه المركـب منهـا خـلاف في حـال هـل يمكـن تحقـق الشرط بكفـر أم لا فحدا، ومن صدق بهذه القواعد واتصف بفعلها على وجهه فهو مسلم إجماعا كما في حديث «**مَنْ صَلَّى صَلاَتَنَا...**»[1].

(۞) نهاية الصفحة ۳۰۸.

(۱) أخرجه البخاري [كتاب الصلاة/باب فضل استقبال القبلة يستقبل بـأطراف رجليـه]، رقـم ۳۹۱. عَـنْ أَنَـسِ بْـنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم : «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَـا، وَأَكَـلَ ذَبِيحَتَنَـا، فَـذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ الـلـه وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفِرُوا الـلـه فِي ذِمَّتِهِ».

وقال بعضهم إن قيل: الأربعة مبنية على الشهادة، إذ لا تصح إلاَّ بها، فكيف ضم مبني إلى مبني عليه في مسمى واحد، قيل: المجموع غير من حيث الانفراد عين من حيث الجمع كبيت من شعر على خمسة أعمدة، أحدها وسط وغيره أركان، فإذا سقط الوسط سقط مسمى البيت، وما دام قائما وجد مسماه ولو سقط غيره من الأركان فالبيت بالنظر إلى مجموعه واحد وإلى أفراده أشياء وأيضا فالبنظر إلى أسه وأركانه الأس أصل، والأركان تبع وتكملة.انتهى.

قال الشيخ سيدي(۞) محمد بن مرزوق رحمه الله: وبناء هذا الكلام ضعيف الأساس مختل التنظير، لا يسع فيه إلاَّ المسامحة وكأنَّه يشير إلى ما يقوله أهل المنطق من الفرق بين مجموع تصورات وتصور المجموع كما في الفرق بين الحد والمحدود.

وقوله: ((إن هدم ركن بقي البيت))، لا يخفى ضعفه، فإنَّ الماهية تنعدم بانعدام ركن منها ولا توجد إلاَّ بجميع أركانها وقد قيل:

والبيت لا ينبني إلا بأعمدة	ولا عمود إذا لم ترس أوتادا
فإن تجمع أسباب وأعمدة	وساكن بلغ الأمر الذي كادا

البناء في اللغة: وضع شيء على شيء على جهة الثبوت.انتهى

قوله: « **خَمْسٍ**» روي بغير تاء؛ أي: قواعد أو دعائم، وروي خمسة بالتاء؛ أي:

(۞) نهاية الصفحة ٣٠٩.

أركان أو أصول، أو لأنَّ المعدود لما حذف جاز التذكير والتأنيث مطلقا وإن كان الفصيح ثبوت التاء مع المذكر وسقوطها مع المؤنث، كما لو ذكر كذا في الارتشاف.

قال بعض الشيوخ: فإن قلت: ولِمَ كانت هذه القواعد خمسا؟

قلت: لأنَّ الدين كمل بها فكانت معاذة له، وحرزا لكماله [و] حفظا له من العين فإنَّ العين أكثر ما تخشى مع الكمال وهي خاصية الخمس، ولذا كانت سورة الفلق خمسا لأنَّها معاذة.انتهى

قيل: ولم يذكر الجهاد في هذا الحديث مع أنَّه حديث عظيم أحد قواعد الإسلام وجوامع الأحكام، إمَّا أنَّه لم يفرض حينئذ وإمَّا لأنَّه فرض كفاية.

وسيأتي في التفسير جواب ابن عمر بهذا الحديث للذي قال له: «**مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تَحُجَّ، عَامًا وَتَعْتَمِرَ عَامًا، وَتَتْرُكَ الْجِهَادَ؟**»(۞)[(١)].

(۞) نهاية الصفحة ٣١٠.

(١) جزء من حديث أخرجه [كتاب تفسير القرآن/باب قوله: ﴿ وقاتلوهم حتى لا تكُون فتنةٌ ﴾، رقم ٤٥١٥. عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تَحُجَّ عَامًا، وَتَعْتَمِرَ عَامًا، وَتَتْرُكَ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللـه عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا رَغَّبَ اللـه فِيهِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: إِيمَانٍ بِاللـه وَرَسُولِهِ، وَالصَّلَاةِ الْخَمْسِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ. قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللـه فِي كِتَابِهِ: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللـه فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللـه يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ قَالَ: فَعَلْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللـه صلى اللـه عليه وسلم، وَكَانَ الْإِسْلَامُ قَلِيلًا، فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ إِمَّا قَتَلُوهُ وَإِمَّا يُعَذِّبُونَهُ، حَتَّى كَثُرَ الْإِسْلَامُ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ، قَالَ: فَمَا قَوْلُكَ فِي عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ؟ قَالَ: أَمَّا عُثْمَانُ فَكَأَنَّ اللـه عَفَا عَنْهُ، وَأَمَّا أَنْتُمْ فَكَرِهْتُمْ أَنْ تَعْفُوا عَنْهُ، وَأَمَّا عَلِيٌّ فَابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللـه صلى اللـه عليه وسلم وَخَتَنُهُ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ فَقَالَ: هَذَا بَيْتُهُ حَيْثُ تَرَوْنَ».

وفي رواية «**أَلاَ تَغْزُو**»[1].

قال الداودي: دل ذلك على أنَّه لا يرى إمَّا مطلقا ـ كما روي عن الثوري، وابن شبرمة ـ وإمَّا في ذلك الوقت.انتهى

وخطأ بعضهم نقل ابن بطال وغيره؛ أنَّ هذا كان قبل فرض الجهاد بأن فرضه قبل بدر وهي في الثانية.

وقوله: شهادة يجوز فيه وفيما عطف عليه الرفع والنصب والخفض على ما عرف في بدل المفصل من المجمل إن وفى المفصل به ومنه:

وكنت كذي رجلين ....البيت

وإن لم يف الفصل بالمجمل تعين القطع إلاَّ أن ينوي معطوف محذوف، ولا يخفى وجه ذلك.

و«**أَنْ**» في «**أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللـه**» هي المخففة من الثقيلة، لأنَّها بعد الشهادة المضمنة معنى العلم واليقين، ومادة شهد ترجع إلى اليقين والمشاهدة.

(١) أخرجه مسلم [كتاب الإيمان/باب أركان الإسلام ودعائمه العظام]، رقم ١٦. أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللـه بْنِ عُمَرَ: أَلَا تَغْزُو؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللـه صلى اللـه عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللـه، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ».

والكلام في إعراب لا إله إلاَّ الله في كون الاستثناء متصلا أو منفصلا، وفي كون لفظ الجلالة منقولا أو مرتجلا، مشتقا أو جامدا، وعلى الاشتقاق ضمن ماذا وفي مادة الكلمة ووزنها وتصريفها طول مشهور، ومن محاسن مباحثه ما في إعراب أبي حيان فانظره.

ومعنى إقام الصلاة: إدامة فعلها والإتيان بها على وجهها، من الإقامة التي هي الدوام والثبوت كقامة الحرب على ساق، أو من التقويم كأقمت العود، أو من التشهير والنهوض كقام بالأمر وأصله؛ "أقوام" نقلت حركة العين إلى الصحيح قبلها، إذ هو أولى بالحركة، وقلبت الواو ألفا لسكونها بعد فتحة أو لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحال فالتقى ألفان ـ المبدل من العين مع المزيد ـ فحذف الخليل وسيبويه المزيد، والأخفش المبدل من العين، ويعوض غالبا من هذه الألف(۞) تاء التأنيث فيقال: إقامة، وقد لا يعوض كما هنا، وآية الأنبياء، وحسن فيها لمشاكلة وإيتاء .

وقال الزجاج: الإضافة عوض التاء وهو كمذهب الفراء، في أنَّها تحذف للإضافة، وقد جاء هذا المصدر وفعله صحيحين نحو ((أغميت السماء إغماء، وأعول إعوالا))، وهو كثير.

وقال بعضهم: المراد بإقامة الصلاة المداومة عليها أو مطلق الإتيان بها.انتهى.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق: الاحتمال الأول من لوازم الإيمان

(۞) نهاية الصفحة ٣١١.

الكامل، والثاني من لوازم الصحيح، لأنَّ الكافر إذا فعل الصلاة اختيارا حكم بإسلامه ويتفرع عليه الحكم بارتداده إن ارتد بعدها، والخلاف في صحة من ائتم به في تلك الصلاة إن لم يقبل عزره وإن قبل أعاد.

تنبيهان

الأول: يتعلق بالحديث.

فروع

ذكر النووي وتقدم بعضها، قال: اتفق أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين الذي يحكم بإيمانه من أهل القبلة ولا يخلد في النار هو معتقد دين الإسلام بقلبه اعتقادا جازما خاليا من الشكوك، ونطق بالشهادتين، فإن اقتصر على أحدهما فليس من أهل القبلة، إلاَّ إن عجز عن النطق لخلل في لسانه أو عدم تمكن لعجلة المنية أو نحوه فيكون مؤمنا، ولا يشترط أن يزيد مع الشهادتين، وأنا بريء من كل دين خالف الإسلام لا معتقد اختصاص رسالة محمد صلى الله عليه وسلم بالعرب فلا يسلم إلاَّ بزيادتها، وبعض الشافعية اشترطها مطلقا وليس بشيء.

قال غير النووي: ومنهم من استحبه مطلقا كالاعتراف بالبعث، قال بعض الشيوخ: وقد يستدل(۞) للمشترط بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا... ﴾ الآية[1]، ولا يخفى بسطه.

(۞) نهاية الصفحة ٣١٢.

(١) من قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [سورة آل عمران/٨٥].

وحجة الجمهور في عدم الاشتراط «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ...**» الحديث[1]، ثمَّ قال: وأغرب من اشترط في رفع السيف عنه أن يقر بأحكامها مع النطق بها وأما مجرد قولها فلا.

قال الشيخ سيدي محمد بن مرزوق ﷺ: وما استغربه موافق لما نقل عن ابن القاسم من أنَّ من نطق بالشهادة ولم يوقف شرائع الإسلام ثمَّ ارتد وادعى الجهل بأنَّها من الدين أنَّه يترك ولا يقتل، خلافا لأصبغ وصحح.

ثمَّ قال النووي: ومن اقتصر على ((لا إله إلاَّ اللـه)) ولم يقل: ((محمد رسول اللـه))، فليس بمسلم على مشهور مذهبنا ومذهب العلماء.

وقال بعض أصحابنا: مسلم ويطالب بالأخرى، فإن أبى فمرتد، واستدل بـ «**حَتَّى يَقُول لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللـه**»، وحمله الجمهور على الشهادتين واستغنى بذكر أحدهما لارتباطهما. فمن قال: مسلم، قال: كل ما يكفر به المسلم يسلم به الكافر.

وهل يسلم عربي يشهد بالعجمة؟ وجهان لأصحابنا أصحهما ـ وهو الحق ـ نعم، ولا وجه للآخر، ووجهه الشيخ سيدي محمد بن مرزوق بعدم القطع بمرادفه ما نطق به لما كلف به كما وقع لبعض أصحابنا أنَّ اليمين لا تنعقد بالعجمية لقوله في الرواية: «**وَمَا يُدْرِيهِ أَنَّ الذِي نَطَقَ هُوَ اللـه**»، وضعفه بعض

(١) سبق تخريجه.

شيوخنا، أو لأنَّها ألفاظ متعبد بها، ولذا قيل: إنَّ فرعون لم يحكم بإسلامه بقوله: ﴿ آمَنَتْ أنهُ لا إله الا الذي آمنتْ بِهِ بَنوا إسرائيلَ﴾[1].

واختلف أصحابنا في العاجز عن تكبيرة الإحرام؛ هل يدخل الصلاة بالنية خاصة أو بلغته؟

وفي نكاح المدونة وغيره(۞) ما يدل على أنَّ نحو الصلاة ..... [2] يدخل به في الإسلام كأحد الوجهين عندهم لقوله: لا توطأ الأمة المجوسية حتى تجيب إلى الإسلام بأمر يعرف كصلاتها ونحوه. واختلف علماء السلف وغيرهم في جواز إطلاق: أنا مؤمن، أو لابد من زيادة إن شاء الله.

والمختار هو مذهب المحققين جواز الإطلاق.

وحكى التقييد بعض عن أكثر أصحابنا المتكلمين.

وجوز الأوزاعي[3] وغيره الأمرين.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلِهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَاْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾: [سورة يونس/٩٠].

(۞) نهاية الصفحة ٣١٣.

(٢) بياض في (خ) بمقدار كلمة.

(٣) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي، إمام أهل الشام في الفقه والزهد، قال ابن مهدي: ما كان بالشام أحد أعلم بالسنة من الأوزاعي، أجاب عن سبعين ألف مسألة، وقال ابن حبان: أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وحفظا وفضلا وعبادة وضبطا مع زهادة. توفي رحمه الله ببيروت سنة ١٥٧هـ .انظر: الجرح والتعديل للرازي (١/١٨٤)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٦، تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/٢١٦).

والكل صحيح باعتبار، فمن أطلق نظر إلى الحال وثبوت أحكام الإيمان فيه، ومن قيد فللترك، أو نظر إلى العاقبة فإنَّه لا يدري أيبقى أم يتغير، والتخير حسن صحيح، نظرا لمأخذ القولين ورفعا للخلاف.

ولأصحابنا خلاف غريب في الكافر، هل يقول: هو كافر مطلقا للحال، أو قيد بالمشيئة للخاتمة وهو اختيار بعض المحققين.انتهى.

قلت: ولعل الخلاف إنَّما هو في المسلم يقول: في الكافر هو كافر مطلقا أو يقيد بالمشيئة، فلينظر تصحيح موضوع هذا الخلاف عن الشافعية.

وشرط بعض الشافعية في صحة الإسلام ترتب الشهادتين، فيقدم الإقرار بالوحدانية على الإقرار بالرسالة ونقل عن القاضي ابن الباقلاني، قال بعضهم: ولم أر من وافقه ولا من خالفه، وقال غيره: ولم يتابع مع أنَّه بين الوجه إن تؤمل ويزداد اتجاها إن فرقهما.انتهى.

ووجه بعضهم بالتعبد في اللفظ الذي ذكر الشرع هيئة من الترتيب وغيره.

وقال ابن الملقن: ذكر الحليمي في منهاجه ألفاظا تقوم مقام لا إله إلاَّ الله، وبعضها غير بين الترادف فقال: يحصل الإسلام بلا إله غير الله، أو سوى الله، وما عدى الله، وبلا(۞) إله إلاَّ الرحمن أو الباري، أو لا رحمن ولا باري أو لا مالك أو لا رازق إلاَّ الله، وبلا إله إلاَّ العزيز أو العظيم أو الحكيم أو الكريم، أو لا عزيز أو

(۞) نهاية الصفحة ٣١٤.

عظيم أو حكيم أو كريم إلاَّ اللـه. وقول أحمد وأبي القاسم كقول محمد.انتهى

واعترضه الشيخ سيدي محمد بن مرزوق بأن قال: يضعف الترادف فيما ذكر لـلا إلـه إلاَّ اللـه أمَّ غير وسوى فأصلهما غير الاستئناف فلا تقوى إفـادتهما الإثبـات بعـد النفـي قـوة إلاَّ التي أصلها الاستثناء لاحتمال معناهما الأصلي واحتمال ما في ما عدى الموصولية يوهم الكفر، وأمَّا سائر الأسماء غير لفظ اللـه فإنَّما تدل على الذات مـن حيـث اتصـافها بالمعـاني الموجبـة لتلك الأحكام، فلا تساوي لفظ اللـه الجامع لمعاني الذات والصفات.

وأمَّا أحمد وأبو القاسم وإن سلم فهما الاختصاص على ضعفه خصوصا في أبي القاسـم لأنَّ أحمد أول من تسمى به بعد رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أبو الخليل بـن أحمـد عـلى ما ذكره المحدثون، فالعدول عنها تأصل واشـتهر في الشريعـة ونطـق بـه القـرآن مـن محمـد رسول اللـه إلى غيره تهمة وريبة وإياك وما يعتذر منه في غير هذا فكيـف بهـذا حتـى قيـل: إنَّما لم يقبل إيمان فرعون لأنَّه لم ينطق بلفظه كما سبق، لا لفواته، لأنَّ توبة المكلـف مقبولـة ما لم يغرغر، وذلك وقت لا يتأتى فيه بـ ﴿لا إله إلا الذي آمنت...﴾ إلى آخره[1].

وهــذا صـحيح إن تسـاوت فيــه الشرائــع، وقــد يســتدل للحليمــي بــاختلاف

(١) من قوله تعالى: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلِهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَاْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة يونس/٩٠].

روايات هذا الحديث فروي «**شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الـلـه**»[١] كـما هنـا، وروي «**عَـلَى أَنْ يُوَحِّـدَ الـلـه**»[٢]، و«**عَلَى أَنْ يَعْبُدَ الـلـه وَيَكْفُرَ بِمَا دُونَهُ**»[٣]، وهو يـدل عـلى أنَّ المقصـود الإقـرار[۞] بالتوحيد بأي لفظ كان، لكنا نمنع حصول التوحيد بغير لا إله إلاَّ الـلـه حصوله بهـا فلـذا نـرد غيرها من الروايات لكونها مطلقة، أو مجملة إليها لكونها مقيدة أو مفسرة.

وأمَّا الجمع بأنَّ الظاهر أن لفـظ الروايـة شـهادة أن لا إلـه إلاَّ الـلــه ومـا عـداها روايـة بـالمعنى فضـعيف، إذ الأصـل عدمـه ولأنَّ شرط روايـة المعنـى الاتفـاق فيـه، وقد علمت ما في نظيره الذي هو أقوى فكيف بهذا لأن يوحـد الـلــه لا يـدري بمـاذا ويعبد ويكفر بما دونه لا يدل على أنَّ ما دونه ليس بإلـه يسـتحق العبـادة، فـالجمع

---

(١) جزء من حديث ابْنِ عُمَرَ رضي الـلـه عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم : «بُنِـيَ الْإِسْـلَامُ عَـلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الـلـه وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الـلـه، ... ». وقد سبق تخريجه.

(٢) جزء من حديث ابْنِ عُمَرَ رضي الـلـه عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْـلَامُ عَـلَى خَمْسَـةٍ: عَلَى أَنْ يُوَحَّدَ الـلـه، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ. فَقَالَ رَجُلٌ: الْحَجُّ وَصِيَامُ رَمَضَانَ. قَالَ: لَا، صِيَامُ رَمَضَانَ وَالْحَجُّ. هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ».

(٣) أخرجه مسلم [كتاب الإيمان/باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام]، رقم ١٦. عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِـيِّ صـلى الـلـه عليه وسلم قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى أَنْ يُعْبَدَ الـلــه وَيُكْفَـرَ بِمَـا دُونَـهُ، وَإِقَـامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَـاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ».

(۞) نهاية الصفحة ٣١٥.

الذي أولى لموافقته للأصول ولسلامته من دعوى خلاف الأصل والظاهر.انتهى.

وفي هذا الحديث على ما قال بعضهم تخصيص عموم مفهوم السنة بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ﴾(1) الآية، قال بعض الشيوخ: الأولى أن يقال: معنى الحديث شهادة أن لا إله إلاَّ الله حسا أو حكما، وهو فيمن يحكم بإسلامه تبعا لأبيه أو للدار كصغار أولاد المؤمنين، ومن وجد في دارهم ومجانبتهم حكما. كما قال ابن عبد البر(2): الإجماع على أنَّ عمدة الدين وأركانه التي بني عليها الخمس في حديث ابن عمر، وهذا الدين عين الإسلام ولا أعلم في هذا ما يخالف حديثه، إلاَّ ما جاء عن ابن عباس «**ثَلاَثٌ بُنِيَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ، تَارِكُ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ حَلاَلُ الدَّمِ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، والصَّلاَةُ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ**». قال ابن عباس نحو كثير المال لا يزكي ولا يحج فلا نكفره ولانحل دمه.

وعن حذيفة «**الإِسْلَامُ ثَمَانِيَةُ أَسْهُمٍ: الشَّهَادَةُ، وَالصَّلاَةُ، وَالزَّكَاةُ**(❁)**، وَالحَجُّ،**

---

(1) من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [سورة الطور/21].

(2) هو الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، الإمام الحافظ النظار، شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها، تفقه بابن المكودي وابن الفرضي، وسمع منه علماء منهم عبد الله الحميدي وسفيان بن القاضي، ألف كتبا كثيرة منها التمهيد، والاستذكار، والكافي، والاستيعاب، توفي سنة ٤٦٣هـ. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١١٢٨/٣)، ترتيب المدارك للقاضي عياض (٨٠٨/٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥٣/١٨).

(❁) نهاية الصفحة ٣١٦.

وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَالجِهَادُ، وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ، وَقَدْ خَابَ مَنْ لاَ سَهْمَ لَهُ».

قال ابن عبد البر: قد ذكرنا فرض الجهاد في غير هذا، وأمَّا الأمر والنهي فلا يجريان مجرى الخمس لقوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم ﴾ الآية[1]، وقوله صلى الله عليه وسلم : «**إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ...**»[2].

وقال ابن مسعود وجماعة من الصحابة والتابعين: «**إِعْمَالُ الآيَةِ إِذَا اخْتَلَفَتِ القُلُوبُ آخِرَ الزَّمَانِ، وَأُلْبِسَ النَّاسُ شِيَعًا، وَأَذَاقَ بَعْضُهُمْ بَأْسَ بَعْضٍ، وَكَانَ الهَوَى مُتَّبَعًا، وَالشُّحُ مُطَاعًا، وَأُعْجِبَ كُلُّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ**».

وقيل: لا نصركم غير أهل دينكم إن أدى الجزية فلا تجري الآية مع هذا الاختلاف مجرى الخمس.انتهى



(١) من قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ [المائدة/١٠٥].

(٢) أخرجه أبو داود [كتاب الملاحم/باب الأمر والنهي]، رقم ٤٣٤١. والترمذي [كتاب تفسير القرآن/باب ومن سورة المائدة]، رقم ٣٠٥٨. وقال: حديث حسن غريب. وأخرج نحوه ابن ماجه [كتاب الفتن/باب قوله:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾...]، رقم ٤٠١٤.

فهرس الجزء الثاني